مشكلة التبو: ما بين وجود وغياب الدولة في مثلث تشاد ـ السودان ـ ليبيا

بقلم جيروم توبيانا وكلاوديو غراميزي

إصدار مشترك بين مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان وجنوب السودان التابع لمسح الأسلحة الصغيرة وتقييم الأمن في شمال إفريقيا بالتعاون مع أبحاث تسليح النزاعات

Norwegian Ministry of Foreign Affairs

CONFLICT ARMAMENT RESEARCH

Security Assessment in North Africa

HSBA

حقوق التأليف

تم النشر في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
© Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva 2017
تم النشر لأول مرة في يونيو/ حزيران 2017

تمت الترجمة إلى العربية في مارس / آذار 2018

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو تخزين جزء من هذا الإصدار في أي نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة دون الإذن الخطي المسبق لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو حسبما هو مسموح صراحة بموجب القانون أو بموجب البنود المتفق عليها مع منظمة حقوق التصوير والتأليف. ويجب إرسال الاستفسارات المتعلقة بالإنتاج خارج نطاق ما ورد أعلاه إلى مدير المنشورات في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة على العنوان التالي:

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

مدقق السلسلة: إيميل ليبرون (emile.lebrun@smallarmssurvey.org)
مدقق النسخة: أليكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za) و
كلير مكفوي: (claire.mcevoy@smallarmssurvey.org)
المحرر: دونالد ستراتشان (donaldstrachan@outlook.com)
رسم الخرائط: جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
الطباعة بخط Bahij Yakout: واثق زيدان (watheqz@gmail.com)
الترجمة إلى العربية: محمد صالح عياد (mohammadayyad81@yahoo.com)
مدقق النسخة باللغة العربية: يحيى محفوظ الحطامي

تمت الطباعة من قبل Gonnet في فرنسا

الرقم المعياري الدولي: 978-2-940548-48-4

قائمة المحتويات

قائمة بالإطارات والخرائط 5

الأحداث الرئيسية 6

1- المقدمة والنتائج الرئيسية 8

2- الديناميات الإقليمية 15

الحفاظ على الوفاق التشادي- السوداني منذ عام 2011 15

إعادة ترتيب المخاوف الأمنية التشادية 24

3- الصحراء التشادية منذ تسعينيات القرن الماضي:
الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وحربها وإرثها 27

صحراء مأهولة 27

غياب الدولة: ثابت تاريخي منذ الاستعمار 31

حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (1997-2011) وآثارها 33

"حكومة" الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في تيبستي 41

الانقسام والموت البطيء للتمرد 45

4- العودة الصعبة للدولة 57

عدم الاستقرار الإداري 57

30 مليار فرنك وسط إفريقي لتنمية تيبستي: فرصة ضائعة 68

5- ذهب بلا حدود: حمى الذهب في أراضي التيدا 73

التحول إلى الثراء من السودان إلى الجزائر 73

مدينة الذهب (إلدورادو) في تيبستي 78

الصراعات حول الذهب 81

رد الفعل المحلي: من الدفاع عن النفس إلى رفض الدولة 90
دور الدولة: بين التواطؤ والحيادية 94
عامل المتمردين 96
في أعقاب حمى الذهب 98
6- حروب بلا حدود: شمال تشاد وجنوب ليبيا 101
التيدا في تشاد وليبيا: هويات متعددة 101
التيدا الليبيون تحت حكم القذافي 104
التيدا في الحرب في ليبيا 106
السيطرة على الحدود والطرقات والتجارة 121
التدخلات التشادية والسودانية في ليبيا 132
7- الخلاصة: منهج شمولي للأمن..... 150
الملاحظات الختامية 153
المراجع..... 173
نبذة عن المؤلفين 178
مسح الأسلحة الصغيرة 179
التقييم الأساسي للأمن البشري..... 180
تقييم الأمن في شمال إفريقيا 182
بحث تسليح النزاعات..... 183
إصدارات التقييم الأساسي للأمن البشري 184
مصادر من الإنترنت 190

قائمة بالإطارات والخرائط

الإطارات

1	الألغام: ميراث حروب متعددة	38
2	البحث عن الشرعية الدولية: الفرصة التي أتاحها "البارا"	55
3	الرؤساء الجدد: حالة تشيدي كاليمي	63
4	مدارس جديدة وطلاب قلائل ولا وجود للمدرسين فعليا	71
5	من الوانغادا القدامى إلى الجدد	87

الخرائط

1	تشاد- السودان- ليبيا: المثلث المضطرب	12
2	الأراضي الحدودية بين تشاد وليبيا	27
3	المجموعات العرقية	33
4	الألغام الأرضية في شمال تشاد	38
5	التنقيب عن الذهب في شرق ووسط الصحراء	73
6	طرق التجارة والتهريب	124

الأحداث الرئيسية

1913–1914 دخول القوات الفرنسية إلى بوركو ومن ثم إلى تيبستي. تعتبر الصحراء التشادية إحدى آخر أجزاء إفريقيا التي تم استعمارها.
1960 استقلال تشاد عن فرنسا.
1966 قيام المنشقين المنفيين من شمال تشاد بتأسيس جبهة التحرير الوطني التشادية، وهي أصل جميع حركات المقاومة المسلحة اللاحقة في شمال تشاد.
1968 جبهة التحرير الوطني التشادية تبدأ بترسيخ جذورها في تيبستي.
1969 وصول معمر القذافي إلى سدة الحكم في ليبيا.
1973 ليبيا تحتل قطاع أوزو.
1978–1979 القوات الليبية وقوات المتمردين التشاديين الموالية لها تسيطر على بوركو وإنيدي وتيبستي.
1987 الرئيس التشادي حسين حبري يستعيد السيطرة على شمال تشاد باستثناء قطاع أوزو.
1987–1998 تيبسي تمر بعشر سنوات من السلام والاستقرار النسبي.
1989 وصول عمر البشير إلى سدة الحكم في السودان.
1990 وصول إدريس ديبي إلى سدة الحكم في تشاد.
1994 ليبيا تنسحب من قطاع أوزو.
1997 تأسيس الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا على يد مجموعة من سكان تيبستي.
1998–2011 اندلاع حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. وقد وقع الجزء الأكثر عنفا من النزاع خلال الفترة ما بين عامي 1998 و2002. وتتكون الجماعة من حوالي 1.000 مقاتل، ووصلت إلى قمتها خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2001.
1998 القذافي يسحب الجنسية الليبية من جماعة التيدا في قطاع أوزو.
منذ عام 1999 القذافي يوفر الدعم المالي واللوجستي للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ولكن ليس السلاح.
2000 الرئيس ديبي يضغط على ليبيا لوقف تقديم الدعم لتمرد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد.
2001 ظهور أول علامات الانقسام الداخلي في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد عندما رضخت قيادتها للضغوطات الليبية وشاركت في محادثات السلام في طرابلس وسبها.
2002 وفاة قائد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد يوسف توغيمي في سبتمبر/ أيلول. ونائبه، حسن ماريديه يصبح الرئيس المؤقت للحركة. ونهاية الدعم الليبي للجماعة.
2003 البداية الرسمية لنزاع دارفور المسلح
2005 انتخاب شواه دازي كرئيس للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة. واستمرار الانقسام في الحركة.
أكتوبر/ تشرين الأول 2005 فصيل حسن ماريديه المنفصل عن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد يوقع اتفاقية سلام مع الحكومة التشادية. ومنح بعض القادة مناصب في الجيش أو الحكومة، ودمج المقاتلين في الجيش الوطني التشادي.
2005–2009 خمس سنوات من الحرب بين تشاد والسودان وقعت بالوكالة من خلال الجماعات المتمردة.
2005–2010 محاولة فاشلة لبعض فصائل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد من أجل الحصول على دعم الخرطوم وإقامة علاقات مع جماعات المعارضة المسلحة التشادية التي يدعمها السودان.

2007 محاولة فصائل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد التوحد مجددا خلال مؤتمر جديد. وإلغاء حكم شواه دازي ومنح الرئاسة المؤقتة إلى حسن سوكايا.
2007–2008 مقاتلو الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد من الدازاغاراينضمون إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في دارفور.
2008 أدى استسلام عدد كبير من أفراد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد للحكومة والوضع المالي الكارثي الذي تمر به الحركة إلى انتهاء تمردها فعليا.
2009 ديبي يعد بتخصيص 30 مليار فرنك (51 مليون دولار) لتيبستي خلال فترة تمتد على مدى ثلاث سنوات لتمويل التنمية.
2009–2010 آخر متمردي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد يستسلمون للحكومة التشادية. نهاية عام 2009 بدء التقارب بين السودان وتشاد.
أبريل/ نيسان 2010 نهاية حالة الطوارئ في تيبستي. وتسريح مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة.
2011 السودان يدعم الثورة ضد الرئيس القذافي، بعكس تشاد. والقذافي يحاول كسب دعم الأقليات غير العربية، بمن فيها جماعة التيدا من ليبيا وأفراد المعارضة المسلحة السودانية. ويلغي القرار رقم 13 القاضي بحرمان العديد من التيدا الليبيين من الجنسية الليبية في عام 1998. غير أن التيدا انقلبوا تدريجيا ضد النظام ولعبوا دورا هاما في "تحرير" جنوب ليبيا.
من أواسط عام 2011 كميات ضخمة من أسلحة القذافي تغادر ليبيا، إلى تشاد والسودان وغيرها من دول الساحل. ورغم حدوث هذه التدفقات على نطاق واسع خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2014، إلا أنها تراجعت تدريجيا من حينها. وتشاد تحول اهتمامها تدريجيا وتعيد نشر قواتها من الحدود الشرقية إلى الحدود الشمالية للتعامل مع الوضع الجديد في ليبيا.
أكتوبر/ تشرين الأول 2011 وفاة معمر القذافي
منذ أواخر عام 2011 الصراع بين التيدا وقبيلة الزوية العربية في الكفرة.
2011–2014 وقوع سلسلة من اكتشافات الذهب في الساحل والصحراء في شريط يمتد من السودان إلى موريتانيا، بما في ذلك شمال دارفور ومناطق التيدا في تشاد، وفي ليبيا والنيجر.
2012–2014 الصراع بين التيدا وقبيلة أولاد سليمان العربية في سبها.
2013 تيبستي تشهد تدفقا متزايدا من المنقبين عن الذهب مما أدى إلى عدد من الصدامات في عام 2014 (في أوجي) وفي عام 2015 (في مسكي وتوركو وكوري بوكدي).
2014–2015 الصراع بين التيدا والطوارق في أوباري. ومقاتلو التيدا والطوارق من الدول المجاورة (تشاد والنيجر ومالي) والمتمردون الدارفوريون يشاركون في القتال.
2014–2015 تزايد انقسام الجماعات المسلحة الليبية. وظهور مركزي قوة غير ثابتين في شرق وغرب ليبيا. والمؤتمر الوطني العام في طرابلس المدعوم بالغالب من فصائل مصراتة يحاول تشكيل تحالف عسكري يسمى فجر ليبيا، والذي تداعى في عام 2015. وفي الشرق، فإن مجلس النواب في طبرق مدعوم بما يسمى بالجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر.
من يناير/ كانون الثاني 2015 الجيش الوطني التشادي ينشر وحدات مقاتلة في الكاميرون ونيجيريا والنيجر لمواجهة جماعة بوكو حرام.
من أواسط عام 2015 تعزيز قوات الأمن في تيبستي وتطبيق حظر التنقيب عن الذهب في المنطقة.
ديسمبر/ كانون الأول 2015 توقيع اتفاقية بين ممثلين عن البرلمانين الليبيين المتنافسين لتشكيل حكومة وفاق وطني. وتم رفض الصفقة من قبل برلمانيين آخرين إضافة إلى عدد من القادة العسكريين، وخصوصا حفتر.
أبريل/ نيسان 2016 متمردو اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية التشادي في ليبيا ينقسمون ويشكلون الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق بقيادة محمد مهدي وبدعم من القوة الثالثة في مصراتة.
يونيو/ حزيران 2016 فصيل آخر ينشق عن الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق لتشكيل مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية. وتشكل كلا الجماعتان قوات المعارضة المسلحة التشادية الرئيسية.

1- المقدمة والنتائج الرئيسية

على مدار الخمسين عاما الماضية، عانت الصحراء التشادية من فترات حرب أكثر مما نعمت بفترات سلام، بما في ذلك حالات التمرد والعصيان المتكررة. وفي أقصى شمال تشاد، كان نجد تيبستي خاضعا لسيطرة حركات المعارضة المسلحة أكثر من خضوعه لسيطرة الدولة التشادية. وقد لعب سكانه، من قبيلة التيدا (أو التبو) وهم يعيشون أيضا في جنوب ليبيا وشمال شرق النيجر، دورا رئيسيا في التمردات الثلاثة التي وقعت في هذه الدول. ويكمن سر قوتهم في سيطرتهم على منطقة تيبستي الجبلية والطرق الصحراوية المحيطة بها. وآخر تمرد في شمال تشاد، والذي بدأ في أواخر عام 1997، قادته الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة، والتي ألقى آخر من تبقى من مقاتليها سلاحهم في عام 2011. وخلال هذه الفترة، فإن أشكالا من الحكم المحلي حلت محل الدولة المغيبة أو غير المستقرة. وحاول التمرد قصارى جهده أن يدير المناطق الخاضعة لسيطرته، وعلى نحو مشابه لما فعلته الدولة، فقد استخدم وتلاعب بالمؤسسات التقليدية. ونتيجة لذلك، فقد خرجت هذه المؤسسات من الحرب مقسمة وهشة. وكانت آثار هذا الصراع سلبية إلى حد كبير. فقد زادت من الرحيل المستمر للتيدا من شمال تشاد إلى ليبيا وساهمت أيضا في عزل معقل المعارضة المسلحة التاريخي في تيبستي عن بقية تشاد.

ومنذ عام 2011، تخوض الدولة عملية صعبة للعودة إلى منطقة نائية جغرافياً ومهمشة تاريخيا ومُقاوِمَة ثقافيا للتدخل الخارجي. وتم إطلاق برنامج تنمية مالي ضخم في عام 2011 بهدف تمكين تيبستي من التعويض عن الزمن المفقود، ولكنه باء بالفشل. وبرزت منذ عام 2012 فرصة أكثر متانة من الناحية الاقتصادية بصورة سلسلة من حمى الذهب في جميع أنحاء الساحل والصحراء. وقد امتدت حقول الذهب المكتشفة حديثا من دارفور في السودان إلى جنوب الجزائر وشملت شمال تشاد. وفي تيبستي، فقد أدت حمى الذهب إلى توترات عنيفة بين المنقبين القادمين من خارج المنطقة والمجتمعات المحلية. وتطور احتشاد المجتمعات المحلية بشكل بطيء ليتحول إلى معارضة جديدة للدولة؛ الأمر الذي لم يكن له بكل حال من الأحوال أي أثر كبير في زعزعة استقرار سلطة الدولة.

ومنذ عام 2011، برز خطر أكبر على الحدود الشمالية لتشاد في أعقاب ما يسمى "بالربيع العربي" وانهيار نظام القذافي في ليبيا المجاورة. فقد أُطلِقَ العنان للفوضى منذ الثورة الليبية، وخصوصا في جنوب ليبيا، الذي يقطنه جماعات عابرة للحدود التشادية الليبية. وهذه الفوضى تشكل مصدر جذب للمقاتلين- بما في ذلك قوات المعارضة المسلحة- من شمال تشاد ودارفور، وقد ظهرت تداعياتها بالفعل في تشاد والسودان. وبالتالي، وكما حدث في ثمانينيات القرن الماضي وخلال الأزمة التشادية –الدارفورية ما بين عامي 2003 و2010، أصبح مثلث تشاد- السودان- ليبيا مجددا مسرحا للصراعات الإقليمية. ومن النتائج الملحوظة لهذه الصراعات عودة السوق الإقليمي للمحاربين العابرين للحدود منذ عام 2011.

تقدم ورقة العمل لمحة عن التاريخ الحديث لتيبستي لتوفير فهم أفضل لوضعها وسياقها الحالي. وهي توفر مراجعة لتطور البيئة الاجتماعية السياسية في تيبستي على مدار العقود القليلة الماضية، بما في ذلك آخر حروب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وتأثيراتها، وإعادة بسط سلطة الدولة المبدئية والجزئية في المنطقة وعواقب سقوط نظام القذافي في ليبيا المجاورة. كما أنها تناقش تداعيات حمى الذهب الإقليمية منذ عام 2013 واحتماليات تجدد اندلاع التمرد في شمال تشاد.

وفيما يلي النتائج الرئيسية لورقة العمل:

- منذ استقلال تشاد في عام 1960، تعرض شمال الدولة لحالات تمرد متعاقبة. وقد خضعت تيبستي لما يزيد على عشرين عاما لسيطرة بسيطة للدولة وما يقارب من خمسة وثلاثين عاما لسيطرة مختلف فصائل المعارضة المسلحة. وساد الاستقرار والأمن النسبي البلد منذ أن ألقى آخر من تبقى من متمردي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد سلاحهم في عام 2011، بالرغم من ظهور بعض أشكال المعارضة للدولة مجددا في الفترة الأخيرة. وقد ظهرت هذه المعارضة ردا على حمى الذهب في المنطقة والصراعات العنيفة بين المنقبين والمجتمعات المحلية خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2015 وإدارة (سوء إدارة) الدولة للتوترات ذات العلاقة.
- منذ عام 2012 وما بعد ذلك، تسبب اكتشاف الذهب بتدفق هائل للمنقبين إلى المنطقة، الأمر الذي أشعل فتيل الصراعات بين التيدا والمنقبين. ونظرا لانتماء المنقبين بشكل رئيسي إلى المجموعة العرقية التي ينحدر منها الرئيس إدريس ديبي (البيري أو الزغاوة)، فإن هذه التوترات زادت العداوة المحلية للسلطات التشادية.

وقامت ميليشيات الدفاع عن النفس من التيدا التي تشكلت لحماية المنطقة من تدفق المنقبين بتحويل نفسها بشكل بطيء إلى قوة مستقلة بذاتها رافضة للدولة المركزية.

- بالرغم من عدم النظر إلى الحكومة التشادية بعين الرضا دائما، تبدو الغالبية العظمى من سكان تيبستي غير راغبة كثيرا بوقوع تمرد جديد. وحتى تواجد جماعات المعارضة المسلحة التشادية في جنوب ليبيا المجاورة لم يجعل التمرد أكثر جاذبية.
- بالرغم من محاولتها عدة مرات منذ عام 2011، فإن الدولة التشادية تبدو غير قادرة على فرض سلطتها بالكامل على تيبستي. ويعزى هذا الأمر إلى عزلة المنطقة، والتردد الدائم للسكان المحليين في تقبل ما يعتبرونه سلطة خارجية، وعدم استقرار تلك السلطة، والتجربة السيئة لبرنامج التنمية الذي تم إطلاقه في عام 2012، والذي بدأ بالانهيار في أوساط عام 2014.
- من الناحية التاريخية، فإن الزعماء التقليديين كانوا المصدر الرئيسي للاستقرار والأمن في تيبستي. غير أن التهجير والانقسامات التي عانت منها جماعة التيدا تسبب بإضعاف نفوذهم وتأثيرهم بشكل كبير. وتفاقم هذا الوضع بشكل أكبر مع تزايد عدد الزعماء على يد الحكومة بعد انتهاء التمرد. وإضعاف السلطة التقليدية يوضح سبب تنامي معارضة التيدا في تشاد وليبيا لسلطة الدردي (الرئيس الحاكم الذي لعب تاريخيا دور الحكم في النزاعات والحامي للقانون العرفي).
- على كلا جانبي الحدود الليبية – التشادية (إضافة إلى النيجر)، يملك التيدا هويات متعددة ومتغيرة. فمن يعيشون في ليبيا، و الذين عانوا من التهميش في ظل حكم القذافي الذي استغل مطالبتهم بالحصول على الجنسية الليبية، لعبوا دورا هاما في ثورة عام 2011 في ليبيا. ومن حينها، فإن القوى في شمال ليبيا، والجماعات العربية وجماعات الطوارق المنافسة في جنوب ليبيا تنظر إلى مطالبتهم بالحصول على المواطنة الليبية الكاملة بنوع من العدائية.
- تُظهر ميليشيات التيدا في جنوب ليبيا أحيانا علامات على الوحدة عند مواجهة عدو مشترك. ولكنها تعمل في ظل قيادات منفصلة وتعاني من انقسامات داخلية ومعظمها عبارة عن جماعات مسلحة مستقلة مستعدة للتحالف مع غيرها من القوى بصورة انتهازية.
- من منظور إقليمي، فإن استمرار الوفاق التشادي- السوداني منذ عام 2011 قد مكّن الدولتين من التركيز على المخاطر الأخرى التي تتهدد حدودها، وخصوصا تلك التي أفرزتها حقبة ليبيا ما بعد القذافي. فتشاد والسودان يدعمان أطرافا

متعارضة في الصراع الليبي؛ حيث يسعى السودان بشكل رئيسي إلى إقامة نظام صديق في ليبيا، في حين ترى تشاد أنه من الضروري منع حركات المعارضة المسلحة أو الجماعات الجهادية من استغلال الفوضى في ليبيا من أجل اختراق مناطقها الشمالية. وفي هذه الأثناء، فقد قامت جماعات المعارضة المسلحة من كلا البلدين بترسيخ جذورها في التراب الليبي، متأملة في الحصول على دعم القوات الليبية المعادية لحكوماتها.

- قامت جماعات المعارضة المسلحة من تشاد ودارفور وميليشيات "الجنجويد" السودانية بشكل منتظم بعبور الحدود في المنطقة. وقد شوهدت هذه الجماعات في ليبيا تحديدا منذ عام 2011. وقام العديد منها بالتنقيب عن الذهب في الصحراء، وبعضها يقدم خدماته كمرتزقة وخصوصا في ليبيا، في حين يشارك آخرون في التهريب وقطع الطرق. وتعتبر الإخفاقات المتكررة لاتفاقيات السلام وعمليات إعادة دمج المتمردين وقلة الفرص الاقتصادية وغياب البدائل السياسية في تشاد وعدم الاستقرار في ليبيا واستمرار العنف في دارفور العوامل الرئيسية من بين العديد من العوامل المؤدية إلى تدويل الفصائل المسلحة في المنطقة واستقلالها المتنامي.
- خلال الفترة ما بين عامي 2011 و2013، عبرت تدفقات الأسلحة غير الشرعية من الترسانة الليبية المنهوبة شمال تشاد. ويبدو أن هذه التدفقات قد نضبت، غير أن تدفقات الأسلحة الفردية لا تزال مستمرة وتغذي السوق المحلي في شمال تشاد. ويظل الطلب مرتفعا نسبيا وقد تزايد نتيجة لحمى الذهب في تيبستي. وساهمت سهولة الوصول إلى الأسلحة الليبية في تسليح جماعة التيدا التشادية.

ومن الضروري تسليط مزيد من الضوء على مناطق التيدا الشاسعة والمناطق الحدودية بين تشاد وليبيا. فهذه المنطقة المعقدة مهمشة جغرافيا غير أنها هامة جدا لأمن المنطقة[1]. ولكن من المهم أن لا ينحصر التركيز فقط على البعد العسكري، كما فعلت التدخلات الغربية التي جاءت استجابة للأزمات في ليبيا وشمال مالي. وبدلا من ذلك، ينبغي موائمة التدخلات الاجتماعية والاقتصادية مع احتياجات المجتمعات المحلية وينبغي أن ترمي إلى دمج هذه المجتمعات في الدولة. ومن دون القيام بذلك، فإن هناك خطرا واضحا وجليا يتمثل في ازدياد تهميش هذه المجتمعات على الحدود في شمال تشاد وجنوب ليبيا وشمال دارفور في دولها. وهذا الأمر بدوره قد يؤدي إلى تزايد أعداد الشباب المستعدين لتقديم خدماتهم لمن يدفع (كرجال ميليشيات أو متمردين أو مرتزقة أو قطاع طرق) أو للمشاركة في عمليات التهريب والإتجار عبر الحدود.

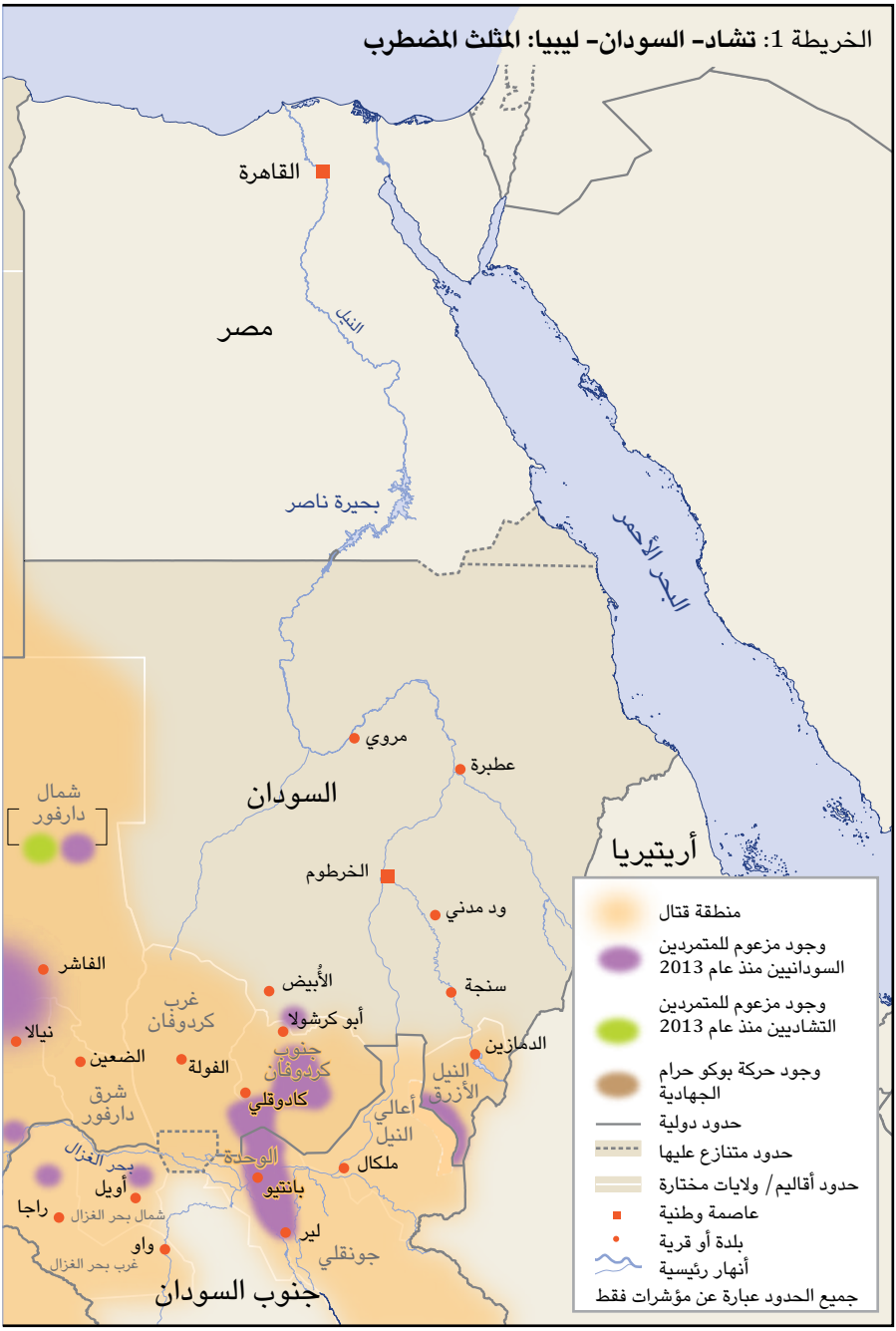
الخريطة 1: تشاد- السودان- ليبيا: المثلث المضطرب
القاهرة
مصر
النيل
بحيرة ناصر
البحر الأحمر
مروي
عطبرة
السودان
شمال دارفور
الخرطوم
أريتيريا
ود مدني
الفاشر
الأُبيض
سنجة
غرب كردوفان
أبو كرشولا
نيالا
الضعين
الفولة
جنوب كردوفان
الدمازين
النيل الأزرق
شرق دارفور
كادوقلي
أعالي النيل
بحر الغزال
الوحدة
ملكال
أويل
بانتيو
شمال بحر الغزال
راجا
لير
جونقلي
واو
غرب بحر الغزال
جنوب السودان
منطقة قتال
وجود مزعوم للمتمردين السودانيين منذ عام 2013
وجود مزعوم للمتمردين التشاديين منذ عام 2013
وجود حركة بوكو حرام الجهادية
حدود دولية
حدود متنازع عليها
حدود أقاليم/ ولايات مختارة
عاصمة وطنية
بلدة أو قرية
أنهار رئيسية
جميع الحدود عبارة عن مؤشرات فقط

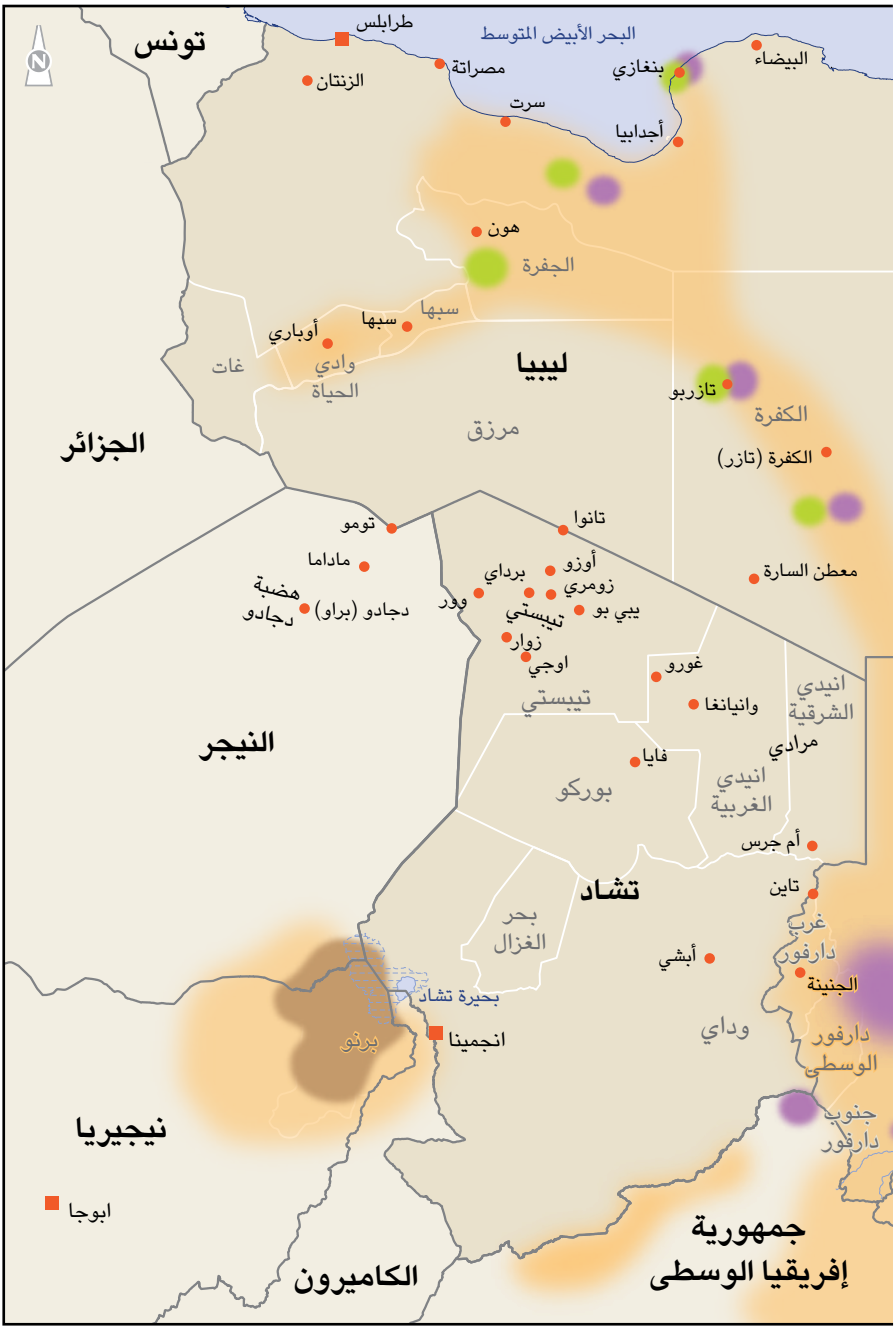

المصدر: مجلة كارتو العدد 36 (2016)

واستند هذا التقرير الذي تمت كتابته في أواخر عام 2016 ومطلع عام 2017 إلى البحث الميداني المشترك الذي قام به مشروع مسح الأسلحة الصغيرة وبحث تسليح النزاعات منذ سبتمبر/ أيلول من العام 2015. وقام المؤلفان بالعديد من البعثات إلى تشاد في عامي 2015 و2016، وقاما بزيارة انجمينا، وفايا في منطقة بوركو، وتيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وغورو في إنيدي الغربية في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وأم جرس في إنيدي الشرقية في يناير/ كانون الثاني 2016. وأجرى المؤلفان ما يزيد على 100 مقابلة مع مسؤولين وضباط عسكريين تشاديين وليبيين وسودانيين؛ وزعماء سياسيين وعسكريين تقليديين من التيدا؛ وممثلين عن المجتمع المدني؛ وجهات اقتصادية، بمن فيهم التجار عبر الحدود والمنقبون، وأعضاء حاليين وسابقين في المعارضة المسلحة التشادية والسودانية والليبية، ومراقبين وأطراف دولية. كما تم إجراء مقابلات خارج تشاد، وخصوصا في النيجر وفرنسا. وتم الرجوع إلى آلاف المستندات، العلنية والسرية. وأخيراً، استخدم المؤلفان البيانات التي تم جمعها خلال الرحلات السابقة إلى تشاد والسودان في كتابة هذا التقرير[2].

والنص التالي يتضمن أسماء أماكن وأشخاص ومصطلحات عامية في مختلف اللغات المتداولة في المنطقة، بما في ذلك العربية (وخصوصا في اللهجات المتداولة في تشاد ودارفور وليبيا) والتيداغا والدازاغا والبيري-أ (لغة البيري). وهذه اللغات تكتب بطرق مختلفة في الأماكن المختلفة. ففي تشاد، فإن الأسماء المحلية غالبا ما تأخذ الطابع الفرنسي، في حين تأخذ أسماء الأماكن في السودان أحيانا الطابع الإنجليزي. علاوة على ذلك، يتم غالبا تعريب الأسماء غير العربية في السودان وليبيا.

وقد حاول المؤلفان قدر المستطاع استخدام الحروف الصوتية (اللفظية) للأسماء المحلية. أما بالنسبة لغالبية الأسماء الشائعة، فقد اختارا في بعض الأحيان احترام العرف الشائع، أو، في حالة أسماء الأشخاص، اختيار التهجئة التي يختارها هؤلاء الأشخاص.

كما حاولا قدر المستطاع تسمية المجموعات العرقية بالأسماء التي أطلقوها على أنفسهم والأماكن بالأسماء التي أطلقها عليها سكانها وليس كما يسميها الأجانب. فعلى سبيل المثال، فهما يفضلان اسم التيدا على الاسم الأكثر شهرة وهو التبو/ التوبو[3]، واسم الدازاغارا على القرعان، واسم البيري على الزغاوة أو البديات.

2- الديناميات الإقليمية

الحفاظ على الوفاق التشادي- السوداني منذ عام 2011

هناك العديد من أوجه الشبه التاريخية بين الأنظمة الحاكمة في تشاد والسودان، غير أن اختلافاتهم الثقافية هي على الأرجح الأكثر إثارة للدهشة. ويتولى عمر البشير مقاليد الحكم في السودان منذ عام 1989، وإدريس ديبي في تشاد منذ عام 1990، وهذا

الرئيس التشادي إدريس ديبي في معقل عشيرته في أم جرس، وهي ليست بعيدة عن الحدود السودانية. يناير/ كانون الثاني 2016.
© جيروم توبيانا

الأخير إلى حد كبير بسبب الدعم السوداني. وكلاهما وصل إلى سدة الحكم مباشرة في أعقاب الحرب الباردة، واستمرا في الحكم بطريقة متشابهة. وأدى هذا الأمر إلى إرهاق سياسي بين شعبي هاتين الدولتين، اللذان آمن قسم منهم في وقت من الأوقات بأن قادتهم فعلا يدعمون الديمقراطية.

وأحد الاختلافات الأكثر بروزا بين الرئيسين هو طريقة تعاملهما مع توقعات الديمقراطية داخل وخارج بلديهما. ففي عام 1989، أدى الانقلاب الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية إلى وضع نهاية لتجربة ديمقراطية قصيرة- رغم علّتها وعدم كمالها – في السودان. وفي تشاد، فقد أدى استحواذ حركة الإنقاذ الوطنية، وهي حركة معارضة مسلحة، إلى إسقاط النظام الديكتاتوري الوحشي لحسين حبري (الذي كان ديبي نفسه جزءاً منه حتى عام 1989، أي قبل سنة من وصوله إلى السلطة). وقدمت كل من السودان وليبيا وفرنسا الدعم للتمرد الذي قاده ديبي في تحالف انتهازي كان من دون أدنى شك مستحيل إقامته خلال الحرب البادرة. ولم يكن بين الحلفاء الثلاثة الكثير من المصالح المشتركة عدا الوقوف في وجه النفوذ الأمريكي المتنامي الناجم عن الدعم الأمريكي لحبري في دولة (وهي تشاد) يعتبر كل واحد من الحلفاء أنها تشكل نطاق نفوذه الطبيعي والتاريخي.

ومنذ عام 1990 وما بعد ذلك، أرسى النظام التشادي قواعده في إفريقيا الفرانكفونية "الجديدة" التي تطورت في أعقاب الحرب الباردة. وشعر القادة في هذه المنطقة المتأثرة بالنفوذ الفرنسي بأنهم مجبرون على تبني بعض المعالم الواضحة للديمقراطية، بغض النظر عن مدى سطحيتها على أرض الواقع. وشملت هذه المعالم التعددية الحزبية والانتخابات وحرية الصحافة وظهور المجتمع المدني.

بالمقابل، فقد وضعت الجبهة الإسلامية القومية السودان في طليعة الحركة الإسلامية الدولية، التي كانت تتوسع بشكل سريع في حينها. وقد أثر التوسع الإسلامي على جميع جيران السودان بطرق مختلفة. وفي تشاد، كان التأثير مقتصرا على وصول رجال دين مدربين في السودان، الأمر الذي سبب بداية الاحتكاكات بين الحكومتين في انجمينا والخرطوم. وفي تسعينيات القرن الماضي، وفي الوقت الذي كانت في الولايات المتحدة قلقة بشكل رئيسي بشأن النفوذ الليبي، كانت الأطراف الأخرى، مثل فرنسا، قلقين بشأن النفوذ السوداني، وقلقين أكثر بشأن وصول دعاة وهابيين سعوديين وحتى باكستانيين (أو سلفيين، كما يحبون أن يطلقوا على أنفسهم)، عن طريق السودان، إلى تشاد. وينتمي هؤلاء الدعاة بشكل خاص إلى جماعة أنصار السنة، التي رسخت جذورها في السودان أيضا.

العلاقات التشادية- السودانية ودارفور

بالرغم من هذه الاحتكاكات، ظلت العلاقات التشادية- السودانية مستقرة. ورفضت الحكومة التشادية مبادرات جماعات المعارضة المسلحة السودانية، بما في ذلك الحركة الشعبية لتحرير السودان والمتمردين الأوائل في دارفور، التي حاولت الحصول على دعم انجمينا طوال فترة التسعينيات وأوائل الألفية الثانية. واستمر هذا الرفض حتى اندلاع الحرب في دارفور في عام 2003، حيث لم يتمكن ديبي من منع أفراد عائلته من دعم متمردي دارفور الذين ينتمون بشكل رئيسي لمجموعتهم العرقية. وهذه الجماعة، البيري، معروفة بأسمائها العربية وهي الزغاوة والبديات. وتصاعدت الأزمات سريعا، وفي عامي 2004 و2005 أطلق عمر البشير يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني لدعم شرارة الثورة في تشاد أو حتى إطلاقها. ورد ديبي على ذلك بتقديم دعم شبه رسمي لجماعات المعارضة المسلحة في دارفور. ونجم عن هذا الأمر خمس سنوات من الحرب بالوكالة بين تشاد والسودان عن طريق الجماعات المسلحة (2009-2005)[4].

كانت الحرب إخفاقا عسكريا لكلا الطرفين. وابتداء من عام 2009، أصبح السياسيون الذين يُنظر إليهم على أنهم براغماتيون أكثر نفوذا من عناصر أجهزة الأمن وتفاوضوا من أجل الوصول إلى تقارب بين الحكومتين. وكان الأبرز بين هؤلاء السياسيين البراغماتيين وزير الخارجية التشادي، موسى فكي، وغازي صلاح الدين العتباني، المسؤول عن مفاوضات دارفور في الخرطوم. وكان التقارب أكثر فاعلية لأنه استند إلى محادثات ثنائية (فضلا عن التشجيع المعتاد) دون مشاركة أطراف دولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وفرنسا والولايات المتحدة[5]. وقد أثبتت الاتفاقية التي تَوَّجت الوفاق فعاليتها نظرا لامتلاك كل طرف للإرادة السياسية اللازمة للخروج من الطريق المسدود الذي وجد نفسه فيه نتيجة للصراع.

وكانت الاتفاقية القصيرة، المكونة من صفحتين ونصف، نموذجا بحد ذاتها- وذلك لأن التقارب كان ناجحا بالرغم من التطبيق الجزئي للبنود الواردة في الاتفاقية. فعلى سبيل المثال، تم طرد معظم المتمردين الدارفوريين من تشاد، لكن دون نزع سلاحهم، حسب شروط الاتفاقية. وبالمقابل، فقد تم نزع سلاح معظم المتمردين التشاديين بالسودان وتم طرد عدد منهم، بل وحتى تسليم بعضهم إلى الحكومة التشادية. وبالتالي، فإن قلة متبقية فقط ممن كانوا مشاركين في الثورة التشادية تمكنت من البقاء في دارفور وجمهورية إفريقيا الوسطى (Tubiana, 2011, pp. 42–45).

وفي عام 2010، لم يكن ديبي بوضع يسمح له بنزع سلاح جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية. ولكنه من حينها لم يفشل أبدا في تعزيز تقاربه مع السودان من خلال معارضته الدائمة للتمرد في دارفور سياسيا وعسكريا. وتعتبر تشاد نفسها

وسيطا في صراع دارفور، بالرغم من أن أطراف الصراع والأطراف الدوليين لا يعترفون بهذا الدور. ويعتقد الاتحاد الإفريقي وغالبية المجتمع الدولي أن مشكلة دارفور يجب حلها من خلال "الحوار الوطني" الذي يتعامل مع الأزمة السودانية ككل، والتي تُعتبر دارفور مجرد عنصر فيها. ويتعارض هذا الأمر مع وجهات نظر السودان وتشاد؛ فقد رفض السودان دائما هذا المنهج الشمولي، في حين تبنت تشاد موقف الخرطوم كنوع من الولاء. ونتيجة لذلك، ومنذ عام 2010، ظل التباعد قائما بين المتمردين الدارفوريين والحكومة التشادية ولم تثمر اجتماعاتهم الدورية مع ديبي عن أي جديد. ولم يكن هذا الأمر يعني شيئا للرئيس التشادي لأن مبادراته السلمية في دارفور لم تكن تهدف إلا لإثبات حسن نيته تجاه الخرطوم.

ورغم اجتماعه من وقت لآخر بقادة جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية الرئيسية، فقد خطط ديبي بشكل رئيسي لتفريقهم، بما في ذلك من خلال الوسائل المالية واللوجستية. وتشمل هذه الجماعات حركة العدل والمساواة وفصائل جيش تحرير السودان تحت قيادة ميني ميناوي وعبد الواحد محمد النور. وبهذه الطريقة، فقد لعب دورا محوريا في تشكيل فصيل حركة العدل والمساواة- بشر/دبجو (بقيادة محمد بشر ومن ثم بخيت عبد الكريم "دبجو")، والذي انشق عن حركة العدل والمساواة. كما قام في عام 2014 بتسهيل انفصال عناصر من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي تحت قيادة محمدين إسماعيل "اورقاجور" وقادة مهمين في جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور، وهم بشكل رئيسي أبو القاسم إمام ومحمد عبد السلام "طرادة" ونمر محمد.

وفي عام 2013، وبعد قيام حركة العدل والمساواة باغتيال محمد بشر على الحدود التشادية- السودانية، رد ديبي على ذلك بإرسال جنود لمحاربة هذه الجماعة، بمباركة الخرطوم (ICG, 2015b, p. 14). وأجبر هؤلاء الجنود قوات حركة العدل والمساواة على مغادرة دارفور وطاردتها حتى حدود كردفان وجنوب السودان. ومؤخرا، في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، قيل أن الحكومة التشادية قد أرسلت جنودا في حوالي 15 مركبة لتعزيز القوة التشادية- السودانية المشتركة التي تحارب جماعات المعارضة المسلحة في شمال دارفور. وكان هؤلاء المتمردون بشكل رئيسي من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي. ولكن وكما كان يحدث غالبا في الماضي، يبدو أن الجنود التشاديين، الذين تنحدر غالبيتهم من البيري، قد أنذروا المتمردين السودانيين مسبقا بوصولهم وتجنبوا وقوع أي مواجهات معهم[6].

وعقدت الفصائل المنشقة عن جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية مثل حركة العدل والمساواة وفصائل جيش تحرير السودان اتفاق سلام مع الحكومة السودانية

بدعم تشادي. وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2015، أرسل الرئيس التشادي القادة المنشقين عن جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية الرئيسية بطائرته الخاصة من انجمينا إلى الخرطوم ليتمكنوا من المشاركة في افتتاح الحوار الوطني السوداني[7]. رفض غالبيتهم في حينها البقاء في الخرطوم، مما أجبر ديبي على إعادتهم إلى الوطن. وكان "المتمردان" اللذان شاركا في المحفل في الواقع معارضين شاركا في المناقشات بمساعدة ديبي[8].

وفي النهاية، قام ديبي بإجراء "عملية سلام" خاصة به من أجل دارفور في مسقط رأسه في أم جرس في منطقة إنيدي الشرقية. وخلال المؤتمرين اللذين عقدا في عامي 2013 و2014، رحب الرئيس التشادي بمجموعة من المسؤولين السودانيين اللذين ينتمون إلى جماعة البيري، ولكن ليس القادة المتمردين. ومجددا، وبعيدا عن كونها وساطة بين الحكومة والمتمردين، فإن "عملية أم جرس" كانت مصممة بشكل رئيسي لحث البيري السودانيين على دعم نظام الخرطوم ومعارضة التمرد.

والى جانب البيري، دعا ديبي زعماء العرب في دارفور إلى المؤتمرين. وأحد هؤلاء الرؤساء كان موسى هلال، زعيم عرب المحاميد في شمال دارفور. وهو معروف على نطاق واسع بأنه القائد الرئيسي لميليشيات "الجنجويد" التي تسلحها الخرطوم والتي نشرت الرعب في المجتمعات غير العربية التي يتهمها البشير بدعم الثورة في عامي 2003 و2004. وحافظ إدريس ديبي وموسى هلال على علاقات طيبة لعدة سنوات. وكانت هذه الروابط طي الكتمان عندما كانت انجمينا والخرطوم تخوضان حربا (بالوكالة)، ثم أصبحت هذه الروابط أكثر رسمية منذ عام 2012، عندما تزوج ديبي إحدى بنات هلال. وفي عام 2014، عندما ازداد عداء هلال لحكومة الخرطوم وهدد بعرقلة الانتخابات القادمة، قام الرئيس التشادي بتشجيعه على تأكيد دعمه للخرطوم. وهكذا أظهر ديبي للحكومة السودانية أنه قادر على المساعدة في السيطرة على العرب أيضا وليس البيري فقط.

وفي عام 2013، تدخلت تشاد أيضا عسكريا (بشكل رئيسي مع القوات الحدودية التشادية- السودانية المشتركة) وسياسيا لاحتواء الصراع بين الجماعات العربية في دارفور، وخصوصا بين السلامات من جهة والمسيرية والتعايشة من جهة أخرى. وكان الهدف الرئيسي من التدخل هو الحيلولة دون توسع هذه الصراعات ووصولها إلى تشاد، حيث يعيش العديد من أفراد هذه القبائل الثلاثة.

في الخرطوم، يعتبر التقارب مع تشاد ناجحا عموما ونموذجا يحتذى به من حيث سياسات السودان مع جيرانها. وهو يظهر درجة من البراغماتية والمرونة (وهو ما لم يكن دائما جزءاً من السياسة الأجنبية للنظام السوداني)، ويستخدم على وجه

الخصوص أدوات عملية مثل القوة الحدودية المشتركة. وقد سلط غازي صلاح الدين العتباني، أحد المهندسين الرئيسيين لهذا النموذج، الضوء على هذا الأمر خلال مؤتمر عُقد في لندن في عام 2011، عندما كان لا يزال عضوا في الحكومة السودانية.

ولكن من المثير للاهتمام أن غازي لم يرى أن هذا النموذج من علاقات الجوار الطيبة يمكن أن ينطبق على جنوب السودان. ويبين هذا الأمر أن الشرخ الذي خلفته الحرب الأهلية السودانية أعمق بكثير من الشرخ الناجم عن المواجهات بين تشاد والسودان (Salahuddin, 2012). وفي أواسط عام 2013، بدأ السودان وجنوب السودان عملية تقارب مبنية على نفس النموذج، ولكنها تعطلت في وقت لاحق من تلك السنة نتيجة الحرب الأهلية في جنوب السودان (ICG, 2015a, p. 20).

العلاقات التشادية- السودانية وليبيا

في النهاية، ومنذ عام 2011، فإن التقارب التشادي- السوداني تمكن من تجاوز الثورة والحرب الأهلية التي تبعتها في ليبيا، بالرغم من أن كل من تشاد والسودان يتخذان مواقف متعارضة في سياستهم بشأن ليبيا.

وكان للثورة الليبية نتائج هامة على كلا الدولتين. فمن البداية، عارض ديبي الأجندة الدولية الرامية إلى تغيير النظام في ليبيا؛ وبصورة تنم عن بصيرة وحكمة، حذر حلفاءه الفرنسيين من العواقب السلبية المحتملة على الاستقرار في منطقة الساحل (Jeune Afrique, 2011; Marchal,2011). وحتى يومنا هذا، لا يزال الرئيس التشادي مصرا على أنه كان محقا وأن التدخل الدولي يتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية عن الفوضى الحاصلة في ليبيا[9]. بالمقابل، فإن الحكومة السودانية وباعترافها قد قدمت دعما كبيرا للثورة الليبية وكانت بشكل مؤثر عضوا غير رسمي في ائتلاف حلف شمال الأطلسي ضد القذافي (Marchal, 2011; De Waal, 2013a, p. 71).

وفي الوقت نفسه، عمل السودان كوسيط لإيصال الدعم المالي والأسلحة التي تقدمها قطر لجماعات المعارضة المسلحة في ليبيا، وقد اتخذت قطر موقفا معارضا لليبيا في وساطة دارفور (Cole and Khan, 2015, pp. 70, 74, 76; De Waal, 2013a, p. 71). ولطالما اعتبر النظام السوداني ليبيا مصدرا هاما لدعم جميع أنواع التمرد التي عانى منها، بما في ذلك تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان وجماعات المعارضة المسلحة في دارفور. وفي الوقت الذي ادعي فيه القذافي أنه وسيط في صراع دارفور، أدركت الخرطوم أنه فعليا الداعم الرئيسي للمتمردين، وليس تشاد. وأدرك السودان أن جزء من الدعم المنسوب إلى تشاد هو فعليا دعم ليبي يمر عبر تشاد، وبشكل رئيسي خلال غارة حركة العدل والمساواة على الخرطوم في مايو/ أيار

2008 (Tubiana, 2011, pp. 52–53; Marchal, 2011). وباعترافهم الصريح، كان المسؤولون السودانيون مرتعدين من رد فعل القذافي بحيث لم يتجرؤوا على اتهامه بالدعم المباشر للمعارضة المسلحة في دارفور إلا عند اندلاع الثورة الليبية (Elhag, 2012).[10]

وظلت تشاد على ولائها للقذافي؛ وقيل أن المسؤولين التشاديين في ليبيا قد ساعدوا النظام الليبي في تجنيد المهاجرين من تشاد وربما من دول أخرى لمحاربة التمرد. وقد اتُهِمت تشاد أيضا بإرسال أسلحة وجنود نظاميين إلى ليبيا، رغم أن المسؤولين التشاديين وغيرهم من المصادر المطلعة ينفون هذا الأمر بشكل قاطع (Marchal, 2011).[11]

ولكن يبدو أن جماعات المعارضة المسلحة في دارفور والتي كان حاضرة في ليبيا أو اتجهت إلى ليبيا أيام الثورة قامت بالفعل بتجنيد مقاتلين للقذافي من بين المهاجرين من السودان وتشاد وغيرها من دول إفريقيا. وتفيد التقارير بأن حركة العدل والمساواة على وجه الخصوص جندت مقاتلين ليس فقط لرد الجميل للنظام الليبي، ولكن بالأخص للحصول على المال بالمقابل. وكان قائدها في ذلك الوقت، خليل إبراهيم، قيد الإقامة الجبرية في طرابلس منذ مايو/ أيار 2010. وقيل أيضا أن جماعات المعارضة المسلحة في دارفور قد حاربت من أجل القذافي، وخصوصا في الكفرة، بشكل رئيسي مقابل الأسلحة والذخيرة التي أحضروها معهم إلى دارفور فيما بعد (Gramizzi and Tubiana, 2012, p. 52)

وقد تمكنت حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي من الحصول على الأسلحة في ليبيا. غير أنه بعد الحصول على الأسلحة من النظام الليبي، بدا أن مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي لم يفوا بوعودهم بمحاربة جماعات المعارضة المسلحة الليبية، وعادوا إلى دارفور بغنائمهم (Tubiana, 2011, p. 54; Gramizzi and Tubiana, 2012, p. 52). وذهب رجال الميليشيات العربية من دارفور (الجنجويد) أيضا إلى ليبيا بحثا عن الغنائم. ويبدو أن بعضهم حارب من أجل القذافي، بالرغم من دعم الحكومة السودانية للمعارضة المسلحة في ليبيا. وفي أواسط عام 2011، اتصل أحد الضباط السابقين التابعين لموسى هلال من طرابلس ليبلغ حاشيته في منطقة كبكابية في شمال دارفور بأنه حصل على مخزونات من الأسلحة وأنه يبحث عن وسيلة لإحضارها إلى دارفور[12].

وكان من الواضح أن أحد أهداف التدخل السوداني في ليبيا في عام 2011 هو القضاء على خليل إبراهيم (De Waal, 2013a, p. 71; Elhag, 2012). وتحقق هذا الأمر في نهاية المطاف في ديسمبر/ كانون الأول 2011، عندما تم تفجير

موكبه في شمال كردفان وقتله. وبصورة أكثر عمومية، كانت سياسة السودان في ليبيا منذ عام 2011 تهدف بشكل رئيسي إلى إنهاء الدعم الليبي القائم بصورة تدفقات للأسلحة وقواعد خلفية لتمرد دارفور. ويرغب السودان أيضا، إن أمكن، في إقامة نظام صديق في طرابلس قادر على طرد المتمردين السودانيين من المناطق الليبية (De Waal, 2013a, p. 71).

وعند التفكير في الأمر، يبدو السودان واحدا من أكبر المستفيدين من الثورة الليبية، التي قضت على واحد من أهم الأعداء التاريخيين للخرطوم. ومن الناحية الأخرى، فإن تشاد تعتبر من أكبر الخاسرين من هذا الأمر. فسقوط نظام القذافي في ليبيا غير ميزان القوى في العلاقات التشادية السودانية لصالح السودان. وللحيلولة دون ظهور حكومة في طرابلس تدعم الجماعات المعارضة المسلحة في تشاد، فإن تشاد حاليا بحاجة ماسة أكثر من ذي قبل للحفاظ على السلام مع السودان. وهذا الأمر سيتيح لها التركيز أكثر على حدودها الشمالية بدلا من الحدود المشتركة مع السودان. وكانت تشاد قادرة على الاعتماد على الخرطوم لمنع حلفاء الخرطوم من الثوار الليبيين وقطر من دعم المتمردين التشاديين. كما اعتمدت أيضا على فرنسا والولايات المتحدة للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف. وبصورة مثيرة للسخرية، فإن الدولتين الأخيرتين وجدتا نفسيهما فعليا في نفس معسكر قطر والسودان- على الأقل قبل انقسام حركة الثورة في ليبيا[13].

ومنذ عام 2011 وصاعدا، كانت تشاد قلقة فعليا بشأن التهديدات الجديدة المحتملة على حدودها الشمالية من جهات متباينة. وشملت هذه الجهات الجماعات الإسلامية التي أرست جذورها في ليبيا، ومن التيدا (أو التبو) الذين يعيشون على طرفي الحدود بين تشاد وليبيا، وتمردوا بشكل متكرر ضد الحكومة في انجمينا، بما في ذلك حكومة الرئيسي ديبي. وأخيرا، المتمردون التشاديون من غير التيدا (وهذا التهديد على الأرجح هو ما تعتبره انجمينا التهديد الأكبر)، بمن فيهم منافسو نظام ديبي من البيري، الذين يمكنهم أيضا الحصول على الدعم من ليبيا وإنشاء قواعد خلفية في المناطق الحدودية بين تشاد وليبيا.

وليس هناك مؤشر على أن السودان تدخل بشكل مؤثر لدعم حلفائه في ليبيا، والذين يشملون عددا من الجماعات الإسلامية، أو لمنعهم من المشاركة في النشاطات العدوانية ضد تشاد. ويبدو أن قدرة الوفاق بين تشاد والسودان على الصمود في وجه مواقفهم المتعارضة حول ليبيا تعود أيضا إلى عدم قدرة السودان على إنهاء تمرد دارفور وحاجته إلى دعم تشاد في التعامل مع التهديد القائم. ولا تزال جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية نشطة، بالرغم من اضطرارها تدريجيا إلى تحويل محور نشاطاتها إلى

خارج دارفور. ومنذ عام 2011، فقد ازدادت قوتها نتيجة الأسلحة التي حصلت عليها بشكل رئيسي في ليبيا، ولكنها استفادت أيضا من دعم جنوب السودان بفضل التحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال- كجزء من الجبهة الثورية السودانية.

إضافة لذلك، وتحديدا منذ عام 2013، واجهت الخرطوم انشقاقات للميليشيات العربية التي كانت خاضعة لسيطرة الحكومة السودانية فيما مضى. وبشكل متزايد، تتقاتل هذه الجماعات مع بعضها البعض وأحيانا مع القوات الحكومية. وبالنظر إلى نفوذ إدريس ديبي- حتى في وضعه المتراجع حاليا- على متمردي البيري السودانيين وعرب دارفور، يبدو أن السودان قرر أنه من الأفضل عدم جعل الرئيس التشادي عدوا له. ويعزز هذا الأمر من مبادرات السلام التي يقودها ديبي، والتي تهدف إلى إظهار فائدته للحكومة السودانية.

وفي الختام، يبدو الوفاق التشادي – السوداني مستقرا على وجه الخصوص في منطقة لم تحظى بشكل ملحوظ بالاستقرار منذ عام 2011، لأسباب متعددة. وتشمل هذه الأسباب الاستقلال الذي تبعه حرب أهلية في جنوب السودان، وامتداد مناطق الصراع في السودان نفسه، والصراعات في جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا. ولكن منذ عام 2015، ومع تفاقم الأزمة الليبية، كان المسؤولون التشاديون قلقين من أن استمرار عدم الاستقرار في ليبيا يمكن أن يجر تشاد والسودان إلى حالة مواجهة من خلال الجماعات المسلحة بالوكالة[14]، بشكل يعيد إلى الذاكرة صراعهم غير المباشر في دارفور خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2009. ولكن المخاطر التي تفرضها الاختلافات بين الحكومتين حول ليبيا تعتبر أقل أهمية نسبيا بالنسبة لهما مما كانت عليه خلال الحرب السابقة بالوكالة في دارفور وشرقي تشاد. وفي غضون ذلك، فإن جهات خارجية أخرى مثل مصر وقطر والإمارات العربية المتحدة تتدخل بشكل مكثف في الأزمة الليبية. وهم يستخدمون تشاد والسودان كوسطاء أو حلفاء محليين، وبالتالي يتيحون للخرطوم وانجمينا الاستفادة من الصراع الليبي عن طريق تعزيز تحالفاتهما. وفي ليبيا، يستمر السودان في دعم الفصائل الإسلامية، بالاتفاق مع قطر وبالرغم من الضغوط المتزايدة من مصر، والتي تتقارب أكثر من الموقف التشادي. من الناحية الأخرى، تعتقد تشاد ومصر أن ليبيا تحتاج إلى رجل قوي جديد يمكن أن يعيد النظام، بصورة تعكس النموذج المصري، لذلك فإنهما تدعمان اللواء خليفة حفتر للعب هذا الدور[15].

ووجود الجماعات المسلحة الدارفورية على جميع جوانب الأزمة الليبية يمكن أيضا أن يعقّد العلاقات التشادية- السودانية في حال عادت الشكوك للظهور بأن هذه الجماعات تحصل على الدعم إما من الخرطوم أو من انجمينا. وبالفعل، لا تزال جماعات

المعارضة المسلحة الدارفورية، وخصوصا جيش تحرير السودان- ميني ميناوي، موجودة في ليبيا وتؤيد بشكل رئيسي حفتر وحلفائه من التيدا في جنوبي ليبيا، ولكن دون دعم تشادي. كما تبين وجود ميليشيات عربية من دارفور تقاتل مع مختلف الفصائل الليبية، ولكن يقال أن السودان يدعم فقط الميليشيات التي تعارض حفتر[16].

إعادة ترتيب المخاوف الأمنية التشادية

منذ سقوط نظام القذافي في عام 2011، أصبحت الحدود الشمالية لتشاد منطقة ذات أولوية كبرى بالنسبة لسياسات الدولة الخارجية والأمنية. ولكن الأزمة في ليبيا لم تكن الأزمة الوحيدة التي يتعين على الحكومة التشادية مواجهتها. فقد توالت موجات عدم الاستقرار في تلك المنطقة الفرعية، وكل واحدة منها تخلق تحديات إنسانية وأمنية في المنطقة الحدودية الجنوبية لتشاد ومنطقة بحيرة تشاد على الحدود مع الكاميرون والنيجر ونيجيريا. ومنذ عام 2012، قام الجيش التشادي بتوسيع عملياته بشكل كبير باتجاه الجنوب استجابة للأزمة في جمهورية إفريقيا الوسطى، التي بدأت في نهاية العام. كما قام أيضا بنشر قواته باتجاه الغرب، أولا من خلال التدخل التشادي في مالي منذ بداية الأزمة هناك في يناير/ كانون الثاني 2013، ثم من خلال التزامه بمواجهة التهديد المتنامي لجماعة بوكو حرام.

وبشكل غير مباشر، فإن إدارة أزمة جمهورية إفريقيا الوسطى عززت العلاقات الطيبة بين انجمينا والخرطوم لأن السودان دعم أيضا تغيير النظام في بانغي. وقدم السودان أسلحة لتمرد سيليكا، على الأرجح قبل استيلائه على السلطة وبشكل مؤكد بفترة قصيرة بعد أن أصبح ميشيل جوتوديا رئيساً لجمهورية إفريقيا الوسطى. كما قدمت الخرطوم العون لجوتوديا من خلال توفير عدد من القادة والمقاتلين السودانيين، أو التساهل مع نشاطاتهم عبر الحدود. وكان بين هؤلاء القادة موسى السميح أبو القاسم، قائد ميليشيا سابق من عرب المحاميد في دارفور. وقاد أبو القاسم القوة التي سيطرت على بانغي حتى يونيو/ حزيران 2013 [17].

وهذا التقارب في أسلوب تشاد والسودان في التعامل مع جماعة سيليكا نابع من حقيقة أن النظامين يسعيان وراء هدف واحد. وهذا الهدف هو منع التمردات في كلا البلدين من استغلال مناطق جمهورية إفريقيا الوسطى كقواعد لها، وهو أمر قامت به هذه التمردات في السابق ولا تزال تقوم به، ولكن بقدر أقل. وتعمل فصائل المعارضة التشادية والسودانية بشكل منتظم على مثلث الحدود بين تشاد والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى كما أنها تتعاون مع بعضها البعض أحيانا، إلى جانب تعاونها مع فصائل شكلت فيما بعد جماعة سيليكا. بل إن عددا من المتمردين التشاديين انضموا

إلى العصيان المسلح في جمهورية إفريقيا الوسطى. وقد تفكر بعض جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية، وخصوصا حركة العدل والمساواة، في الانسحاب إلى جمهورية إفريقيا الوسطى. وتزايد شعور حركة العدل والمساواة بعدم الأمن في جنوب السودان، وتم اتهامها بأنها تحارب لصالح الحكومة في جوبا، وتلقت أوامر بالمغادرة في أعقاب توقيع اتفاقية السلام في جنوب السودان (اتفاقية حل النزاع في جنوب السودان) في أغسطس/ آب 2015 [18].ومن خلال توافق أهداف سياسته الخارجية مع أهداف الغرب، تمكن النظام التشادي من زيادة مصداقيته الدولية. وقدمت تشاد قوة قوامها 2.400 رجل لعملية سيرفال التابعة للجيش الفرنسي في شمال مالي في أواسط مارس/ آذار 2013. وشكلت هذه القوة العمود الفقري لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أسسها مجلس الأمن في 25 أبريل/ نيسان 2013. ومن حينها، شارك الجيش الوطني التشادي في العمليات المشتركة كجزء من عملية برخان التابعة للجيش الفرنسي، والتي كان مقرها في انجمينا[19]. وزادت حدة مشاركة تشاد في القتال ضد جماعة بوكو حرام خلال الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط 2015. وفي ذلك الوقت، قام الجيش الوطني التشادي بنشر وحدات مقاتلة في الكاميرون ونيجيريا والنيجر من أجل دعم الجيوش المجاورة التي ترزح تحت وطأة الحرب مع المقاتلين السلفيين. واستمرت المساعدات العسكرية التشادية لجيرانها حول بحيرة تشاد طوال عام 2016. وهكذا، فإن السياسة الإقليمية للرئيس ديبي مكنته من تقليل التداعيات الثانوية لسقوط نظام القذافي من خلال تقوية موقفه على الساحة الدولية.

ومن الواضح أن تشاد هي الدولة الأكثر استقراراً في المنطقة، الأمر الذي يتيح لها الاستفادة من الدعم الغربي السياسي والاقتصادي والعسكري، بالرغم من عدم كفايته من حيث الإدارة الاقتصادية والديمقراطية. وفي غضون ذلك، فقد تفاوض السودان على تعاونه مع الغرب منذ وقت طويل عن طريق مكافحة الإرهاب الإسلامي ومحاولات صد تدفقات الهجرة إلى أوروبا. بالمقابل، فقد حصل السودان على صمت الغرب النسبي فيما يتعلق بالحروب العنيفة التي تستعر في أطرافه. وكما هو الحال عادة، فإن الأولوية التي توليها الأطراف الدولية للأمن تؤدي إلى تصور مفاده أن دولا مثل تشاد والسودان تعتبر دولا مستقرة في بيئة غير مستقرة. وهذا الأمر يحول دون المشاركة الجدية في مسألة التغيير الديمقراطي.

ومن ناحية مهمة، فقد سمح الوفاق التشادي – السوداني لتشاد بالتركيز على قطاعها الشمالي ومناطقها الحدودية مع ليبيا. وتعتبر الحدود مع ليبيا حساسة على وجه الخصوص لأمن تشاد الداخلي وللحفاظ على النظام الحاكم في تشاد. والسبب وراء

هذا هو أن ليبيا، مثل دارفور، كانت القاعدة الخلفية التاريخية للمتمردين التشاديين.

وتظل ليبيا المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في دول الساحل. ومن الواضح أن قدرة تشاد على السيطرة على المنطقة الاستراتيجية في أطرافها الشمالية تعتبر عنصرا رئيسيا في سياستها الدولية. وتملك تشاد تحالفات مع الغرب ومع جيرانها، بالرغم من الخلاف مع السودان حول القضية الليبية. ولكن لن يكفي هذه السياسة الاعتماد على التدخلات العسكرية الخارجية والتدابير الأمنية الداخلية. ويجب على تشاد على وجه الخصوص أن تجد حلا غير عسكري لعواقب عقود من التمرد وغياب تواجد الدولة في مناطقها الصحراوية، وخصوصا في نجد تيبستي.

3- الصحراء التشادية منذ تسعينيات القرن الماضي: الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وحربها وإرثها

صحراء مأهولة

تضم الصحراء التشادية مناطق بوركو وإنيدي (التي تنقسم إلى إنيدي الشرقية وإنيدي الغربية) وتيبستي. وتسكن هذه المنطقة عموما مجتمعات تنضوي تحت اسم التيدا- الدازا. ولكنهم معروفون أكثر بالاسمين اللذين أطلقهما عليهم السكان المجاورون وهما "التبو" بلغة كانمبو التي يتحدث بها سكان كانم، إلى الشمال من بحيرة تشاد؛ و"القرعان" باللغة العربية. ورغم أنهم لم يعطوا لأنفسهم اسما عاما يشمل جميع مجتمعاتهم، فإن أفراد التيدا- الدازا يعتبرون أنفسهم شعبا واحدا. وينطبق اسم "التبو" أحيانا على جميع أفراد التيدا- الدازا، وخصوصا في النيجر، ولكنه على أرض الواقع يخص التيدا. أما اسم "القرعان" من ناحية أخرى فهو يخص الدازا أو الدازاغارا،

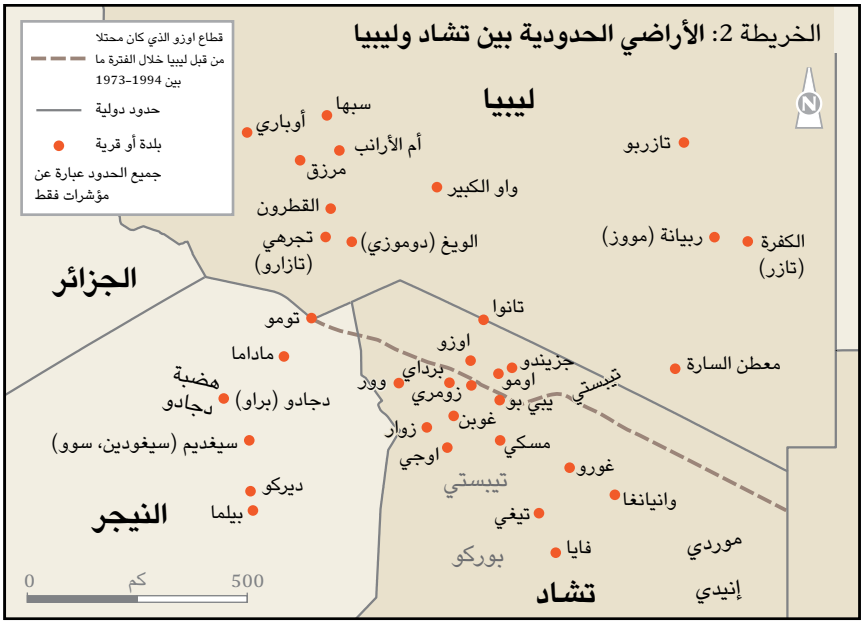

أي من يتحدثون لغة الدازاغا. ويتحدث التيدا والدازا لغتين متقاربتين جدا، وهما التيداغا والدازاغا، واللتان تنتميان إلى مجموعة الصحراء الوسطى من اللغات النيلية الصحراوية. وتشمل هذه المجموعة من اللغات لغة البيري-أ، وهي لغة جماعة البيري. وتعيش هذه الجماعة (المعروفة أكثر بأسمائها العربية الزغاوة والبديات) إلى الشرق من مناطق عيش التيدا- الدازا في المناطق الحدودية شمال- شرق تشاد ومنطقة دارفور في جنوبي السودان (Tubiana, 2006, pp. 55–76; 2007, pp. 11–13).

وجماعات التيدا- الدازا والبيري بالغالب رعاة رحل. ويقوم التيدا والبيري في الشمال بتربية الجمال والإبل، ويقوم الدازاغارا والزغاوة في الجنوب بتربية الأبقار، بالرغم من هيمنة تربية الجمال أيضا منذ موجات القحط التي ضربت المنطقة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. إضافة لذلك، فإنهم يقتاتون على زراعة أشجار النخيل في الواحات، وحصاد النباتات البرية، وتجارة الملح والتجارة المتزايدة عبر

الحدود مع ليبيا والسودان. وكان هذا النوع من التجارة غير معروف في أوقات ما قبل الاستعمار، عندما كان مصدر دخلهم الرئيسي هو الإغارة على القوافل الكبيرة عبر الصحراء.

ويشكل التيدا- الدازا والبيري غالبا اتحادات قبلية ذات منابت متنوعة تجد نفسها مجتمعة في نفس المكان في أوقات مختلفة. ويضم التيدا حوالي 40 قبيلة من منابت مختلفة (في الوقت الحالي، يرى التيدا أنفسهم عموما أنهم يضمون حوالي 36 قبيلة). وهذه القبائل إما مستقرة في تيبستي أو مرت عبرها، حيث يبرز نجد بركاني عملاق بارتفاع يصل إلى 3.000 متر. ويرى التيدا أن هذه الجبال تشكل قلب منطقتهم التاريخية في شمال- غرب تشاد (Chapelle, 1982, pp. 67–97; d'Arbaumont, 1989). وخارج تيبستي، يعيش التيدا في الواحات في جنوبي ليبيا، ومعا مع الدازاغارا، في المناطق التشادية مثل بوركو وإيجي ومانغا في شمال

مسجد في زوار، عاصمة غرب تيبستي
© جيروم توبيانا

كانم، وكذلك في شرقي النيجر وحتى نجد ترميت (تورني بلغة التيداغا). كما أنهم يتواجدون في شرقي تيبستي، بين واحة غورو وشمال- شرق إنيدي، بين جماعة المرديا. وهذه الجماعة هي جماعة فرعية تضم قبائل ذات منابت من التيدا و الدازاغارا والبيري (Chapelle, 1982, p. 394).

وفي عام 2009، بلغ عدد سكان تيبستي رسميا 21.000 نسمة[20]. ويقدم المسؤولون اليوم أرقاما أعلى بكثير تصل إلى حوالي 54.000 نسمة، غير أن آخرين يعتقدون أن السكان- الذين يتنقل قسم كبير منهم بين تيبستي والمناطق الأخرى- لا يصلون إلى أكثر من 10.000 إلى 15.000 قاطن دائم. يقال أن هناك أيضا عدة آلاف من التيدا في إنيدي، التي يصل عدد سكانها إلى حوالي 150.000 نسمة (ربما تم تضخيم هذا الرقم لأنها مسقط رأس الرئيس). ويعيش في قائمة مقام إنيدي في منطقة غورو أكثر من 4.000 نسمة (حوالي ألف عائلة)، وفي خمسينيات القرن الماضي، أشارت التقديرات إلى أن حوالي 90% من التيدا يعيشون في تشاد و5% في النيجر و5% في ليبيا. ومن حينها، أدت عقود من الحروب وموجات القحط إلى تهجير أعداد كبيرة من التيدا التشاديين إلى ليبيا. ويقر معظم التيدا أن غالبية جماعاتهم تقيم الآن في ليبيا، حيث يقال أن عددهم يتراوح ما بين 15.000 و50.000 نسمة[21].

وفي حين يرتبط التيدا ويربطون أنفسهم بتيبستي، فإن قلة منهم تدعي أنهم السكان الأصليون للنجد والمناطق المحيطة به. وتقول القبائل الأكثر نفوذا تاريخيا، وهي بشكل رئيسي توماغرا وغونا، أنهم ينحدرون من البرنو. والبرنو أو كانم- برنو (حول بحيرة تشاد، على جانبي الحدود في تشاد ونيجيريا والنيجر والكاميرون) كانت أول مملكة تعتنق الإسلام من بين الممالك الثلاثة التي تشكل حاليا ما يعرف بتشاد. وهذا الأمر يعطي برنو نوعا من المكانة والاحترام (Zeltner, 1980; Magnant, 1990, pp. 10–11). وتنحدر العديد من القبائل الأخرى من الدازا أو البيري، وبعضها يعتبر من السكان الأصليين للواحات جنوبي ليبيا (مثلا، الكفرة وفزان). وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص على قبيلة تازرية، التي أخذت اسمها من "تازر"، وهو اسم واحات الكفرة بلغة التيدا (Tubiana, 2007, pp. 153–54). وقد صمد الإسم في إحدى الواحات وهي تازربو (تازر الكبرى بلغة التيداغا). واسم الكفرة مأخوذ من الكلمة العربية "كافر"، أي "غير المؤمن". والعرب المقيمون فيما يعرف حاليا بليبيا، والذين كانوا على الأرجح أول مسلمين يتصلون بالتيدا في الوقت الذي لم يكن فيه التيدا قد أسلموا بعد، هم من أطلقوا على الواحات التي تشكل الحدود الشمالية لمناطق التيدا اسم "أرض الكفار". وفي الوقت الحالي، فإن جميع أفراد التيدا أصبحوا من المسلمين.

غياب الدولة: ثابت تاريخي منذ الاستعمار

تعبر الصحراء التشادية إحدى آخر أجزاء إفريقيا التي تم استعمارها. ودخلت القوات الفرنسية إلى بوركو في عام 1913 وتيبستي في العام الذي تلاه. وتصاحب الوجود العسكري مع بعثة علمية، أطلق عليها بعثة تلهو، والتي استمرت حتى عام 1917. ونتيجة للحرب العالمية الأولى، قررت القوات الفرنسية التخلي عن تيبستي في نفس العام ولم تعد إليها إلا في عام 1929. وبعد استقلال تشاد في عام 1960، استمر الفرنسيون في إدارة كافة أنحاء الصحراء التشادية لمدة خمس سنوات. وكانت هذه الإدارة، التي قام بها عدد قليل من الضباط، بسيطة على وجه الخصوص. فقد اعتبر الفرنسيون أن بدو الصحراء لا يشكلون عائقا في وجه تواجدهم، على عكس الممالك الكبرى الموجودة في الجنوب مثل سلطنة واداي.

وفي الصحراء، اقتصر نشاط الفرنسيين على العثور على رؤساء محليين أوفياء أو تثبيتهم ومن ثم السماح لهم بإدارة المناطق التي تخضع لسيطرتهم، بطريقة شبيهة بالحكم البريطاني غير المباشر. ويدعي التاريخ الفرنسي للاستعمار في شمال تشاد، الذي كتبه على حد كبير أفراد الجيش المُستَعْمِر، وجود علاقات طيبة بين سلطات الاستعمار والسكان المُسْتَعمَرين[22]. ولكن التجاوزات على المستوى المحلي قد وقعت، وظلت في الذاكرة الجماعية للتيدا[23]. كما أن هذه التجاوزات تظهر في المستندات الهامة، مثل مذكرات المستكشف ثيودور مونود، الذي تم تعيينه في أوزو في الفترة ما بين عامي 1940-1939. ويشير مونود، على سبيل المثال، إلى الزواج القسري لامرأة من التيدا بجندي فرنسي (1997, 361 ,357 .pp).

وفي عام 1965، تم استبدال الجنود الفرنسيين بالجنود التشاديين، الذين ينحدرون غالبا من جنوب البلاد. واعتبر السكان المحليين سلوكهم مسيئا أكثر من سلوك المستعمرين. وأثار هذا السلوك حفيظة الدردي، عويدي كهيدمي، السلطة العرفية الرئيسية، ودعاه إلى المغادرة إلى ليبيا في عام 1966. وفي نفس العام، قام المعارضون المنفيون من شمال تشاد بتأسيس جبهة التحرير الوطني التشادية في نيالا، جنوب دارفور. وشكلت هذه الحركة مصدر جميع حركات المعارضة المسلحة اللاحقة في شمال تشاد (Tubiana, 2003, pp. 308–9; Weddeye, 2008, pp. 16–40).

وبسبب تضاريسها الجبلية وحدودها المتاخمة لليبيا، تعتبر تيبستي موقعا مثاليا للتمرد. في عام 1968، قامت جبهة التحرير الوطني التشادية بالاتصال بالدردي في ليبيا وبدأت، بموافقته بإرساء جذورها في تيبستي. وفي نفس العام، تخلى كوكوني عويدي، ابن الدردي- وكان وقتها موظفا مدنيا شابا في فايا- عن الخدمة المدنية للانضمام إلى جبهة التحرير الوطني التشادية. وفي العام التالي تولى قيادة "جيشها الثاني" في عمالة بوركو- إنيدي- تيبستي.

وفي عام 1971، انفصل "الجيش الثاني" عن جبهة التحرير الوطني التشادية ودعا نفسه مجلس قيادة القوات المسلحة في الشمال. وقاد هذا المجلس حسين حبري (وينحدر من الدازاغارا من بوركو) وتولى كوكوني منصب القائد الثاني. وسيطر مجلس قيادة القوات المسلحة في الشمال على معظم الصحراء التشادية. وفي عام 1976، انفصل الرجلان، وشكل حبري حركة القوات المسلحة في الشمال، وترك تيبستي للقوات التي ظلت على ولائها لكوكوني. وفي عام 1978، سيطرت الحركة الأخيرة على بلدة فايا وجعلت مجلس قيادة القوات المسلحة في الشمال يتحالف مع الفصائل الأخرى لتشكيل القوات المسلحة الشعبية. وفي العام التالي، تشكلت الحكومة الانتقالية، حكومة الوحدة الوطنية التشادية، بوجود كوكوني في منصب الرئيس وحبري في منصب وزير الدفاع. غير أن هذه الوحدة المبدئية تحولت إلى حرب أهلية.

وعندما تدخلت القوات الليبية في تشاد لدعم كوكوني، ذهب حبري إلى المنفى في السودان، غير أنه عاد إلى السلطة في عام 1982. وظلت القوات المسلحة الشعبية وحلفاؤها الليبيون في عمالة بوركو- إنيدي- تيبستي حتى عام 1986، عندما تخاصم كوكوني مع القذافي. وفي عام 1987، شاركت القوات المسلحة الشعبية في استعادة شمال تشاد مع جيش حبري وبدعم فرنسي. غير أن كوكوني ظل بشكل جوهري معارضا في المنفى خلال آخر عامين من حكم حبري الدكتاتوري وفي ظل نظام إدريس ديبي، الذي أزاح حبري من الحكم عام 1990 (Weddeye, 2008, pp. 134–38).

ومن عام 1987 وحتى عام 1997، شهدت تيبستي عقدا خاليا من التمردات، وهو أطول فترة سلام شهدتها في تاريخها منذ الاستقلال. ولكن ظلت المنطقة مهمشة بشكل كبير وكانت أرضا خصبة لظهور عصيان جديد. ولذلك لم يكن ظهور الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في نهاية عام 1997 مفاجأة. وظلت تيبستي بشكل كبير تحت سيطرة هذه الجماعة المعارضة المسلحة والفصائل المنبثقة عنها حتى عام 2010. وخلال مقابلة تم إجراؤها في عام 2008، وصف كوكوني عويدي المنطقة بقوله:

> "تيبستي في زمن تومبالباي، عندما كان هناك، برغم كل الظروف، دولة وإدارة، أفسحت الطريق لغياب تام لأي هيكل إداري ".
> (Weddeye, 2008, p. 139)

فمنذ عام 1929، عرفت تيبستي فقط 35 عاما من الإدارة الاستعمارية البسيطة، و30 عاما تقريبا من السيطرة الجزئية لجماعات المعارضة المسلحة، و20 عاما متقطعة فقط من سيطرة الدولة التشادية. وكانت إدارة الأخيرة بسيطة مثل إدارة الاستعمار

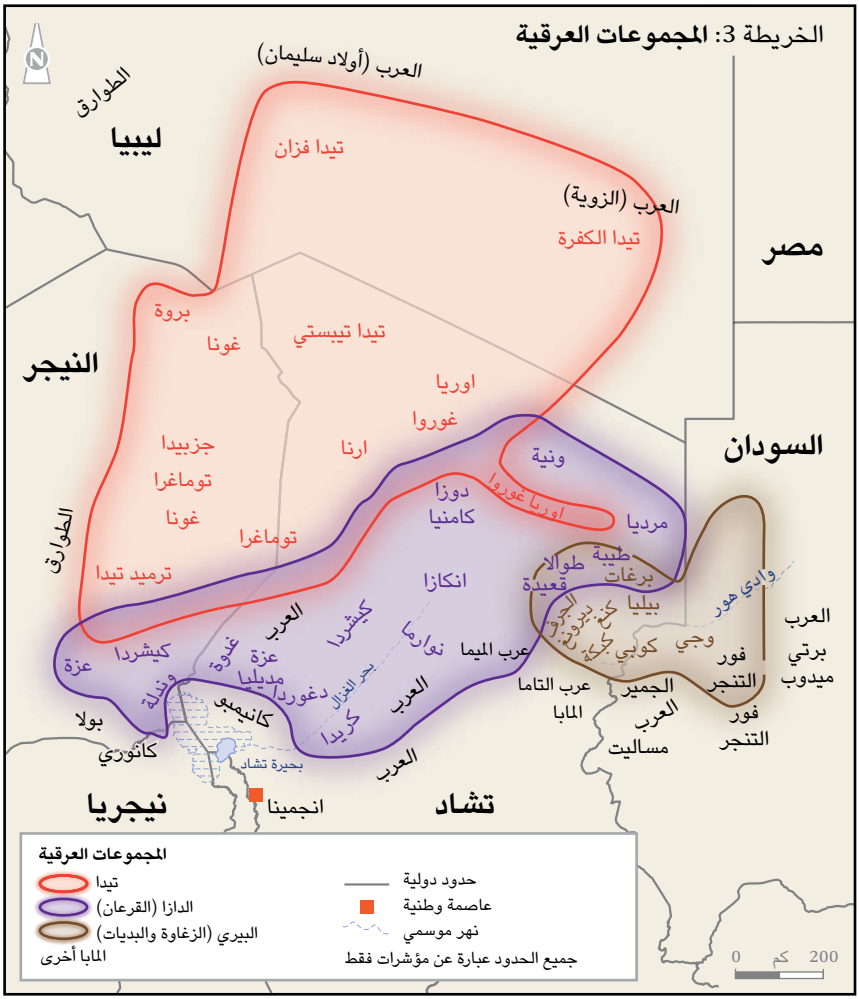

المصدر: جيروم توبيانا، قصص تبو الصحراء، L'Harmattan، 2007

والمتمردين. ونتيجة لهذا التاريخ، تُعتبر الدولة كيانا غريبا أو أجنبيا يمثله الجنود الذين يتسمون بالغالب بالعدائية والعنف تجاه السكان المحليين.

حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (1997-2011) وآثارها

لم تتم كتابة تاريخ حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وبالكاد أشارت إليها وسائل الإعلام (باستثناء فترة "البارا" المذكورة أدناه) ولم تكن أيضا موضوع

أي بحث تطبيقي أو غيره. ومن المثير للدهشة بالنسبة لحرب بدأت بعد 4 سنوات من عمليات الإبادة الجماعية في رواندا، أن يتم تجاهلها تماما من قبل المنظمات الإنسانية والأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن هذا الأمر يمكن تبريره بِبُعد المنطقة وقلة كثافتها السكانية؛ ولكن يضاف إلى ذلك خوف المجتمع الدولي من معاداة تشاد وليبيا معا.

وتأسست حركة المعارضة المسلحة التي ستعرف فيما بعد باسم الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا في أواخر عام 1997 على يد عشرات من المدنيين وضباط الجيش من تيبستي. وحدث هذا الأمر بعد جدال شخصي بين البعض منهم، وخصوصا وزير الداخلية يوسف توغيمي، مع الرئيس ديبي. وترأس توغيمي الحركة حتى وفاته في ليبيا في سبتمبر / أيلول 2002. وكان من بين المؤسسين حسن ماريديقه، وهو عقيد في الجيش الوطني التشادي، الذي تزعم التنظيم لاحقا[24].

وعندما بدأت عملياتها في تيبستي، ضمت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد 13 مقاتلا فقط مجهزين بخمس أسلحة. وتم تعزيزها بعد ذلك بأربعة وثلاثين رجلا تم تجنيدهم في الكفرة في ليبيا وكل واحد منهم يملك سلاحه وقاموا باختراق تيبستي من المناطق الليبية. ونتيجة الإقصاء الذي عاشه التيدا في ظل حكم حبري وديبي، كان التمرد قادرا وبشكل سريع على تجنيد المزيد من المقاتلين وتثبيت جذوره. وقد استفاد في نفس الوقت من دعم التيدا في ليبيا والنيجر، حيث قدموا أسلحة للمتمردين[25].

ووصلت أعداد مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إلى 1.000 مقاتل في ذروتها خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2001 [26]. وتمكنت تدريجيا من السيطرة على العديد من المحليات في تيبستي، بما في ذلك زوار، ومُنع الجيش الوطني التشادي من استعادة موطئ فيها. وبالتالي فقد شكلت تهديدا خطيرا على الدولة التشادية، على الأقل حتى وفاة يوسف توغيمي. وفي عام 1999، أعلن توغيمي أن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ستدخل انجمينا قبل نهاية العام. ولكن الجماعة ظلت غير قادرة على توسيع نطاق عملياتها بعيدا عن نجد تيبستي. وفي عام 2002، تمكنت فقط من إيصال نشاطاتها بشكل مؤقت إلى نجد إنيدي، مسقط رأس عائلتي إدريس ديبي وتوغيمي (Tubiana, 2003, pp. 515–16). وأدرك المتمردون ببطء أن هدفهم الأولي المتمثل في إسقاط النظام لم يكن هدفا واقعيا[27].

ورحبت جماعات التيدا بالعصيان بنوع من الحرارة، ليس فقط تيبستي، بل وفي ليبيا أيضا، حيث كان نظام القذافي ينظر للعصيان مبدئيا بعين العطف. وكان دعم جماعة التيدا في ليبيا هاما للتمرد المعزول في نجد تيبستي. وقام التيدا في ليبيا بتمويل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وتزويدها بالغذاء والوقود، كما انضم 200 شخص منهم إلى صفوف الحركة[28]. وتفيد التقارير أن بركة وردكو، وهو أصلا من النيجر، ولكنه

أصبح رئيس ميليشيات التيدا الرئيسي في ليبيا، لعب دورا رئيسيا في توفير هذا الدعم. وفي عام 1999، قيل أنه أرسل مالا ومركبات وعدد صغيرا من الأسلحة من مخبأ في النيجر- حيث شارك قبل ذلك بوقت قصير في تمرد الطوارق والتوبو المدعوم جزئيا من القذافي- استعدادا لهجوم الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد على أومو. وكان النظام الليبي مستعدا لتقديم دعم محدود فقط؛ وفي عام 2000 قام القذافي بوضع وردكو قيد الإقامة الجبرية لمدة 7 سنوات قبل اتهامه بالتخطيط لنشاطات معارضة ومن ثم نقله إلى الحجز في حبس انفرادي حتى عام 2010 (Wardougou, n.d.) [29].

وتقدم حالات الفرار من الخدمة في الجيش الوطني التشادي (حوالي 200 شخص) خلال القسم الأول من الصراع مؤشرا مثيرا للاهتمام حول الدعم الذي استفادت منه الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. فقد لعبت شخصية توغيمي دورا هاما في الحصول على هذا الدعم. فتوغيمي المولود في عام 1953، وهو قاضي من عائلة البديات في إنيدي والمستقرة في تيبستي وتعتبر من التيدا، واحد من السكان الأصليين القلائل للنجد إلى جانب كوكوني عويدي ممن شغلوا مناصب عليا في الحكومة التشادية. فقد شغل منصب المدعي العام في أبشي وانجمينا خلال حكم حسين حبري، ومن ثم تعاقب على شغل مناصب وزير العدل والدفاع والداخلية في زمن ديبي. وكان معروفا بأنه سياسي خلوق يترفع عن الانقسامات العرقية. ونتيجة لذلك، فقد تمتع بشهرة فاقت حدود تيبستي، بما في ذلك بين السياسيين من شرقي وجنوبي تشاد، الذين انضم البعض منهم إلى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. ولكنهم لم يلبثوا أن تخلوا عن الحركة منتقدين سيطرة التيدا على الحركة في الميدان (Tubiana, 2003, pp. 515–16, 763–64) [30]. وفي وقت وفاة قائدها الملهم، كانت الحركة تعاني بالفعل من انقسامات داخلية وشهدت أولى الانشقاقات، وغالبا من السياسيين من غير التيدا. ففي عام 2002، على سبيل المثال، وقبل وقت قصير من وفاة توغيمي، قام السياسي المخضرم من جبهة التحرير الوطني التشادية آدم توغوي، من عائلة البديات في إنيدي والذي انضم مؤخرا إلى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بتوقيع اتفاقية مع الحكومة بالرغم من افتقاره لصلاحية تمثيل الحركة بأكملها (Tubiana, 2003, pp. 515–16) [31].

وتميز القسم الأول من الصراع- من عام 1998 وحتى عام -2002 على وجه الخصوص بالعنف. ولكن منذ وفاة توغيمي وحتى تسريح آخر المقاتلين في عام 2011، أصبح الصراع عبارة عن حرب متدنية الحِدة ودون قتال تقريبا باستثناء معركتين في منطقة برداي وهجومين على زواركي في عامي 2006 و2007. وحتى من منظور سياسي، فإن تأثير عصيان الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد كان طفيفا نسبيا، ولكنه ترك ندوبا في تيبستي نفسها لا تزال ظاهرة حتى يومنا هذا[32].

ويمكن قياس التداعيات المباشرة للصراع بشكل رئيسي من حيث أعداد الوفيات والإصابات الناجمة عن المواجهات العسكرية وكمائن المتمردين. واستخدم كلا طرفي الصراع الألغام؛ حيث قامت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بإعادة تدوير الألغام التي زرعتها الدولة أو القوات الليبية عندما احتلت المنطقة. وتراوحت التقديرات المستندة إلى الشهود الذين تمت مقابلتهم بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2015 ما بين 500 إلى 580 وفاة بين صفوف الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وقعت بشكل رئيسي بين عامي 1998 و2002 [33]. وبالرغم من عدم إمكانية الحصول على أرقام حول خسائر الجيش الوطني التشادي، يعتقد الكثير ممن تمت مقابلتهم أن ضحايا الجيش كانت مماثلة أو أعلى بقليل من خسائر الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. وقُتل العديد من الجنود بكل تأكيد بين عامي 1998 و2002 خلال المعارك الرئيسية، بما في ذلك المعارك في غورو وزومري وبرداي. وبغض النظر عن الجانب الذي حاربوا لصالحه، فإن المحاربين القدامى في الحرب يتذكرون صراعا مميتا جرت أحداثه في بيئة عدائية كان البقاء والصمود فيها أمرا غاية في الصعوبة[34]. ويصف أحد ضباط الجيش الوطني التشادي الحرب بأنها "الحرب التي حصدت أكبر عدد من الأرواح على مر تاريخ الجيش الوطني التشادي".

ولم يؤدي الصراع بحد ذاته إلا إلى خسائر محدودة بين السكان المحليين. غير أن المدنيين كانوا يموتون أو يتعرضون للإصابات بسبب الألغام، في حين قام الجيش الوطني التشادي بإعدام آخرين، وخصوصا في يبي- بو ويبي- سوما. كما أدى الصراع إلى تهجير جزء كبير من السكان المحليين إلى فايا وانجمينا وليبيا والنيجر، مما أدى إلى إخلاء السكان للمنطقة بشكل كبير. وفي بعض المناسبات، يقال أن الجيش الوطني التشادي كان يقوم بتهجير المدنيين قسرا، وخصوصا في ولاية زومري[35]. وزاد حرق المنازل، وخصوصا في زومري وأوزو، سواءً بشكل متعمد على يد الجيش الوطني التشادي أو بسبب الحرائق الناجمة عن القتال، إلى زيادة الضغوطات على المدنيين ودفعهم إلى مغادرة المنطقة. وبعد انتهاء الصراع رسميا في عام 2011، فإن العديد من السكان لم يعودوا أبدا، رغم عودة بعض المدنيين التيدا الذين هربوا من تيبستي واستقرارهم في المنطقة[36].

كما أثر الصراع على البيئة والموارد الطبيعية. وعلى نحو مشابه لما حصل للقرى، فإن عددا من بساتين النخيل (خصوصا في برداي وزومري وأوزو ويبي- بو ويبي- سوما وغورو) تم تدميرها بسبب الحرائق، سواءً المتعمدة أو العرضية. وقُتل عدد غير محدد من الماشية أو فُقد في أعقاب القتال. وفي حين يمكن القول أن الجيش الوطني التشادي هو المسؤول عن غالبية الدمار، فإن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أيضا قامت بتدمير أشجار النخيل والمنازل في منطقة غورو. ومن السهل استيعاب كيفية تأثير الحرب بشكل عميق على هذه البيئة الهشة وكيف ساهمت في جعل الحياة فيها أكثر صعوبة[37].

وأعطى معظم الأعضاء القدامى لحركة التمرد تقييما سلبيا إلى حد ما لتجربة الحركة من أجل العدالة والمساواة في تشاد. ورغم أن العصيان حظي بنوع من التعاطف بين المعارضة غير المسلحة في انجمينا، فإن أحدا لم يشعر بتأثيرات هذا الصراع النائي خارج نطاق أقاصي شمال تشاد. وعانت الحركة من أجل العدالة والمساواة في تشاد من عزلتها الجغرافية والسياسية، ومن علاقاتها الصعبة مع حليفها الليبي الوحيد، والذي لا يمكن التنبؤ به، ومن اختراق صفوفها من العناصر الموالية للحكومة. وكانت غير قادرة على القيام بعمليات عسكرية خارج نطاق جبال تيبستي، كما أنهكتها الانقسامات الداخلية بين صفوفها وبدأت تدريجيا تقع بين فكي كماشة النظامين في انجمينا وطرابلس. وبالرغم من أنها أوقعت خسائر فادحة في صفوف الجيش الوطني التشادي، فإن الحركة من أجل العدالة والمساواة في تشاد لم تشكل أبدا تهديدا حقيقيا على بقاء نظام حركة الإنقاذ الوطنية. وكما قال أحد قادة الحركة:

> كان تمرد الحركة من أجل العدالة والمساواة في تشاد فاشلا فعليا لأنه في نهاية المطاف تسبب بحصد الكثير من الأرواح وضياع الكثير من الموارد وإبطاء عجلة التنمية دون أن يضعف بشكل حقيقي النظام الذي كان يحاربه[38].

وتوصل قائد الحركة السابق، حسن ماريديقه، إلى استنتاج مشابه، وأبرز ذلك بقوله "بسبب هذه التجربة السيئة، لم يعد هناك أحد راغب فعليا بالتمرد في تيبستي"[39].

بسبب نقص المعدات، فإن عمليات إزالة الألغام في تيبستي تسير ببطء شديد، وتكون محصورة غالبا بوضع علامات على حقول الألغام الموجودة على جوانب الطرق الرئيسية من خلال دهن الصخور باللونين الأحمر والأبيض.
© جيروم توبيانا

الإطار 1: **الألغام: ميراث حروب متعددة**

أصبحت الصخور الملونة بالأحمر والأبيض، والتي يفترض أن تشير إلى المناطق التي لا تزال مزروعة بالألغام على جوانب الطرق في أنحاء النجد، جزءاً من المشهد الطبيعي لتيبستي حاليا. ولتوخي الدقة، فلا يمكن القول أن الألغام هي نتيجة لتمرد الحركة من أجل العدالة والمساواة في تشاد، حيث أن معظمها وضعه أصلا المحتلون الليبيون أو الجيش الوطني التشادي. غير أن تواجد فصائل مسلحة في المنطقة حتى عام 2011 تسبب بتأخير كبير في عملية إزالة الألغام، مما جعل تيبستي واحدة من أكثر المناطق كثافة من حيث الألغام في القارة الأفريقية حاليا. ومن المنطقة التي تصل مساحتها إلى 103 كم2 في تشاد والمزروعة بالألغام والمدرجة على قوائم الهيئة العليا الوطنية لإزالة الألغام، فإن 66 كم2 (أي ما نسبته 64%) موجودة في تيبستي[40]. وينقسم الباقي بين المناطق المجاورة في بوركو وإنيدي، إضافة إلى شاري الأوسط في جنوبي تشاد. وتضم تيبستي 76 منطقة من أصل 113 منطقة مزروعة بالألغام، أي حوالي 67%[41].

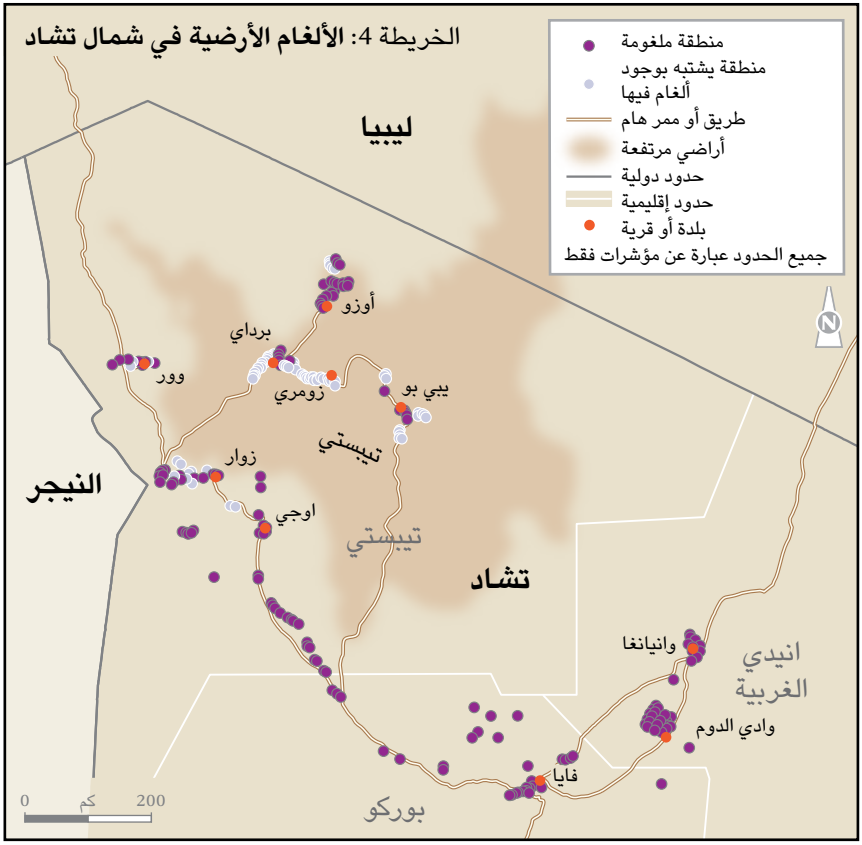

المصدر: المجموعة الاستشارية للألغام

وزرعت القوات الليبية كميات كبيرة من الألغام المضادة للأفراد والمضادة للدبابات في شمال تشاد. وبدأت هذه العملية عند احتلال قطاع أوزو عام 1973، وخلال الانسحاب المؤقت للقوات الليبية عام 1987، وفي وقت انسحابها النهائي عام 1994 [42]. وقد استخدم الجيش الوطني التشادي أيضا الألغام في عدد من المحليات للدفاع عن حامياته ضد هجمات الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وخصوصا خلال الشهور الأولى من الصراع. وقام بزرع الألغام على الطرقات الرئيسية مثل الطرقات التي تربط غورو بوانيانغا وليبيا، بالرغم من أن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد قامت أيضا بزرع الألغام في بعض من هذه الطرقات. وقام الجيش الوطني التشادي أيضا في بعض الأحيان بزرع الألغام في المناطق قبل التخلي عنها للمتمردين[43]. ومن الواضح أن كمية الألغام التي تم أخذها إلى تيبستي لمواجهة هجمات المتمردين كانت أقل من تلك التي تم زرعها خلال الحروب السابقة، غير أن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لم تملك وسيلة للوصول إلى إمدادات مباشرة من الألغام، لذلك فقد حصرت نفسها باستخدام الألغام التي زرعتها القوات الليبية في تانوا وأوزو وزوار لعمل فخاخ متفجرة من أجل الكمائن[44].

وساهم تمرد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وبطء عملية التسريح بشكل مباشر في منع برامج إزالة الألغام من البدء قبل عام 2013، أي بعد حوالي 15 عاما من دخول اتفاقية حظر الألغام في تشاد حيز النفاذ[45]. وبالرغم من الصعوبات الجمة، فإن عمليات إزالة الألغام من قبل المركز الوطني لإزالة الألغام و"المجموعة الاستشارية للألغام"، وهي منظمة غير حكومية دولية، جعلت غالبية طرق المنطقة آمنة وقامت بإزالة الألغام من منطقة برداي بين بداية عام 2013 وفبراير/ شباط 2014. بعد ذلك انتقلت عمليات إزالة الألغام إلى زوار، حيث تم تفكيك 924 لغما قبل نهاية عام 2015؛ وكان 90% منها من النوع المضاد للدبابات[46].ولم تكن مفاجأة أن الألغام التي تم نبشها وتدميرها كانت من مخزونات الجيشين الليبي والتشادي من حقبة ما قبل ثمانينيات القرن الماضي، وأحدها يمثل عينة حصرية مكونة من الألغام المصنعة في بلجيكا (بشكل رئيسي أنواع PRB M3، PRB M2،، PRB M1) وتشيكوسلوفاكيا (بشكل رئيسي أنواع PTMi-BA-I، PTMi-BA-II، PTMi-BA-III) ويوغوسلافيا السابقة (بشكل رئيسي أنواع TMA5).

ورغم عدم إمكانية القيام بتحليل كمي شامل للوضع منذ بداية عمليات إزالة الألغام، فإن عدد الحوادث المرتبطة بالألغام يبدو في تراجع؛ فقد كان هناك حوالي 100 حالة وفاة أو إصابة منذ عام 2010؛ 10 منها وقعت في عام 2015، وفقا للتقديرات المحلية، وعدة حوادث تضمنت مركبات، 7 منها وقعت في عام 2015 [47]. ويظهر هذا الأمر تأثيرات إيجابية لحملات رفع الوعي التي استهدفت المجتمعات المحلية التي عاشت في ظل الألغام لفترة طويلة من الزمن. ولكن تظل المخاطر التي تواجه القادمين الجدد من المناطق الأخرى (بما في ذلك المنقبين عن الذهب) والماشية مسألة مهمة[48].

وبالرغم من كل الجهود المبذولة، تظل تحديات إزالة الألغام كبيرة بسبب نطاق المناطق المزروعة بالألغام، ومدى تعقيد وتكلفة عمليات إزالة الألغام وعدم كفاية الوسائل لإزالتها. ووفقا لخطة عمل وضعها المندوب السامي، فلا بد أن تظل عمليات إزالة الألغام في تيبستي مستمرة حتى نهاية عام 2019 على الأقل[49]. وبعد التعامل مع منطقتي برداي وزوار، فإن الموقع الثالث الذي ينبغي التركيز عليه هو قطاع أوزو، والذي لا يزال مليئا بالألغام الموزعة بصورة سيئة. ويُعد مدى إلحاح توسيع نطاق جهود إزالة الألغام في المنطقة الحدودية مسألة غاية في الحساسية لأن حقول الألغام المفتوحة تشكل متاجرا للألغام والمتفجرات التي يمكن استخدامها في أرض المعركة. وهذه هي الطريقة التي حصلت من خلالها الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد على ألغامها. إضافة لذلك، فقد تم تصدير الألغام التي تم نبشها ما بين عام 2005 و2010 في تيبستي إلى ليبيا وحتى إلى النيجر، حيث اشترت الحكومة كميات كبيرة منها كجزء من عملية نزع السلاح التي بدأت في عام 2008 [50].

في حقول الألغام الواسعة التي خلفتها قوات القذافي في قطاع أوزو، تكشف الرياح عادة عن الألغام التي لا تزال تشكل خطورة. نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
© جيروم توبيانا

ورغم أنه لا يمكن اعتبار الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد مسؤولة بشكل مباشر، فإن الحرب في تيبستي منذ عام 1998 ساهمت أيضا في خلق ثلاثة أعباء دائمة لا تزال تؤثر سلبا على المنطقة، وهي غياب الدولة، وتأثير ثقافة الحرب، ووجود الألغام الذي يشكل خطرا حاليا.

"حكومة" الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في تيبستي

إدارات متوازية

مثل العديد من حركات التمرد، بما في ذلك سابقتها، جبهة التحرير الوطني التشادية، حاولت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن تؤسس نوعا من الإدارة في المناطق التي سيطرت عليها. ويقول أحد الزعماء المحليين أن "الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد كانت نوعا ما ما حكومةً". وبكل الأحوال، فقد قامت بكل ما تستطيع القيام به لأداء هذا الدور[51]. لكن ووفقا لأقوال متصرف سابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، فإن "قانون الحكومة كان مختلفا عن قانون الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، لأن قوانين الحركة كانت محدودة ومؤقتة"[52]. وقال متصرف آخر أن إدارة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد كانت بشكل أساسي "غير كاملة"[53].

وبين عامي 1998 و2010، ومع انقسام الحركة بشكل متزايد، تباين وجود الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وطرقها الإدارية بشكل كبير اعتمادا على الموقع والفترة الزمنية، إلى جانب معاناتها من قلة الكوادر المتعلمة. والمتصرفون الذين يفترض أنهم مدنيون كانوا فعليا قادة عسكريين. وفي ظل حكم يوسف توغيمي، كانت الإدارة المدنية للمحليات الرئيسية في منطقة المتمردين تتم من خلال 5 قائمي مقام، كانوا مسؤولين عن زوار وور وأوزو وزومري ويبي- بو. وظلت برداي تحت سيطرة الحكومة، ولكن يبدو أن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أقامت ولاية سادسة في غوبون. واعتمد قائموا المقامات بشكل مباشر على رئيس الحركة ونائبه المسؤول عن الإدارة. ولاحقا، كانوا يظلون أحيانا في مناصبهم تحت قيادة قادة الفصيل المحلي عندما لا يقوم هؤلاء القادة بإدارة المناطق المعنية. ففي أوزو، جمع يحيى كوكي بين دوره كقائم مقام ودوره كقائد لأحد الفصائل الثلاثة الموجودة في المنطقة. وبالفعل، فقد رأى بعض قائمي المقام أنفسهم "قادة للمدنيين" أكثر من كونهم متصرفين[54].

وكانت الإدارة الموازية للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد موجودة اسميا على الأقل في جزء من تيبستي. وكانت إدارة الحكومة نفسها موجودة نظريا لأن المتصرفين فعليا كانوا غير قادرين على السفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. فمثلا، كانت يبي- بو تُدار من قبل قائم مقام

تابع للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، في حين أن قائم المقام التابع للحكومة كان يعيش في فايا[55].

كما أقامت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إدارات تقليدية موازية. حيث اعترفت بالرؤساء التقليديين الذين ظلوا في المنطقة تحت إدارتها واستبدلت من غادروا إلى فايا أو انجمينا بأشخاص عينتهم الحركة نفسها. وقامت بتعيين "رؤساء مقاطعة جدد في زوار، ويبي- بو وأوزو. وبما أن الحكومة كانت تقوم بالأمر ذاته ولكن ببطء، فإن بعض المقاطعات كان لها رئيس حكومي ورئيس من المتمردين. ومن هذا المنطلق، فإن رئيس المقاطعة زوار، عيسى اليفا، الذي هرب من المنطقة خلال التمرد، تم استبداله برئيس من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وهو كوري حسن.

كانت فترة الصراع فترة صعبة، وخصوصا للزعماء التقليديين الذين حاولوا الحفاظ على الحيادية التي اعتبروها ملائمة لمناصبهم، أو حتى لعب دور الوساطة في الصراع، والذين شعروا بأنهم عالقون بين فكي الحكومة والتمرد. ففي زومري، على سبيل المثال، وقبل بضعة أشهر من اندلاع التمرد، بدأ ميانا وشي بالعمل كرئيس في عام 1998 دون تسميته رسميا. وخلال الصراع، ولأنه رفض الانحياز إلى جانب معين، قامت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد مبدئيا بحبسه لمدة 8 أشهر. وبعد تحريره، قامت الحكومة بحبسه لمدة شهر بعد أن سافر إلى منطقة تسيطر عليها الحكومة، للاشتباه بأنه موالي للتمرد. وهو يدعي "أنه لم يكن أبدا مواليا للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد"، بالرغم من أن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وبعد عودته عام 2003 إلى المناطق التي يسيطر عليها التمرد، اعترفت به كرئيس مقاطعة، وقد لعب دورا رئيسيا في النظام القضائي للحركة لفترة من الزمن. وبالرغم من هذا، فيبدو أنه تمكن من الحفاظ على موقف محايد نسبيا خلال مدة الصراع وشجع على السلام من خلال التعاون مع الحكومة والمعارضة المسلحة[56].

ولم تفرض الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ضرائب على الناس الذين ظلوا في المناطق التي تسيطر عليها. ويمكن تفسير هذا الأمر بقلة أعداد هؤلاء الناس وفقرهم إضافة إلى العلاقات الوثيقة بين مقاتلي التيدا والمدنيين في المنطقة. وتفسر هذه الروابط الوثيقة كيف تمكنت الحركة من الاستفادة من المساهمات الطوعية غير المنتظمة، وخصوصا الماشية، أكثر من "الضريبة الثورية" المفروضة قسرا.

خدمات مجزأة

حاولت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد توفير الخدمات في المناطق التي سيطرت عليها، والتي كانت عرضة للتغيير المستمر. فقد تبين أن الافتقار للمهارات بين المقاتلين عائق كبير، إلى جانب افتقارهم للموارد المادية. ومن حيث

المبدأ، تم فتح مدرسة في كل واحدة من قائمات المقام الخمسة التابعة للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، إضافة إلى عدد كبير من المدارس القرآنية. وقامت القلة المتعلمة من مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إضافة إلى سجناء الحرب المتعلمين من جنوب تشاد بإدارة المدارس العادية، في حين تمكن المتطوعون المدنيون من إدارة المدارس القرآنية[57].

وعلى نحو مماثل، لم يكن لدى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أطباء. وكانت قلة من المقاتلين قادرة على العمل كمسعفين، في حين تم إجبار الممرضات الحكوميات اللواتي تم أسرهن من جنوب الدولة على الخدمة. ومن حيث المبدأ، كانت المراكز الصحية مفتوحة في زوار وزومري ويبي- بو وكان المسعفون المتنقلون يزورون أحيانا المجتمعات الأخرى. وكانت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد قادرة على إخلاء عدد من المرضى الذين استحال توفير الرعاية لهم في المنطقة إلى ليبيا، بما في ذلك المقاتلين والمدنيين[58].

وأخيرا، قامت المجالس العدلية والمستشارون القضائيون، الذين تم تعيين أربعة منهم في كل عمالة، بإدارة القضاء تحت سلطة قائم المقام للتعامل مع التجاوزات التي يرتكبها المقاتلون ضد المدنيين والنزاعات بين المقاتلين. وقامت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بتعيينهم من بين القادة العسكريين والمدنيين، وخصوصا رؤساء الكانتونات والشيوخ والحكماء (بوغودي بلغة التيداغا). كما ساعد قائموا المقامات التابعون للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في حل النزاعات أو، إذا لم يتمكنوا من ذلك، إحالتها إلى قائد التمرد المحلي. ولم يكن الدردي، بعد أن ترك زوار وذهب إلى انجمينا في عام 2002، قادرا على لعب دوره كقاضي أعلى بعد مغادرته. وفي عام 2004، عندما أصبح شواه دازي رئيس الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، قام بتعيين رئيس مقاطعة من معقله في زومري، وهو ميانا وشي (الذي ينحدر من قبيلة ديرديكيشيا وهي نفس قبيلة شواه)، كرئيس للنظام القضائي- أي كقاضي أعلى ورئيس للمستشارين القانونيين. لكن وباعترافه الشخصي، فإن ميانا كان نادرا ما يتدخل في القضايا.

وتعامل المستشارون القانونيون المحليون أولا مع القضايا. واذا لم يتمكنوا من حلها، كانوا يحيلونها إلى رؤساء القرى، وأخيرا، في حال فشلهم، إلى ميانا وشي، الذي كان دائما ما يستعين بالمستشارين القانونيين والبوغودي ورؤساء القرى. وتباينت تشكيلة المجالس العدلية. فعلى سبيل المثال، قام ميانا في عام 2006 بتشكيل مجلس عدلي مؤلف من أربع مستشارين قانونيين وثلاثة من رؤساء القرى بحضور نائب رئيس الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، حسن سوكايا، للحكم في قضية مدني قضى نحبه بِلُغم قامت الحركة بزرعه. وبعد أن شرح المقاتلون المعنيون أنهم قد حذروا الناس من وجود الألغام، قرر المجلس العدلي عدم دفع الدية إلى عائلة الضحية[59].

ووفقا لأقوال العديد ممن تمت مقابلتهم، فإن النظام القضائي يميل في حالات النزاعات بين المدنيين والمقاتلين إلى التحيز لصالح مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. ففي عام 2006، على سبيل المثال، كان هناك مناوشة بين المقاتلين العاملين في نقطة تفتيش ومدنيين أدت إلى وفاة رجل من كل طرف، وإصابة مدني وتدمير سيارة مدنية. وبالرغم من المسؤولية الظاهرة للمقاتلين عن مقتل المدني، فقد قرر المجلس العدلي أن الوفاتين تلغي كل منهما الأخرى وأنه لا داعي لدفع الدية. أما الحوادث بين المقاتلين، والتي يحكم فيها مجلس عدل عسكري منفصل، فقد أصبحت تدريجيا خارجة عن السيطرة نظرا لازدياد الانقسام في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد[60].

الانقسام والموت البطيء للتمرد

مع ضعفها بسبب عزلتها شبه التامة وعدم قدرتها على نقل خطوط القتال الأمامية نحو الجنوب، انقسمت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد سريعا إلى عدة فصائل بعد وفاة رئيسها، يوسف توغيمي، في سبتمبر/ أيلول 2002. وتظل ظروف وفاة الرئيس الملهم غير مؤكدة. فمن الواضح أن توغيمي قد أصيب عندما انفجر لغم في مركبته بالقرب من زوار، وتم نقله حينها إلى طرابلس ليحصل على الرعاية، حيث بدا أن حياته ليست في خطر. وهناك عدة نظريات حول ما حصل بعد ذلك، بما في ذلك أنه تعرض للاغتيال في مستشفى طرابلس حيث كان يتلقى العلاج، أو أن النظام الليبي

حطام سيارة يوسف توغيمي، والتي تضررت نتيجة انفجار لغم فيها بالقرب من زوار عام 2002. نوفمبر/ تشرين الأول 2015.
© جيروم توبيانا

قام بتسليمه إلى السلطات التشادية. لكن هناك بعض الشكوك بأن وفاة توغيمي لم تكن نتيجة انفجار مركبته وأن النظام الليبي كان له يد في هذا الأمر[61].

وبالرغم من عدم ثبوت الدور المباشر للحكومة التشادية في وفاة توغيمي، فليس هناك شك أيضا أن السلطات التشادية استفادت فورا من اختفائه. فهذا الأمر زاد من وتيرة الانهيار الداخلي للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، والذي كانت علاماته ظاهرة بالفعل.

ويبدو أن أولى الانقسامات وقعت في عام 2001، عندما رضخت قيادة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد للضغوط الليبية وشاركت في محادثات السلام في طرابلس وسبها. ووقعت أولى الانشقاقات في حينها وظهر تياران مختلفان. أحدهما، وقد تشكل من معظم مؤسسي الحركة، رفض فكرة التخلي عن الكفاح المسلح. أما التيار الثاني، الذي قاده نائب رئيس الحركة، آدم توغوي، والمتحدث باسمه، أحمد كيلان، فكان يدعم المفاوضات. وبرز توغي، الذي طرح قضية الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أمام القذافي قبل الانضمام للحركة، كمناصر رئيسي للمحادثات. وقد نأى بنفسه عن توغيمي قبل وفاة الأخير وحصل على دعم عدد من المقاتلين. أما كيلان، الذي ينحدر من عائلة عربية ليبية من قبيلة الزوية استقرت في شمال تشاد، فقد كان أحد الأعضاء المؤسسين للحركة وأول متحدث رسمي باسمها خلال وجوده في المنفى في فرنسا. وقد شعر بالتهديد عندما انضم سياسيون من مناطق أخرى في تشاد إلى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وأحدهم كان يوسف صالح عباس، وهو من قبيلة العويديين، حيث كان يطمح أيضا في أن يكون المتحدث الرسمي من فرنسا. وانضم كيلان إلى آدم توغوي، ولكنه ظل لاحقا في فرنسا ولم يعد له دور في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد[62].

نظام القذافي: "مع أصدقاء من هذا النوع ....."

تساهلت الحكومة الليبية مع استخدام الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لمناطقها دون أن تدعم الحركة فعليا. وفي البداية انتابت توغيمي شكوك قوية بشأن القذافي، ولكنه شعر سريعا بالحاجة إلى تقليل عزلة الحركة، وظهرت طرابلس كحليف محتمل وحيد. لذلك وافقت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد على المشاركة في أول اجتماع مع ممثلي النظام الليبي في سرت في سبتمبر/ أيلول 1999. وقام نظام القذافي بعد ذلك بتقديم الدعم المالي واللوجستي للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، ولكنه لم يكن دعما يكفي ليكون حاسما[63].

وظلت العلاقة باردة لأن توغيمي كان محقا في شكوكه بشأن رغبة القذافي في استغلال الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لتحسين العلاقات الليبية مع تشاد وفي الوقت نفسه إبقاء مجتمع التيدا في ليبيا تحت السيطرة. ومع مرور الوقت،

تبنى القذافي عدة مواقف متعاقبة، تتراوح ما بين النية الحسنة السلبية المبدئية، إلى توفير الدعم المباشر، قبل التحول إلى القمع. وبعد حدوث الصدع بين الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وطرابلس، أصبحت الحكومة الليبية عدائية مع التيدا الليبيين ممن دعموا الحركة[64].

وتم تكليف مساعد القذافي، بشير صالح، بإدارة العلاقات مع حركة التمرد، في حين تولى آدم توغوي الدعم المالي. وتوغوي من قبيلة بديات برغات من إنيدي، وكان مع كوكوني عويدي أحد القادة التاريخيين لجبهة التحرير الوطني التشادية. ونظرا لحفاظه على العلاقات مع نظام القذافي، لم يكن توغوي في حينها عضوا في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بل الأمين العام لتجمع دول الساحل والصحراء، ويستطيع الوصول إلى حساب مصرفي في المصرف الليبي الخارجي[65]. وبين أوائل عام 1999 ونهاية عام 2000، تم تسليم عشرات الآلاف من الدولارات إلى مبعوثي التمرد من خلال هذا الترتيب.

وبشكل متزامن، حصلت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أيضا على دعم لوجستي من المخابرات الليبية. حيث سهلت حركة قيادات التمرد بين ليبيا وتيبستي، ونقل الدعم المقدم من التيدا الليبيين، وحصول مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد من الجرحى أو المرضى إلى الرعاية الطبية في ليبيا. ولم يظهر أبدا أن النظام الليبي قدم أسلحة إلى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، ولكن يبدو أن الأسلحة القليلة التي تبرع بها التيدا الليبيون قد تم تقديمها دون علم القذافي[66].

وتلاشى الدعم الليبي سريعا. ففي أوائل عام 2000، بعد أن تكبد الجيش الوطني التشادي عدة هزائم، تمكن الرئيس ديبي من إقناع نظيره الليبي بوقف تقديم الدعم للتمرد. وبدأ ديبي الاتصال بالمعارضة الليبية وهدد، خلال قمة في بنغازي، بترك تجمع دول الساحل والصحراء وتمكن من التسبب بفصل آدم توغوي من المنظمة. عندئذ انضم توغوي إلى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، ولكن الشكوك حامت سريعا حول رغبته بربط الحركة مع النظام الليبي، وهدفه النهائي هو الاتفاق على شروط مع الحكومة التشادية. ولهذا السبب، قام مؤيدو توغيمي عام 2001 باعتقال توغوي في موردي، إلى الشمال من مسقط رأسه في إنيدي، حيث كان يحاول تجنيد قوات لفصيله الخاص[67].

وتغير موقف القذافي تجاه المتمردين التشاديين منذ عام 2001. حيث تراجع الدعم الليبي للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد تدريجيا، وتوقف فعليا في عام 2002 مع وفاة توغيمي. أما التعاطف مع التيدا الليبيين والمهاجرين التشاديين في ليبيا الذين دعموا المتمردين فقد تحول بشكل متزايد إلى قمع. وقد تم إعدام البعض أو تسليمهم إلى تشاد أو، كما حصل مع بركة وردكو، وضعهم تحت الإقامة الجبرية أو الحبس لسنوات، وبعضهم ظل كذلك حتى سقوط القذافي في عام 2011 [68].

ويدعي العديد من القادة السابقين للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن الدعم الذي قدمته ليبيا (الحليف الوحيد للحركة تلقائيا) خدم بشكل رئيسي مصالح الحكومة التشادية[69]. فليبيا لم تساهم مثلا في تعزيز القدرات العسكرية للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. واقتصر نشاطها الرئيسي على حث قيادة التمرد على المشاركة في المحادثات في ليبيا، وبالتالي فصل المقاتلين في الميدان عن قادتهم وخلق انقسامات داخلية داخل الحركة. كما سهلت في الوقت نفسه اختراق الحركة على يد عملاء الحكومة التشادية وعناصر التيدا الذين أيدوا الوقوف في صف الحكومة[70]. ويعتقد المحاربون القدامى في الجيش الوطني التشادي ممن حاربوا ضد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن اختراق الحكومة التشادية للحركة زعزع استقرارها أكثر من الضغط العسكري في الميدان[71]. وكان هذا الأمر أحد العوامل الرئيسية التي دفعت الجماعة الموالية لحسن ماريديقه والفصائل الأخرى إلى تغيير انتماءاتها[72].

عملية سلام شاقة وتسريح جزئي

عند الإعلان عن وفاة توغيمي في 24 سبتمبر/ أيلول 2002، تم تكليف حسن ماريديقه بمهام الرئيس المؤقت للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، إلى أن ينتخب المجلس رئيسا جديدا، بالتوافق مع قوانين الحركة. وبعد فترة قصيرة من تعيين ماريديقه، قام وفد حكومي يترأسه دوسا ديبي، شقيق الرئيس، بالاتصال بالمتمردين[73].

وكان ماريديقه، الذي أنهكته المشاكل الصحية، غير قادر على الحفاظ على انسجام الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وعانت الحركة من موجة من الانشقاقات. وبدأ التمرد بالانقسام إلى مجموعات مستقلة ينحصر نطاق نفوذها على مناطقها الخاصة بها وقواتها التي تم تجنيدها على أسس جغرافية وقبلية. ومع قلة الثقة في قيادة ماريديقه، بدأ عدد من القادة، وخصوصا محمود حسين من زوار، بدعم الرئيس السابق، كوكوني عويدي. وفي هذا الوقت، كان كوكوني في منفاه في الجزائر، ولا يزال تحت راية جبهة التحرير الوطني التشادية. وقد فشلت المحاولات السابقة في المقاربة بينه وبين الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، غير أن اختفاء توغيمي من المشهد غير قواعد اللعبة. ولكن جزء من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد رفض وضع نفسه تحت إمرة كوكوني، وفي الوقت نفسه كان يرغب في استبدال ماريديقه[74].

وتم التطرق إلى مسألة تجديد ولاية ماريديقه خلال مؤتمر الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في زومري في عام 2005. ورفض عدد كبير من القادة الرئيس المؤقت، الذين اتهموه بالضعف وبتبني موقف استرضائي مبالغ فيه تجاه الحكومة. وأعطى المجلس الرئاسة إلى شواه دازي بدلا من ذلك. ومن المنفى في فرنسا تم إرساله من قبل كوكوني عويدي في نهاية عام 2004 بهدف وضع الحركة من أجل

الديمقراطية والعدالة في تشاد تحت سلطة القائد السابق لجبهة التحرير الوطني التشادية السابقة. ولكن شواه نأى بنفسه سريعا عن كوكوني وأكد على حقه بالرئاسة (Weddeye, 2008, p. 15).[75]

ولم يغير تعيين شواه دازي من ديناميات الحركة الداخلية، واستمرت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في الانقسام. وتمكن شواه من تجميع بعض العشرات من العناصر تحت سلطته، وخصوصا في منطقته في زومري، في حين ظل فصيل منفصل على ولائه لحسن ماروديقه، الذي سيطر بشكل رئيسي على المنطقة بين يبي-بو وغورو. وقام شواه بترشيح حسن سوكيا، أحد الأعضاء المؤسسين للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، لمنصب الأمين العام. ولكن سوكايا نأى بنفسه مباشرة عن شواه وشكل فصيله الخاص في المنطقة ما بين زوار وبرداي. غير أن فصيلا آخر كان نشطا بين أوزو وزومري ويدعي الولاء لإبراهيم تشوما، متمرد آخر من التيدا في المنفى، إلى جانب ظهور فصائل أخرى. ووفقا لأقوال قائد سابق:

> "بلغ عدد الفصائل هناك عدد الأشخاص الذين يدافعون عن آراء مختلفة- وبقدر ما كانت الحكومة قادرة على خلق انقسامات من خلال تقديم الوعود بتوفير المال لكل واحدة من هذه الفصائل"[76].

وتوقفت العمليات العسكرية تماما تقريبا في هذه المرحلة من الصراع، وتلاشت الروح الأيديولوجية التي ألهمت مؤسسي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بلا رجعة.

ومع حلول عام 2005، انقسم التمرد إلى الفصائل الرئيسية التالية:

- فصيل ماروديقه؛ و
- فصيل في وور تحت قيادة محمود حسين وسيدي تشيغيمي والذي كان يعتبر داعما لكوكوني عويدي؛ و
- فصيل حسن سوكايا في منطقة زوار؛ و
- مجموعة صغيرة منشقة عن سوكايا في منطقة برداي تحت قيادة إبراهيم بكر؛ و
- فصيل في زومري تحت قيادة شواه دازي ويحيى وشي؛ و
- فصيل في أوزو يقوده يحيى كوكي ومولو صلاح وجمعة شاها.

وبإقرارها بفشل العصيان، تفاوضت مجموعة إبراهيم بكر بشكل منفصل مع الحكومة، وتبعتها مجموعة ماروديقه وعدة فصائل مستقلة[77].

وتولى صالح كوني، وهو عقيد في الجيش الوطني التشادي من التيدا، ترتيب استسلام بكر للحكومة. وشملت شروط الاستلام دمج المقاتلين الذين تم تسريحهم في القوات الحكومية، والاعتراف برتبهم وتقديم تعويضات لمجتمعات برداي عن الأضرار التي لحقت مناطقهم خلال الصراع. وفي النهاية، تم دمج 43 من أصل 63 مقاتلا في الجيش الوطني التشادي[78] في مركز في موسورو، عاصمة بحر الغزال، في حين حصل المجتمع المحلي على 5 مليون فرنك (85.000 دولار)[79].

وبعد هذا الأمر بوقت قصير، في أكتوبر/ تشرين الأول 2005، وقع فصيل ماريديقه، الذي تعتبره الحكومة التشادية الفصيل الأكثر شرعية من فصائل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، اتفاقية سلام تحت وساطة وزير الخارجية في حينها آدم يونسمي، وهو من الدازاغارا وأمه من التيدا. وتطرقت الاتفاقية بشكل رئيسي إلى دمج المقاتلين في الجيش الوطني التشادي وتقديم التعويضات المالية للسكان المحليين. وتم دمج القادة والمجموعة الأولى المكونة من 70 مقاتلا في أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2005. والتحق حوالي 700 مقاتل – كان عدد منهم، حسبما اعترف القادة السابقون في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، من التيدا الليبيين أو النيجريين ومدنيين تشاديين- التحقوا بمركز موسورو بين أكتوبر/ تشرين الأول 2005 ومارس/ آذار 2006.

كما تولى عدد من قادة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد مناصب في الجيش أو الحكومة؛ حيث تم تعيين حسن ماريديقه كعقيد ثم مستشار رئاسي؛ وأصبح العقيد سيدي العربي، رئيس أركان عربي سابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، رئيس الحرس الوطني والبدوي التشادي؛ وشغل عيسى علي طاهر (من الدازا) عدة مناصب في الإدارة قبل أن يتم تعيينه وزيرا للاقتصاد في عام 2013، ثم وزيرا للثروة الحيوانية في عام 2015. غير أن عدداً كبيرا من الضباط وضباط الصف تم دمجهم أيضا في الجيش كضباط "استيعاب" - حالة توازي ضباط الاحتياط[80]. إضافة لذلك، قامت الجماعة بتسليم حوالي 700 قطة سلاح وبعض القاذفات من نوع RPG ورشاشات جرينوف و46 مركبة إلى الجيش الوطني التشادي[81].

وفي أغلب الحالات، كان دمج مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد الذين انضموا إلى صف الحكومة في الجيش الوطني التشادي في عام 2005 مؤقتا. فقد تم صرف معظمهم، وخصوصا الضباط غير المكلفين، من مناصبهم- أو "تسريحهم" حسب المصطلح المستخدم في تشاد- خلال إعادة هيكلة الجيش المعروفة باسم "سيطرة موسورو" في عام 2010. وقد أجبر هذا الأمر العديد منهم إلى العودة إلى الحياة المدنية. وانضم آخرون إلى فصائل متمردة أخرى بهدف الاستفادة من جولة استسلام ثانية للحكومة[82].

ومع انتهاء دمج قوات ماريديقه، بقي في تيبستي 10 فصائل رئيسية شملت:

- فصيلين في منطقتي زوار ووور، يقودهما محمود حسين وحسن سوكايا على التوالي؛ و
- 3 فصائل في زومري تحت قيادة شواه دازي واثنين من المعارضين وهما غالمي وردكو ومحمد توشي؛ و
- فصيلين في أوزو تحت قيادة يحي كوكي ومولو صلاح.

وبعد عام 2005، حاولت الفصائل الحصول على دعم من النظام في الخرطوم وإقامة علاقات مع جماعات المتمردين التشاديين الذين يدعمهم السودان. وتم القيام بعدة محاولات مماثلة في الفترة ما بين عامي 2005 و2010. وحاول محمد نوري، رئيس اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، أحد أهم الفصائل التشادية المدعومة من السودان، جاهدا إقامة هذه العلاقات، لدرجة أنه صرح أن الجماعة مستعدة لتحمل اسم "الجيش الثاني للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد". وبالتالي تصبح القوات في تيبستي هي "الجيش الأول للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد،" مسترجعين الأسماء التي استخدمها المتمردون في سبعينيات القرن الماضي. واتصل نوري بشواه دازي ودعا حسن سوكايا إلى الخرطوم في عام 2008.

في الوقت نفسه، بدا أن اتصالات كوكوني عويدي مع الحكومة السودانية باءت بفشل ذريع. فانعدام الثقة بين فصائل المعارضة المسلحة المتمركزة في تيبستي والمتمركزة في السودان كان أكثر عمقا مما يسمح بإيجاد تحالف بينها. ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى أن بعض قادة المتمردين المستقرين في السودان قد حاربوا الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في السابق عندما كانوا أفرادا في الحكومة التشادية. وكانت الجماعات المستقرة في تيبستي غير راغبة بنقل مقاتليها إلى السودان، في حين رفضت جماعات المتمردين المستقرة في دارفور إرسال مقاتلين وأسلحة إلى تيبستي. ولكن بين عامي 2007 و2008، انضم مقاتلو الدازاغارا في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد- الذين استسلم بعضهم سابقا لانجمينا- إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في دارفور (كان اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية مؤلفا بشكل رئيسي من الدازاغارا)[83].

وفي عام 2007، حاولت فصائل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد التوحد مجددا للمرة الأخيرة خلال مؤتمر جديد. وبعد أسبوعين من الجدال، تم سحب الولاية من دازي ومنح الرئاسة المؤقتة إلى حسن سوكايا. عندئذ أعلن محمود حسين، رئيس أركان شواه السابق، تحالفه مع كوكوني عويدي. وفي العام التالي، نظمت

الحركة مؤتمرها الأخير، وهي تعاني من الضعف نتيجة استسلام أفراد منها في وقت سابق ومواجهتها لوضع مالي كارثي. وأقر المشاركون بعدم قدرتهم على الاستمرار في الصراع بسبب الافتقار إلى الوسائل والانسجام، إضافة إلى الحاجة إلى وضع حد لمعاناة السكان من خلال إنهاء عزلة المنطقة. وحتم هذا الأمر عليهم إطلاق الموجة الأخيرة من عمليات الاستسلام للحكومة[84].

وكان الفصيلان الموجودان في زومري اللذان عارضا شواه دازي، تحت قيادة غالمي وردكو ومحمد توشي، أول من أبرم اتفاقية سلام مع انجمينا، على التوالي في عامي 2007 و2009. وأدى هذا الأمر إلى جعل منطقة زومري تحت سلطة فصيلين رئيسيين، أحدهما تحت قيادة شواه دازي وعدلي وردكو وضم حوالي 100 رجل؛ والثاني، الذي ضم حوالي 25 رجلا، ولكنه مسلح بأسلحة ثقيلة، كان تحت قيادة بلقاسم ازنغيه، رئيس أركان ماريديقه السابق. وفي عام 2007، تفاوضت جماعة غالمي على شروط استسلامها للحكومة. وطالبت بدمج مقاتليها في القوات الحكومية وبتعويض عن الدمار في تيبستي والمدنيين الذين قتلوا بسبب الألغام، وبمشاريع تنموية للمنطقة (مثلا، طرقات وآبار ومدارس ومراكز صحية). وتم رفض هذه المطالب إلى حد كبير، واستسلم الفصيل في نهاية المطاف مقابل تعويض قيمته 200 مليون فرنك (340.000 دولار) عن بساتين النخيل والبيوت التي تم إحراقها، إضافة إلى إنشاء قائمة مقام و مقاطعة[85]. وكان فصيل غالمي آخر فصيل يحصل على تعويض مقابل استلامه [86]. وبالرغم من الادعاءات الأخرى، فإن الفصائل التي استسلمت بعد ذلك اضطرت إلى الاستسلام دون شروط. ورأت الحكومة أنه وبعد توقيع اتفاقية السلام مع جماعة ماريديقه، فإن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لم يعد لها وجود وأن جيوبا من العصيان غير المنظم فقط هي ما يوجد في تيبستي.

وبدأ الفصل الأخير من فصول الاستسلام في عام 2009 بوساطة قادها يوسف عباس صلاح، سياسي من التيدا كان في حينها وزيرا يمثل تيبستي في الحكومة التشادية[87]. وفي الوقت نفسه، عاد كوكونوي عويدي من المنفى وأوكلت إليه الحكومة دور الوساطة مع بقية المتمردين في تيبستي. وتولى الرئيس السابق لتشاد مهمة ميدانية امتدت على مدى عدة أشهر (مارس/ أذار- يونيو/ حزيران 2010) تمكن فيها، من خلال العمل مع يوسف عباس صلاح، من استمالة فصائل المتمردين الرئيسية[88].

وبعد تواجد كوكوني في منطقة زوار لمدة تقارب عن 40 يوما، تم توقيع الاتفاقية الأولى بين حاكم تيبستي، وردكو بولو، و10 من قادة الفصائل في غرب تيبستي. وضم هؤلاء القادة محمود حسين وحسن سوكايا وآدم سيدي وجيدي هبري، وسنوسي بركة وجهني غيدي وآدم بوكري ومحمد طاهر وتوكا تشواتشوا[89]. وخلال القسم الثاني من المهمة، في شرق تيبستي، قام كوكوني بترتيب استسلام معظم فصائل المتمردين

المتبقية، بما في ذلك فصائل عدلي وردكو ويحيى كوكي ومولو صلاح ومحمد العطشي وبلقاسم ازنغيه[90]. وكان عدة أعضاء من الحكومة، بمن فيهم وزير الداخلية أحمد بشير، حاضرين في حفل توقيع الاتفاقية في برداي. وكانت هذه الاتفاقية إشارة ترمز إلى انتهاء حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد.

وبصورة مشابهة للمحادثات مع جماعات زومري، فقد قدمت الحكومة فقط خيار الانضمام إلى صف الحكومة دون شروط. وفي بعض الحالات النادرة، تم تعيين عدد قليل من القادة في مناصب حكومية مباشرة بعد انضمامهم للحكومة أو بعد ذلك بقليل. فعلى سبيل المثال، تم تعيين حسن سوكايا في عام 2013 وزيرا للبنية التحتية ثم وزير الدولة للصحة العامة ثم مستشارا رئاسيا. واحتفظ سيدي شاها، قائم المقام الذي عينته الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في زوار، بمنصبه في نهاية الحرب. وتم تعيين عدلي وردكو قائم مقام في غوبون في عام 2015؛ وتم تعيين سيدي بكر رئيسا لمكتب الجمارك في زوار في نهاية عام 2015. إضافة لذلك، حصل العديد من المقاتلين على بَدَلات (علاوات مادية) بقيمة -150 300 ألف فرنك (-255 510 دولار)، استنادا إلى رتبهم[91].

وأدت هذه العملية إلى إعادة ما بين 500-400 مقاتل من عشرات الفصائل إلى كنف الحكومة. ويعني هذا أن ما مجمله 2500-1500 رجل قد استسلموا منذ عام 2003 [92]. واحتفظ عدد من الفصائل بأسلحتهم الصغيرة، في حين قاموا بتسليم معظم الأسلحة الثقيلة إلى الحكومة. وفي نهاية يونيو/ حزيران 2010، وفي ختام العملية التي قادها كوكوني عويدي، بقي في الميدان في منطقة زومري فقط حوالي 100 مقاتل متردد بشأن الاستسلام. وكانوا نظريا تحت قيادة شواه دازي، الذي كان في المنفى في ليبيا، وميدانيا تحت قيادة محمد ماورديه وماي وردكو. وقد استسلموا في أبريل/ نسيان 2011 في أعقاب وساطة جديدة قادها الحاكم وردكو بولو و"الوسيط الوطني" عبد الرحمن موسى ودوسا ديبي[93]. ورغم أن شواه دازي بدا في وقتها منقطعا عن العمليات الميدانية التي يفترض أنها تتم تحت قيادته، فقد تم تعيينه مستشارا لرئيس الوزراء. ولا يزال يشغل هذا المنصب في عام 2017. وبعد 13 عاما من بداية صراع الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، وبعد 8 سنوات من أول عملية استسلام للأفراد، تم رفع حالة الطوارئ في تيبستي بعد توقيع اتفاق السلام مع شواه في أبريل / نيسان عام 2010، وبدأ البرنامج التنموي الذي وعد به الرئيس ديبي في عام 2009.

ومن التأثيرات الأخرى لحرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن العديد من قادة وأعضاء الحركة السابقين استمروا في لعب دور هام في تيبستي والمنطقة بالرغم من فشل التمرد. وانضم غالبيتهم في نهاية المطاف- لفترة من الزمن على الأقل - إلى سلطات انجمينا. وتم تعيين بعضهم في مناصب حكومية أو مدنية في

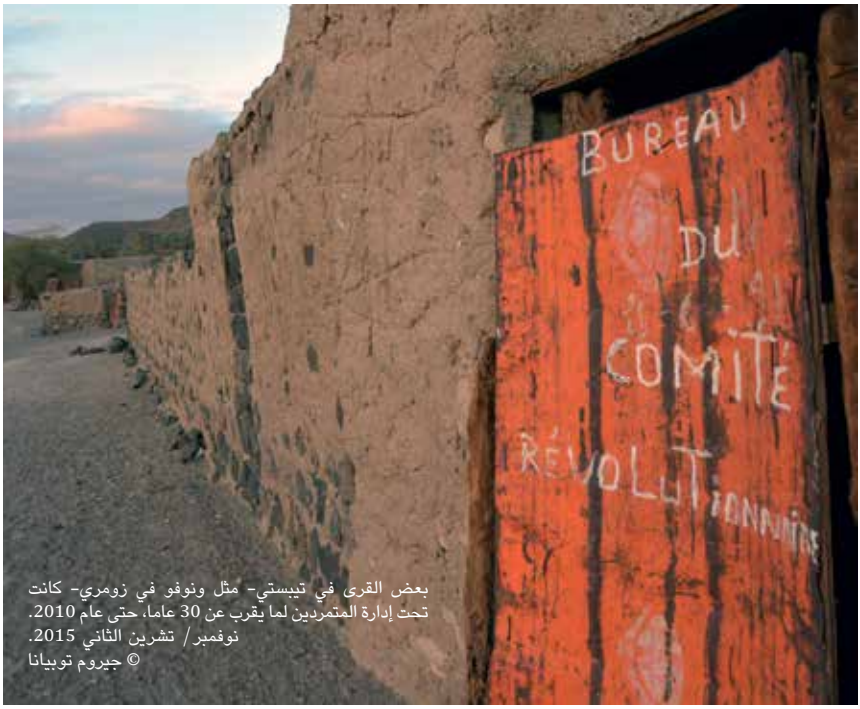

بعض القرى في تيبستي- مثل ونوفو في زومري- كانت تحت إدارة المتمردين لما يقرب عن 30 عاما، حتى عام 2010.
نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
© جيروم توبيانا

انجمينا وتم تعيينهم في وظائف إدارية في تيبستي، حتى ولو لفترات قصيرة نسبيا في الغالب. وبالنسبة للعديد منهم، فإن الوعود بالدمج في الجيش أو التعيين في مناصب حكومية لم تتحقق. وعاد الكثيرون- وربما الأغلبية- منهم إلى الحياة المدنية. ولكنهم غالبا ما احتفظوا بأسلحتهم وشارك العديد منهم في النشاطات المسلحة في المنطقة من حينها.

وبسبب قلة الفرص في تيبستي نفسها، أصبح العديد منهم تجارا أو مهربين بين تشاد والنيجر وليبيا. وتحول عدد منهم إلى قطاع الطرق على طول الطرق الصحراوية. وتواجد بعض أفراد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بين المنقبين الذين بدؤوا في السنوات الأخيرة بالتنقيب عن الذهب في تيبستي والدول المجاورة. وقاد البعض الآخر ميليشيات من التيدا تم تشكيلها لمطاردة المنقبين الذين يصلون من الدول الأخرى أو الأجزاء الأخرى من تشاد. وأخيرا، وخلال الثورة الليبية في عام 2011، انضم بعض المحاربين القدامى في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إلى ميليشيات التيدا الليبية والتي حاربت بشكل رئيسي ضد قوات القذافي، ومن ثم ضد ميليشيات العرب والطوارق في جنوب ليبيا.

الإطار 2: البحث عن الشرعية الدولية: الفرصة التي أتاحها "البارا"

بالنسبة للعديد من حركات التمرد، فإن تقديم نفسها على أنها كيانات تدير السكان المدنيين وبالتالي تحل محل الدولة هو وسيلة للحصول على الشرعية، وخصوصا على الساحة الدولية. ونتيجة عملها بالطريقة التي عملت بها في سياق عزلة شبه تامة ومنطقة صراع تغيب عنها الجهات الإنسانية الدولية، فإن الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لم تتمكن أبدا من لعب هذه الورقة. ولكن حدثا غير متوقع أتاح للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد التمتع بالشرعية الدولية لفترة قصيرة؛ وهذا الحدث هو اعتقال عماري صايفي، المعروف أيضا باسم "عبد الرزاق البارا"، الجزائري الذي يشغل منصب القائد الثاني للجماعة السلفية للدعوة والقتال.

في بداية عام 2004، قاد "البارا" موكبا من الجماعات الإرهابية الفارة من مالي وعبر بها النيجر باتجاه الشرق. وعلى الحدود النيجرية – التشادية، هاجم الجيش التشادي الموكب، وحاول 10 ناجين، بمن فيهم "البارا" اللجوء إلى تيبستي. وقد تأملوا على الأرجح بالحصول على حق اللجوء من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد مقابل المال. ولكن تم أسر الفارين على يد فصيل للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد يعمل في منطقة وور، غير بعيد عن الحدود النيجرية- الليبية، تحت قيادة سيدي تشيغيمي ومحمود حسين والعطشي "كوكولا". ورأى عدد من أعضاء الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد فرصة للحصول على المال مقابل "البارا":

> اقتنع عدد منهم بأن الحكومة الجزائرية أو الجماعة السلفية للدعوة والقتال ستوافق على دفع فدية لنا؛ وظنوا أيضا أنه يمكننا استغلال المنافسة بين الجهتين لرفع قيمة الفدية[94].

ورأى غالبية القادة المهمين، بما فيهم القادة المنفيون البعيدون عن القتال، فرصة ذهبية لإخراج الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد من عزلتها الدولية. وبدؤوا بشكل مكثف بإجراء اتصالات مع الحكومات الجزائرية والفرنسية والأمريكية. وكان هذا الموضوع حساسا لأن فصيل وور لم يكن مقربا من الرئيس، حسن ماريديه، ويدعم كوكوني عويدي. وكان للأخير اتصالات مباشرة مع الحكومة الجزائرية وأشرك نفسه في المفاوضات[95]. ومع تفاقم الموضوع، كانت الجهات الدولية تخشى إغضاب الحكومة التشادية، مما أدى إلى إبطاء أي تقدم في هذا الصدد.

وتسارعت الأحداث عندما قام سيدي تشيغيمي ومحمود حسين بشكل سري بأسر "البارا" وتسليمه للسلطات الليبية، التي قامت بتسليمه إلى الجزائر. ويقال أن الحكومة الجزائرية دفعت 400 ألف إلى 500 ألف يورو مقابله، والتي تشاركها سيدي تشيغيمي ومحمود حسين وشواه دازي[96]. ويقال أن الأخير استخدمها بشكل رئيسي لتنظيم مؤتمر الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، مما ممكنه من الفوز بالانتخابات كرئيس للحركة. ولكن تفيد التقارير بأن فصيل سيدي تشيغيمي قال لحسن ماريديه أن المدنيين التيدا سرقوا الفدية منهم[97].

وبالتالي، وفي حين أتاحت هذه الفرصة للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إبراز نفسها كلاعب هام في منطقة الصحراء وكعدو للإسلاميين، فإنها أيضا عمقت الانقسامات داخل الحركة، وخصوصا بين حسين ودازي وماريديه[98].

وهذه الأحداث ليست متعارضة، والعديد من الأفراد السابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد قاموا بالعديد من العمليات بشكل متعاقب أو متزامن. وتوضح مسارات المحاربين القدامى في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن المشاركة في التمرد، وخصوصا بالنسبة للتيدا، وكذلك المجتمعات الأخرى في المنطقة، توفر فرصة نادرة للمشاركين للحصول على النفوذ والسلطة، على المستوى المحلي وخارج الدولة، ولإثراء أنفسهم، ولتحسين مكانتهم الاجتماعية في مجتمعات تمتاز بتسلسل هرمي ضارب الجذور.

4- العودة الصعبة للدولة

عدم الاستقرار الإداري

منذ انتهاء تمرد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في عام 2010، قامت الدولة بإعادة ترسيخ نفسها ببطء في تيبستي. وحدث هذا الأمر في سياق تبدو فيه السلطات المحلية في حالة مفاوضات دائمة بين سلطة مركزية بعيدة توفر موارد محدودة وغير مستقرة، ومجتمعات محلية برزت فيها السلطات المستقلة. وتشمل هذه الجهات المستقلة الزعماء التقليدين أو الزعماء المحليين الجدد، والتجار الحدوديين الذين يصيبون الثراء بأشكال متعددة من التهريب، والمحاربون القدامى للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد المحبطين من الوعود المنكوثة لعملية السلام. ويوضح طاهر باركيه، حاكم تيبستي قائلا "لقد حاولنا إقناع الناس بأن سلطة الدولة مبررة. ولا بد من التحلي بالصبر"[99]. وأكد مسؤول آخر هذا الكلام بقوله:

> كانت عودة الدولة عودة خجولة جدا. وتشجيع العقول على احترام الدولة ليس بالمسألة الهينة. فالسكان ليس لديهم رابط بأي سلطة، نظرا لعدم وجود الدولة فعليا. ولأن المنطقة قبل عام 2010 كانت تدار من قبل الفصائل (المتمردة) القبلية، وبالتالي فإن رابط القبيلة يعلو على أي رابط أيديولوجي[100].

ويمثل عدم الاستقرار تحديا يعتبر أكثر أهمية اليوم بسبب تفاقمه نتيجة التغييرات المتكررة في هياكل الإدارة منذ بداية القرن الواحد والعشرين.

منطقة تحتاج إلى الاستقرار والتحديد

منذ نهاية الاستعمار وحتى عام 2002، كان شمال تشاد العظيم (الذي يشكل نصف مساحة الدولة) مؤلفا من عمالة واحدة وهي بوركو- إنيدي- تيبستي، ومقسما إلى ثلاث قائمات مقام وهي بوركو وإنيدي وتيبستي. وفي عام 2002، أوجدت عملية إصلاح إداري تدرجا أعلى من "المناطق" لكافة أنحاء تشاد يديره حكام يتم تعيينهم من قبل السلطات المركزية. وأدت هذه العملية إلى ترفيع 14 عمالة إلى 17 منطقة، وقائمة مقام إلى عمالة، والمناصب الإدارية الأقل على قائمة مقام. ونظرا إلى أن رحى حرب الحركة

من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد كانت دائرة، فلم يتم تطبيق الإصلاح فعليا في تيبستي إلا عام 2008، عندما تم إنشاء المنطقة وتعيين أول حاكم. ومن حينها، ضمت منطقة تيبستي عاملتين وسبع قائمات مقام. وتشرف عمالة شرق تيبستي، وعاصمتها وعاصمة المنطقة بأكملها هي برداي، على قائمات مقام زومري ويبي- بو وأوزو. أما عمالة غرب تيبستي، ومقرها في زوار، فتشرف على قائمات مقام زوار ووور وغوبون. وبشكل مواز لهذه الهيكلة، تم ترفيع كل عمالة إلى منطقة انتخابية لها نائبان في الجمعية الوطنية [101].

والى الشرق من تيبستي مباشرة، تم إلحاق محلية غورو إلى إنيدي منذ نهاية عصر الاستعمار. وهذا لأن جزءا كبيرا من التيدا من غورو يقضون غالبية السنة في مراعي موردي، الواقعة إلى الشمال مباشرة من نجد إنيدي[102]. وفي عام 2009، أصبحت غورو قائمة مقام في المنطقة الجديدة لغرب إنيدي وعاصمَتِها فادا[103].

وفي نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، كان معظم تيبستي لا يزال تحت سيطرة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. وظل المتصرفون في المنطقة، بمن فيهم الحاكم، تحت الحصار في حامية بلدة برداي دون أن يكونوا قادرين على الوصول إلى كافة قائمات المقام، والتي كانت فعليا تحت الإدارة المباشرة لقائمي المقام التابعين للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. ووسعت الإدارة ببطء، وخصوصا منذ عام 2010، نطاق حكمها إلى ما بعد برداي وأعادت تثبيت نفسها في قائمات المقام، وغالبا بعد مفاوضات مع السادة الكبار الذين يتركون الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد.

وتبدو التقسيمات الإدارية الحالية إلى حد ما نتيجة جزئية للتمرد. فإنشاء قائمات مقام جديدة في عام 2008، وخصوصا غوبون، وهي آخر من تم إنشاؤها وأكثرها عزلة، كان استجابة لادعاءات الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وتأكيدا على إنشاء المتمردين للقائمات مقام. كما أنها سمحت بتعيين عدد من قادة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد المحليين كمتصرفين، مما أضفى الصبغة الرسمية على الحالة القائمة على أرض الواقع، بالرغم من بقاء العديد منهم في مناصبهم لفترات وجيزة. وقد تم استبدالهم إما برفاق سلاح سابقين- فقد حاولت الدولة إرضاء الجميع في عملية فرق تسد- أو بشخصيات من التيدا غالبا ممن ظلوا على ولائهم للسلطات خلال التمرد[104].

ونادرا ما ظل المتصرفون، بمن فيهم الحاكم، في مناصبهم لأكثر من سنة. ومنذ عام 2008 وحتى عام 2017، تعاقب 10 حكام واحدا وراء الآخر، 6 منهم من التيدا و4 من

مناطق أخرى. وحظي الأربعة من المناطق الأخرى بالاحترام لكفاءتهم ولكنهم كانوا غالبا غير مدركين تماماً لتعقيدات المجتمع المحلي.

ويعتبر الموظفون المدنيون من التيدا أكثر قدرة على إدارة المنطقة بشكل ملائم، ولكنهم متهمون أيضا بالتحيز لصالح محلياتهم أو أقاربهم[105]. وأحد أسباب عدم الاستقرار المستمر في المنطقة هو تحدي السكان لسلطة العديد من الحكام، من التيدا ومن غير التيدا. وأثبت بعض الحكام أنهم غير قادرين على فرض سلطتهم على أجزاء من المنطقة. وللاستفادة من الجانبين، غالبا ما قامت الدولة بتعيين حاكم من التيدا وأمين عام من منطقة أخرى أو العكس[106].

صعوبة أخرى واجهت المتصرفين وهي غموض الخطوط الحدودية لمنطقة تيبستي الجديدة، وتحديدا الخطوط الحدودية مع بوركو. فالخرائط الدقيقة غير متوفرة والمتصرفون لا يعرفون تماما أين تقع هذه الحدود. وهذه هي الحال في مناطق أوجي وإنيري مارو وإنيري دوهور، والتي تعتبر موضع نزاع بين تيبستي وبوركو. ويمكن تفسير هذا الأمر بوجود مجتمعات الدوزا (جماعة فرعية منالدازاغارا) في هذه المناطق والذين يشكلون الغالبية في عمالة بوركو يالا (شمال بوركو). ورغم حفاظهم تاريخيا على علاقات طيبة من مجتمع التيدا المحلي، فإنهم يفضلون أن يكونوا جزءا من بوركو[107]. ويقيم رئيس جديد م الدوزا بمقاطعة أوجي ذاتها، بالرغم من أن الرئاسة نفسها تقع في تيغي، في بوركو يالا[108]. وفي نهاية عام 2014، قام حاكم بوركو بنشر قوات في مناطق أوجي وإنيري مارو. وتعمق هذا النزاع الحدودي في نهاية عام 2015، عندما أجرت اللجان الانتخابية الإقليمية تعدادا سكانيا قبل الانتخابات المزمعة في أبريل/ نيسان 2016. فقد رغبت اللجان في تيبستي وبوركو بإحصاء الناخبين في أوجي وإيرني مارو وإيرني دوهور، ولكن وزارة الإدارة الإقليمية قررت أن هؤلاء الناخبين تابعون لقوائم منطقة بوركو[109].

وأخيرا، ووفقا للنظام المعروف في تشاد باسم "الجيوسياسية"، يقوم وزير من المنطقة بتمثيل تيبستي في الحكومة المركزية. ومنذ فبراير/ شباط 2016، كان الوزير هو يوسف عباس صلاح، والذي كان أولا وزيرا للعدل وثم السياحة. والتغيير المستمر في الوزراء وحقائبهم يبقي المنافسات بين سياسيي المنطقة حية ويغذي عدم ثقة التيدا بهؤلاء الممثلين البعيدين عنهم. وبعيدا عن حاكم تيبستي، الذي غالبا ما يكون من التيدا (في عامي 2016-2015 كان طاهر بركيه)، فقد تم تعيين التيدا حكاما لمناطق أخرى، بما في ذلك في سلامات (أحمد بركيه) وبطحاء (كيلي عبد الله)[110].

إضعاف الزعامات التقليدية

لم يقم نظام ديبي فقط بزيادة عدد الكيانات الإدارية، بل وأيضا الزعامات التقليدية. ومجددا، فإن هذه الظاهرة منتشرة في جميع أنحاء تشاد، رغم أنها بارزة على وجه الخصوص في شمال تشاد. وجعل الاستعمار الفرنسي، حاله حال الأنظمة الاستعمارية الأخرى في كل مكان، من الرؤساء المحليين ملحقين بالإدارة، وأعطاهم لقب "رئيس مقاطعة ". وتحت إشراف المتصرفين المستعمرين، كان هؤلاء الرؤساء مسؤولين بشكل رئيسي عن تحصيل الضرائب وإدارة الشؤون العدلية. وبهذه الطريقة، تم الاعتراف بعدد من الرؤساء المحليين للمناطق أو الجماعات العرقية الذين يُعتبرون مخلصين لإدارة الاستعمار كسلاطين أو رؤساء مقاطعات. أما الآخرون الذين لم يرحبوا بالحكم الاستعماري بالصورة المطلوبة فقد تم عزلهم واستبدالهم بمنافسين من العائلات الموجودة من قبل دخول الاستعمار. لذلك لم يتم عزل الزعامات التشادية ال عظيمة- مقارنة بسلطنة دارفور في السودان مثلا- من السلطة، ولكن تم دمجهم في النظام الاستعماري الجديد[111].

وفي الجزء الصحراوي من تشاد، واجه المستعمرون مجتمعات مقسمة بشكل رئيسي وفقا للولاء للقبائل المنتشرة على مساحة شاسعة ولا تعترف برؤساء الوصاية. لذلك يبدو أن الدردي، قبل الاستعمار، لم يكن الرئيس الأعلى للمجتمع، ولكنه كان حاميا للقانون العرفي ومحكما بصلاحيات محدودة. وتم أحيانا استخدام مصطلح "فوضوي" لوصف نظام التيدا- الدازا في الحكم، ولكن الحديث عن مستويات عالية من المرونة سيكون على الأرجح وصفا أكثر دقة. فقد سمح هذا الأمر للأفراد باللعب على هوياتهم المختلفة لمنح ولائهم لسلطات مختلفة وتغيير الزعماء اعتمادا على مصالحهم. وتنبع هذه الهويات من هويات القبيلة من جهة الأب وجهة الأم، وكذلك من الولاء للسلطات القائمة في المكان الذي يعيش فيه الناس، والذي قد يكون بعيدا جدا عن معاقل القبائل التي يدعون الانتماء إليها (Baroin, 1985; d'Arbaumont, 1989, p. 31).

وحاول الفرنسيون تجميع مجتمعات من 30-20 قبيلة في اتحادات جغرافية بدل من الاتحادات العرقية، يتم فيها أحيانا الجمع بين التيدا و الدازاغارا والبيري في نفس المنطقة. وقاموا بتعيين رؤساء للاتحادات ينتمون إلى واحدة من القبائل لحكم هذه المجموعات. ونتيجة لذلك، وجد هؤلاء الرؤساء غالبا صعوبة في فرض سلطتهم على كامل المجتمع الذي يفترض بهم حكمه. كما قام الاستعمار الفرنسي أحيانا بإعطاء الرئاسة لأفراد من قبائل غير شرعية، وأوجد أحيانا رئاسات جديدة،

بل وحتى جماعات فرعية جديدة، وأسس تسلسلات هرمية جديدة بين القبائل (Tubiana, 2006, pp. 151–52).

ورغم اعترافهم بالدردي، قام الفرنسيون بتقسيم مناطق التيدا في تشاد إلى عدد من المقاطعات الصغيرة باستخدام معايير إقليمية أكثر منها عرقية أو قبلية. وكان كل مقاطعة تحت سلطة رئيس. وهذه المقاطعات هي برداي وزوار ووور وتيدا أوريا (تغطي غالبا الجزء الشرقي من نجد تيبستي حول يبي- بو)، وتيدا غوروا (تتبع إداريا لإنيدي، ومسؤولة عن غالبية بدو التيدا في موردي) (Chapelle, 1982, p. 119).

وظل الهيكل مستقرا نوعا ما حتى عام 2006، عندما بدأت السلطات بزيادة عدد رؤساء المقاطعات من التيدا. وساهمت الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بشكل غير مباشر في هذه العملية من خلال تعيين رؤساء مقاطعات تابعين لها، اعترفت الحكومة لاحقا ببعض منهم مقابل ولاء الفصائل المتمردة. وبشكل موازي، قامت الحكومة خلال الصراع بموازنة سلطات رؤساء المقاطعات المعينين من قبل التمرد بتعيين منافسين موالين للحكومة في نفس المقاطعات. ويفسر هذا الأمر وجود رئيسين لمقاطعة زوار وهما آدم عيسى اليفا، ابن الرئيس التاريخي، الذي دعم الحكومة خلال الحرب؛ وكوري حسن، الذي عينته الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد. وفي زومري أيضا هناك رئيسان للكانتون، وكلاهما تم تعيينه في عام 2007، وهما علي كوكي (أو علي صديقي)، الذي دعم الحكومة خلال الحرب، وميانا وشي، الذي اعترفت به الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أولا، ومن ثم الحكومة في عام 2007، بعد استسلام أحد فصائل الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد المحلية بقيادة غالمي وردكو. ويضم قطاع أوزو 4 مقاطعات، تم إنشاؤها بعد استسلام أحد قادة الفصائل المحلية التابعة للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وهو جمعة شاها. فهناك مقاطعتين في أوزو (أحدهما بدون رئيس بسبب التنافس داخل قبيلة ديرديكيشيا التي حصلت على الرئاسة) وواحد في أومو، وواحد في غيزيندو.

وتم تشكيل مقاطعة ثاني في برداي لمحلية زواي المجاورة وتم تشكيل مقاطعات جديدة في غوبون ومودرا بعد استسلام الفصائل المتمردة. وفي قائمة مقام يبي- بو، فإن رئيس مقاطعة تيدا أوريا أصبح حاليا رئيس مقاطعة اودوبايا فقط (وهي إحدى القبائل)، إضافة إلى إنشاء 4 مقاطعات جديدة منذ عام 2006، وخصوصا بعد استسلام الفصائل المتمردة. وعلى نحو مماثل، فإن رئيس مقاطعة تيدا غوروا أصبح حاليا رئيس كانتون أرنا فقط، إضافة إلى إنشاء 3 مقاطعات جديدة في عام 2011. ولا

يزال دادي تشمي، رئيس مقاطعة، يدعي اسم غوروا للمقاطعة الذي يترأسه ويقول أنه وبعيدا عن قبائل المقاطعات الثلاث الجديدة، فإن القبائل الأخرى لا تزال تحت سلطته. ولكنه يعتقد أن أعضاء هذه القبائل سيحاولون على الأرجح الحصول على مقاطعة خاص بهم[112].

وهناك حاليا 17 رئيس مقاطعة في تيبستي و4 في غورو. ومن حيث المبدأ، تبقى معظم المقاطعات قائمة على أساس المناطق أكثر منها على أساس القبائل، غير أن العديد من رؤساء المقاطعات موجودون في نفس الأماكن ومناطقهم غير واضحة المعالم. وفي زومري، على سبيل المثال، لا يملك اثنان من رؤساء المقاطعات مناطق منفصلة ويديران جميع القبائل في المحلية دون تمييز. ومن حيث المبدأ، يعني هذا أن الساكن في زومري يتبع لرئيسين. وفي حين يعتقد عدد من الرؤساء أنهم يحكمون نفس المناطق، يطالب آخرون بتحديد مناطقهم بشكل واضح؛ الأمر الذي يمكن أن يتسبب بتوترات لا داعي لها. ويبدو أن التوجه العام يميل إلى اختفاء الرؤساء المناطقيين وظهور الرؤساء القبليين[113].

وفي المنطقة التي يوجد فيها رؤساء من عدة قبائل، يميل الأفراد إلى الاعتراف بسلطة الرئيس الذي ينتمي إلى قبيلتهم، حتى لو كان هذا الرئيس يعيش في منطقة أخرى. وبهذه الطريقة، ووفقا لأقوال الرئيس السابق لمقاطعة غوروا، يمكن لسكان غورو الذين ليس لديهم رئيس مقاطعة من قبيلتهم إلحاق أنفسهم بمقاطعة ذو أساس قبلي في مكان آخر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يطلب اودوبايا في غورو أن يتم إلحاقهم برئيس يبي- بو الذي ينحدر من اودوبايا[114].

إضافة لذلك، يوجد لعدد من القبائل عدة رؤساء، في حين لا يوجد لقبائل أخرى أي رئيس. ويتردد الأفراد الذي لا يملكون رئيسا من قبيلتهم في تحديد الرئيس الذي يكنون الولاء له، أو يتساومون مع عدد من الرؤساء على ولائهم[115]. وفي ضوء هذا التوجه، فمن المحتمل أن تطلب جميع قبائل التيدا البالغ عددها 36 قبيلة من الحكومة ترشيح رئيس على الأقل يمثلها. وفي مقاطعة تيدا أوريا السابق، الذي تم تقسيمه الآن إلى 5 مقاطعات، لديهم بالفعل 5 مرشحين يأملون في أن يصبحوا رؤساء مقاطعات. ويشمل هذا مرشحا من غير التيدا من مجتمع الدوزا المستقر في منطقة مسكي[116].

والمسألة ليست سياسية وحسب، ولكنها مالية أيضا. فالدولة تدفع لرؤساء المقاطعات وهم يملكون الحق في ترشيح 10 غومير (حرس مسلحين) وأمين سر يتم اختيارهم غالبا من عائلاتهم، وجميعهم يحصلون على رواتب. لذلك يعتقد العديد

من قائمي المقام أنه "من الجيد وجود مقاطعات جديدة، لأنها تشكل مصادر دخل ووظائف إضافية"[117].

غير أن التوجه الجديد نحو مضاعفة عدد المقاطعات تسبب في العديد من الإحباطات. فرؤساء المقاطعات السابقون، الذين كانوا فيما مضى مسؤولين عن مناطق واسعة ويديرون مجتمعات مؤلفة من عدة قبائل، قد تقلص دورهم اليوم إلى ما يشبه كثيرا دور زعيم القبيلة. ويقول أحدهم "مع انعدام التنظيم في الحياة الاجتماعية، فإن أي شخص غني أو ذو مكانة يمكن أن يصبح رئيس مقاطعة. وتفرق رؤساء المقاطعات علامة على تراجع مجتمع التيدا. ومن الآن وصاعدا، ستكون الانقسامات حاضرة دائما"[118].

الإطار 3: الرؤساء الجدد: حالة تشيدي كاليمي

مع تزايد عدد رؤساء المقاطعات في تيبستي، بدأت أنواع جديدة من الرؤساء بالظهور. بعضهم ضباط عسكريون سابقون أو متمردون سابقون في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد؛ فمنصب رئيس مقاطعة يتيح لهم الاحتفاظ بجزء من السلطة التي كانوا يملكونها عندما كانوا يحملون السلاح. وعلى أرض الواقع، فإن منصب رئيس مقاطعة أكثر ديمومة في الغالب من منصب في الجيش التشادي أو منصب تم الحصول عليه بعد الانضمام للحكومة. وهناك رؤساء آخرون أشبه برجال أعمال، ومنصب رئيس مقاطعة بالنسبة لهم ملجأ أو نوع من الحماية.

والمثال الأكثر إذهالا لهذا النوع الجديد من الرؤساء هو تشيدي كاليمي، وهو من الدوزا وتم ترشيحه رئيسا لمقاطعة تيغي في بوركو يالا في 19 يونيو/ حزيران 2014 [119]. وتشيدي معروف كتاجر حدودي ثري مع ليبيا والنيجر، ويقال أنه سهل تهريب المخدرات بين النيجر وليبيا على طول طرقات تمر بشكل رئيسي عبر جنوبي تيبستي وبوركو يالا. وتفيد التقارير أن تشيدي تربطه علاقات مع توكي مولي، شخصية أخرى من الدوزا وكان فيما مضى رئيسا لشبكة التهريب الرئيسية في هذا الجزء من الرحلة، حتى مقتله عام 2012 خلال حرب قبلية بين التيدا وعرب أولاد سليمان في ليبيا. والبيت الذي بناه تشيدي في أوجي، إلى جانب بستانين مسقية، معروف باسم "دبي" (Brachet and Scheele, 2015, p. 747)[120].

وفي أوائل عام 2015، لحق ماضي تشيدي به بسبب مواجهة مميتة بين القطرون ومرزق في جنوب ليبيا أثارت حفيظة أتباعه ضد مهربي مخدرات منافسين يقودهم إدريس جابر (من المرديا). ونتيجة اتهامهم لتشيدي بسرقة شحنة تعود لهم أو سرقة حصتهم من الغنائم، قامت مجموعة جابر بقتل واحد من الدوزا على الأقل وإصابة تشيدي وتركه يصارع الموت (Alwihda Info, 2015). وتفيد التقارير أن متمردين تشاديين سابقين كانوا مشاركين على طرفي القتال[121].

وبالرغم من هذه الحادثة، يبدو تشيدي حاليا ساعيا وراء الاحترام وتعيينه كرئيس مقاطعة يمكن تفسيره بثروته الكبيرة التي توازيها رغبته الشديدة في أن يتم الاعتراف به كشخصية مرموقة. وقام الدردي ارزي باركيه بالزواج من إحدى شقيقات تشيدي، وقدم تشيدي له الدعم في حملته لمنصب الدردي (تحديدا بتوفير مركبة له) وقدم له المساعدة المادية كذلك من أجل حفل تنصيبه في يناير/ كانون الثاني 2012 [122].

وحتى بعض المستفيدين من المقاطعات الجديدة مشككون بشأن منهج الحكومة. ويخشى العديد أن يؤدي تضاعف عدد الرؤساء إلى تقسيم مجتمع التيدا أكثر فأكثر. وهم يتهمون الحكومة التشادية بأنها تحاول متعمدة إثارة النعرات لمنع ظهور قبائل موحدة يمكن أن تكون في وضع أقوى عند المطالبة بأي شيء من الحكومة المركزية[123]. لكن يعتقد بعض المتصرفين في المنطقة أن المقاطعات الجديدة، والتي تستجيب "لمصالح السلطات والأفراد المحليين"، لن تدوم على الأرجح؛ "فهي تفتقر إلى الأساس التاريخي ويمكن لنظام حكم آخر أن يشكك في وجودها"[124].

الصراعات المحيطة بالدردي

من ناحية تاريخية، لا يبدو أن التيدا لديهم رئيس أعلى. ودور الدردي، الذي يتم تناقله بالوراثة في قبيلة توماغرا، هو على الأرجح أقرب ما يمكن للرئيس الأعلى، ولكن قبل فترة الاستعمار كان من الواضح أن سلطة الدردي مقتصرة على دوره كحامي للقانون العرفي. وعزز الاستعمار من سلطة الدردي وحوله تدريجيا إلى رئيس محلي يحكم التيدا جميعا، بشكل يشبه السلاطين الكبار في ممالك كانم ووداي في الساحل. وساعد على هذا التحول حقيقة أن الإدارة الاستعمارية كانت قادرة على إقامة علاقات طيبة مع الدردي الحاكم في وقت وصول الفرنسيين، تشاهي بوغارمي، الذي استخدم الدعم الفرنسي لترسيخ سلطته (Chapelle, 1982, pp. 91–97)[125].

وتأكدت هذه الدينامية بعد استقلال تشاد عام 1960، بحيث أن الدردي حاليا يشار إليه أحيانا بلقب "السلطان". وسلطته تتجاوز حدود تشاد لتشمل التيدا في ليبيا والنيجر. وكان لهؤلاء التيدا رئيسهم البارز، ولكنه يعتبر نوعا ما ممثلا محليا للدردي في تيبستي، ويعترف بسلطته، بشكل رئيسي كحامي للقانون العرفي[126]. إضافة لذلك، وخلال الاستعمار وبعده، مارست الإدارة الحديثة سلطتها بصورة تضر بالرؤساء المحليين، الذين أصبحوا مجرد مرؤوسين. ويعتمد الزعماء التقليديون، الذي يتم تعيينهم وأحيانا إقالتهم على يد الدولة، على تمويل الدولة لدفع رواتبهم ورواتب الغومير (الحرس المسلحين).

وهرب الدردي عويدي، خليفة تشاهي، إلى ليبيا عام 1966. وأمضى هناك 10 سنوات، وحصل على راتب من السلطات الليبية. وفي عام 1979، تم تعيين خليفته، كنيمي ايديمي، كدردي بمرسوم من الدولة التشادية (التي كان رئيسها في حينها

كوكوني عويدي). ولكنه لجأ إلى ليبيا في الفترة ما بين 1982 إلى 1987، عندما تولى حسين حبري السلطة في انجمينا وأصبحت حكومة الوحدة الوطنية التشادية التابعة لكوكوني حركة تمرد مدعومة من ليبيا ومقرها في تيبستي.وقام حبري باستبدال كنيمي بدردي مقيم في شمال كانم بدلا من تيبستي، حتى عودة كنيمي إلى تشاد عام 1978 (Brachet and Scheele, 2015, p. 736).

وتوفي كنيمي ايديمي في عام 1995 وحل محله ماي بركيمي في العام التالي (Brachet and Scheele, 2015, p. 736). ووفقا للتقاليد، يتم تداول دور الدردي بين ثلاثة فروع من قبيلة توماغرا، وعند وفاة ماي في عام 2009، كان من المفترض أن ينتقل اللقب إلى فرع لاي. ولكن مثقفي التيدا من خارج قبيلة توماغرا طلبوا المشاركة في اختيار الدردي الجديد. إضافة لذلك، اندلعت المنافسة داخل فرع لاي بين ارزي باركيه، المقاتل السابق في جبهة التحرير الوطني التشادية وصاحب الحق الشرعي في لقب الدردي على أساس السلاسة، وسوغي محمد، محارب قديم في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وأصبح ملازم في الجيش الوطني التشادي. وقدم سوغي الأصغر سنا نفسه على أنه الأكثر قدرة على إدارة المشاكل الحالية.

وعند مواجهة هذا النزاع، أعلن اللواء خليفة عويدي، شقيق كوكوني عويدي، وهو نفسه مقاتل سابق في جبهة التحرير الوطني التشادية، أيضا عن ترشيح نفسه، بالرغم من حقيقة أن أولاد عويدي لا يمكنهم من حيث المبدأ وراثة هذا اللقب[127]. وكانت قبيلة لاي غير قادرة على الموافقة وتدخلت الدولة في النزاع. وطلب الرئيس ديبي مشورة كوكوني عويدي، الذي اعتبر ارزي باركيه صاحب الحق الشرعي على أساس السلالة. عندئذ طلب ديبي عقد اجتماع مع كبار توماغرا، الذين كانوا أيضا في صف ارزي، والذي تم تنصيبه في يناير/ كانون الثاني 2012. ولكن حقيقة اضطرار الدولة للتدخل في عملية الترشيح وعدم استشارة من هم من غير توماغرا ألقى بظلاله على شرعية الدردي بينهم[128].

وهذه الشرعية الضعيفة كانت مواتية لظهور مدعي من غير توماغرا يطالب بمنصب الدردي وهو أحمد حقي. وهو من التيدا من قبيلة ديرديكيشيا ولد في عام 1968 في أوزو، وكان غير معروف في البداية حتى بين التيدا أنفسهم. ومثل معظم التيدا من أوزو، فقد حصل على الجنسية الليبية وتعلم في ليبيا ومسيرة حياته تبدو بارزة في ليبيا أكثر منها في تشاد، كما يعترف هو نفسه. وكان حقي، بالوراثة، جنديا وعميلا للاستخبارات الليبية التشادية معا[129]. كما انضم لفترة وجيزة إلى إدارة قائم مقام أوزو في الفترة بين عامي 2012 و2014 [130].

وخلال سير الحملة الطويلة لانتخاب دردي جديد، ومستغلا التنافر الداخلي بين توماغرا، بدأ حقي بحملة موازية تسعى إلى عدم اختيار الدردي حصريا من قبيلة توماغرا بعد الآن. وبدلا من ذلك، فقد سعى إلى تداول المنصب بين جميع قبائل التيدا[131]. كما أنه شكك في مراجعات قانون التيدا العرفي الذي قام بها وتعهدها الدردي ارزي باركيه في عام 2013

ملصق ترويجي لأحمد حقي. نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. © كلاوديو غراميزي

(Barkay, 2013) [132]. وفي مايو/ أيار 2015، عندما حصل حقي على درجة من الشعبية بين غير التوماغرا، قامت السلطات بسجنه لعشرة أيام في انجمينا. وفي أواسط أكتوبر/ تشرين الأول، وبالرغم من تعليمات الحاكم، دخل إلى برداي بموكب مؤلف من 100 مركبة وقام بتجميع مؤيديه، الذين جاء بعضهم من ليبيا[133]. وصوت الاجتماع مع المؤيدين، الذين ينتمون إلى 33 قبيلة من أصل قبائل التيدا البالغ عددها 36، على آلية جديدة لتعيين الدردي وأعلنوا حقي دردي بصلاحيات على جميع القبائل باستثناء توماغرا[134]. ولم تكن توماغرا وأفراد القبائل الأخرى التي لم ترغب بتعديل القانون العرفي وحدها من تعتبر هذه القرارات غير شريعة، بل وحتى حاكم تيبستي[135].

وفي أعقاب هذا الاجتماع، أمر وزير الأمن، أحمد بشير، باعتقال حقي، ولكن الموكب المؤلف من 9 مركبات تابعة للحرس الوطني والبدوي التشادي والذي تم إرساله إلى أوزو لاعتقال حقي عاد بخفي حنين. واعترف الحاكم، طاهر باركيه، وعدد من الضباط، بالرغم من تأييدهم لاعتقال حقي، بأنه لا يمكن تنفيذ هذا الأمر خارج برداي، وخصوصا في أوزو، معقل حقي[136]. وفي مايو/ أيار 2016، وبعد محاولة جديدة لتجميع اتباعه في برداي، اضطر حقي إلى الهرب إلى ليبيا بسبب أمر اعتقال جديد صدر بحقه.

ويصف أحد سياسي التيدا كيف أن ارزي باركيه وتوماغرا ككل "التزموا الصمت في البداية ثم استفاقوا" كرد فعل على التهديد الذي يمثله حقي. وما بين 5 إلى 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، تم عقد اجتماع معاكس في زوار، معقل توماغرا، كرد على اجتماع برداي. وشارك في الاجتماع عدة مئات من الناس، بمن فيهم حاكم تيبستي، والوزير الذي يمثل المنطقة[137]. وجاء العديد من المشاركين من ليبيا، وخصوصا دردي التيدا الليبية، غودينو ماينا، المعروف باسم الشيخ زيلاوي. وكان الهدف الرئيسي من هذا الاجتماع هو التأكيد على قيمة "تقاليد" التيدا، وبالتالي، وبشكل ضمني، تأييد ارزي باركيه كدردي ونزع الشرعية عن حقي. ولاحقا في نوفمبر/ تشرين الثاني، سافر ارزي إلى ليبيا لحل خلاف مميت بين التيدا هناك. ولذلك فقد قدم نفسه كوسيط (الوظيفة التقليدية للدردي) وأكد على أن صلاحيته تتجاوز الحدود (أي بعيدا عن الدولة التشادية). وقد أجج هذا الصراع العداوة بين لجنة أمن القطرون التي عينت نفسها بنفسها، وهي ميليشيات من التيدا الليبية تم تشكيلها لضمان أمن منطقة القطرون، مع مجموعة من التيدا المسلحين غالبيتهم من النيجر قاموا بوضع نقاط تفتيش في المنطقة وكانوا يجمعون الضرائب من المسافرين. وتسببت المناوشات بين الطرفين بمقتل 10 أشخاص، سبعة منهم من قطاع الطرق وثلاثة من اللجنة الأمنية.

وقرر فريق الوساطة التابع للدردي أن أهل كل ضحية سيحصلون على دية، ولكن دون الاعتراف بحق "غير النظاميين" في الدية في المناوشات المستقبلية بين "الجماعات غير النظامية" و"وحدة غير نظامية" (في هذه الحالة، لجنة أمن القطرون). ومن باب المفارقة، يبدو أن تحدي أحمد حقي أجبر الدردي على الانخراط شخصيا وبشكل أعمق في حل مشاكل مجتمع التيدا- الأمر الذي فسره أحد مثقفي التيدا بقوله أن "حقي يتيح للدردي فرض نفسه" [138].

وفي يناير 2016، قام حقي ببعثته الخاصة إلى ليبيا وسافر إلى مصراتة، حيث التقى بحسين بن حميدة، أحد مدراء الميناء، وأحد قادة الألوية في مصراتة الذي يقال أنهم يعادون الحكومة التشادية[139]. ويدعي حقي وجود عدد هائل من المؤيدين له بين التيدا الليبيين، وخصوصا شباب مدينة مرزق وقلة من رجال الأعمال الأثرياء. ويقال أن بعض التجار الذين يتحدث عنهم باعتبارهم من مؤيديه وممولية متورطون في تجارة تهريب المخدرات[140].

وفي الماضي، تنافست الحكومات المختلفة في تشاد وحكومة القذافي على دعم الدردي، وحاول عدة مرشحين للرئاسة الحصول على دعم احدى الدولتين. ومنذ عام 2011، فإن انقسام ليبيا إلى عدة مراكز قوة يوفر فرصا وموارد أكثر لرجال الأعمال السياسيين- الاقتصاديين الجدد. وعلى عكس توفر الموارد النسبي في جنوب ليبيا، فإن المستوى المتدني للتنمية في شمال تشاد يوفر أرضا خصبة لظهور رجال الأعمال عبر الحدود.

30 مليار فرنك وسط إفريقي لتنمية تيبستي: فرصة ضائعة

بالنسبة للناس في تيبستي، وكذلك بالنسبة لغالبية مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، فإن تنمية المنطقة كان ينبغي أن يكون المكسب الرئيسي لعملية السلام الطويلة. وتعزز هذا الطموح، والذي كان أحد الدوافع وراء محادثات السلام في عام 2005، بالتعهد الذي قدمه الرئيس ديبي. فخلال زيارة إلى برداي في عام 2009، وعد الرئيس بتقديم تمويل غير عادي تصل قيمته إلى 30 مليار فرنك (60 مليون دولار في ذلك الوقت) إلى تيبستي خلال فترة 3 سنوات لتمويل التنمية في حال ألقى آخر المتمردين سلاحهم[141].

وفي يونيو/ حزيران 2010، أكدت الحكومة نيتها الإفراج عن هذه الأموال، بعد وقت قصير من انتهاء عملية التسريح التي قادها كوكوني عويدي. وتم إنشاء "وحدة تنسيق وتنفيذ" لاختيار المشاريع بالشراكة مع المديرية العامة للأعمال والمشاريع الرئاسية

واسعة النطاق. ومن أجل الحصول على موافقة المجتمعات المحلية، قامت الحكومة بتعيين لجنة توجيهية من الشخصيات البارزة في تيبستي للإشراف على الوحدة وتحديد أولويات منح العقود للشركات التي يملكها السكان الأصليون في تيبستي. وترأس هذه اللجنة محمد أبا علي صلاح، الذي كان في حينها وزيرا للخدمة المدنية وممثل تيبستي في الحكومة المركزية. وتم منح منصب نائب الرئيس إلى دوسا إدريس ديبي، ابن الرئيس ديبي، الذي كان مسؤولا عن المديرية العامة للأعمال والمشاريع الرئاسية واسعة النطاق والعضو الوحيد في اللجنة الذي لم يكن من تيبستي. وشمل الأعضاء الآخرون حاكم المنطقة واثنان من أعضاء البرلمان من تيبستي ومنسق الوحدة ورئيس مقاطعة زومري والدردي ازري باركيه[142]. وحددت الوحدة عددا من الجوانب ذات الأولوية، بما فيها إزالة الألغام ومد الطرقات والإنشاءات والترميم والمياه والصحة والتعليم[143]. وبدأت أولى المشاريع في عام 2011.

وحتى عام 2012، أتاحت هذه الأموال إطلاق عدة مشاريع، شملت إنشاء أو إعادة تأهيل المكاتب والبيوت للإدارة، ومستشفى في برداي وعدة مراكز صحية في خمسة قائمات مقام من أصل سبعة، وعدة مرافق تعليمية وحفر آبار وإنشاء برج مياه في برداي[144]. ولكن بشكل عام، يبدو أن الأولويات حولت التركيز ببطء على إنشاء المباني، وخصوصا الإدارية منها، مما أضر بالمشاريع التنموية. فعلى سبيل المثال، تم إيقاف مشاريع بناء السدود التي كان من الممكن أن تساعد في تربية الحيوانات والمشاريع الزراعية البسيطة لصالح المباني التي لم يكن مخططا لها في الأساس.

وحتى الآن، لا يزال عدد كبير من المشاريع التي تعتبر على الأرجح أكثر أهمية من المشاريع القائمة غير مكتملة أو غير مستخدمة بسبب الأخطاء في المفهوم والتنفيذ السيء وقلة المواد أو العمال أو قلة الطلب على مشاريع بنية تحتية من هذا النوع. وتشمل أبرز المشاريع غير المستخدمة المدارس الثانوية في برداي وزوار، ومكاتب عاملة وقائمة مقام زوار، والمخيم السياحي والمستشفى في زوار. وفي المستشفى، كما هو حال معظم المراكز الصحية، فإن المعدات الطبية التي كان من المزمع تقديمها لم تصل أبدا. وتشمل المشاريع غير المنتهية الناجمة عن إخفاق الدولة في تقديم جميع الأموال المطلوبة مشروع برج مياه زوار، والمركز الصحي في يبي- بو، ومكاتب قائمة مقام ومساكن قائمي المقام في يبي- بو وزومري وأوزو، ومباني إدارية أخرى في برداي، والطريق من يبي- بو إلى مسكي (والتي تم تخصيص مبلغ لها يزيد على 4 مليارات فرنك (6.8 مليون دولار)، ومباني سكنية اجتماعية في برداي وزوار. وبعض

المشاريع لم ترى النور أساسا مثل المكاتب والمساكن لقائم مقام برداي والآبار وأبراج المياه في برداي وزومري ويبي- بو[145].

جزء من المصاعب كان ناجما عن حقيقة أن العديد من الشركات حصلت فقط على دفعة أولية، تبلغ 30% من التكلفة المتفق عليها للمشاريع، ولكن دون الحصول على الدفعات المتبقية. وتفيد التقارير أن منح ما يعتبر على الأرجح عددا كبيرا من العقود ودفع الدفعات الأولية المطلوبة أتاح الفرصة للاحتيال من قبل الشركات الوهمية التي تم إنشاؤها للحصول على العقود المعنية[146]. كما أن العملية أدت إلى زيادة الديون بين رجال الأعمال الذي استثمروا أموالهم الخاصة التي تفوق ما حصلوا عليه من دفعات أولية. وقال أحد رجال الأعمال الذي اضطر إلى إيقاف مشروع حصل عليه أنه وبمجرد حصولهم على الدفعة الأولية، قامت عدة شركات باستثمار مبالغ كبيرة تفوق مبلغ الدفعات الأولية، قبل إيقاف مشاريعهم في نهاية المطاف.

وأدت المشاكل التي نجمت خلال تنفيذ البرنامج إلى خروج المجتمعات المحلية في مظاهرات. وتركز الإنتقاد تحديدا على الأولويات التي منحت لمشاريع مختلفة، وسوء إدارة الأموال والافتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بإجراءات منح العقود. وصرح أحد رجال الأعمال الذين حصلوا على عقود بأن اللجنة قدمت له عقدا "دون أن يحاول الحصول عليه"، على الأرجح من أجل الحد من "طموحاته السياسية"[147]. ولم يقتصر الجدل حول مبلغ 30 مليار فرنك على تيبستي، بل وصل إلى انجمينا وكان موضوعا للعديد من المقالات في الصحافة التشادية. وكررت هذه المقالات الاتهامات الموجهة لأعضاء اللجنة التوجيهية بسوء الإدارة والاحتيال (Abba Garde, 2015). ورفضت اللجنة هذه الادعاءات ونسبت المشاكل إلى قلة الفهم بين المجتمعات المحلية خيبة أمل رجال الأعمال الذين لم يحصلوا على عقود[148].

وتم عرض شكاوى السكان المحليين، التي طرحها بشكل رئيسي مجموعة من شباب التيدا بدعم من الدردي، على الرئيس ديبي في يونيو/ حزيران 2012. وتكرر هذا الأمر في سبتمبر/ أيلول بمناسبة زيارة رئيس الدولة لتيبستي، بعد أن قام المتظاهرون بمحاصرة عدد من المشاريع. ولم يستطع الرئيس تجاهل استياء السكان، ولكنه لم يكن قادرا على العثور على بديل لقيادة اللجنة التوجيهية[149]. وبعد مشاورات مع الشخصيات البارزة والمجتمعات المحلية، قرر حل اللجنة التوجيهية وتحويل الأموال المتبقية- حوالي 20-9 مليار فرنك (34-15.3 مليون دولار)- إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط. وخصصت الوزارة جزء من لمباني المساكن الاجتماعية التي تم إنشاؤها وفقا للنموذج الليبي- حوالي 100 وحدة للعائلات الفقيرة في برداي و135 وحدة أخرى في زوار.

وتم القيام بجولات تفتيشية من قبل 4 أعضاء من البرلمان من المنطقة وبعثة سيطرة مؤلفة من أعضاء من إدارة المديرية العامة للأعمال والمشاريع الرئاسية واسعة النطاق في عامي 2013 و2014 على التوالي، وتبين وجود عيوب في البناء في العديد من المشاريع (Abba Garde, 2015) [155].

الإطار 4: مدارس جديدة وطلاب قلائل ولا وجود للمدرسين فعليا

كانت أهمية المشاريع المختارة وفائدتها محط نقد موجه إلى اللجنة التوجيهية، بما في ذلك بناء وترميم المدارس الابتدائية في مختلف قائمات المقام ومدرستين ثانويتين في برداي وزوار. ويصر العديد من مراقبي التيدا على أن هذه المشاريع غير مفيدة في ضوء العدد المتدني لطلاب المدارس في تيبستي، وخصوصا المستوى الثانوي؛ وقلة الكثافة السكانية؛ وحقيقة أن العديد من طلاب المدارس في السنوات الأخيرة، وخصوصا المستوى الثانوي، قد تركوا المدارس وذهبوا للتنقيب عن الذهب[150]. وفي أوزو، على سبيل المثال، فإن 10 طلاب فقط ذهبوا إلى المدرسة الثانوية في عام 2016-2015، وجميعهم كن من الفتيات. أما الذكور من ذلك العمر فجميعهم انضموا إلى المشاركين في حمى الذهب، كما فعل 50 طالبا من يبي- بو في عام 2015-2014 [151]. وفي غورو، تراجع الالتحاق بالمدارس الثانوية من 142 إلى 70 طالبا، 36 منهم كن من الفتيات [152].

ووفقا لأقوال النقاد، تُظهر المشاريع التعليمية أوجه القصور في البرنامج التنموي الذي يركز على بناء البنية التحتية بدلا من تقديم خدمات طويلة الأمد. وبعيدا عن قلة الطلاب، واجهت تيبستي أيضا نقصا دائما في المدرسين. وهذا الأمر ناجم عن 3 عوامل وهي: عدم كفاية تعيينات وزارة التربية، ورفض المدرسين المتكرر لتعيينهم في مناطق نائية، وقلة عدد التيدا الذين يمتهنون التعليم[153]. وادعى موظف مدني تم تعيينه في تيبستي أن:

> الوحيدون الذين يفرحون بالتعيين في تيبستي هم الشرطة وموظفو الجمارك لأن القرب من الحدود الليبية يوفر لهم فرصا للثراء على المستوى الشخصي (من خلال تحصيل رسوم غير قانونية على النقليات) أكثر من أي مكان آخر في الدولة[154].

ولجعل الأمور أسوء، فإن المدرسين الذين يقبلون بالتعيين في تيبستي يصلون بعد فترات تأخير طويلة، مما يؤخر بداية السنة الدراسية.

ونتيجة اهتمامها بضمان عمل المدارس بالشكل الصحيح، فإن مجتمعات تيبستي، كما هو حال المجتمعات في المناطق الأخرى من تشاد، تحملت جزءا من مسؤوليات الدولة. وفي العديد من المحليات، قام أهالي الطلاب بعمل جمعيات لجمع التبرعات التي تمكنهم من توظيف مدرسين إضافيين والدفع لهم وتغطية مصاريف تنقلاتهم إلى تيبستي وتوفير الطعام والحطب لهم.

وفي حين تتيح المبادرات المحلية استمرار الخدمات، فإنها غير كافية لإطلاق عملية تنموية كافية أو إعادة بناء مواقع ومشاريع تم هجرها بعد مشروع "30 مليار". ومن حيث التعليم، فإن المدرسين الذين تدفع لهم المجتمعات المحلية لا يكفون لعكس هجرة شباب التيدا، الذين يلتحق العديد منهم بمدارس في فايا أو انجمينا أو (أعداد كبيرة) في ليبيا.

وابتداء من أواسط عام 2014، أدت الأزمة الاقتصادية وإعادة توجيه الموازنة الوطنية لتمويل العمليات العسكرية (مثلا، في مالي ضد جماعة بوكو حرام) إلى انقطاع التنمية المبدئية في تيبستي. وتمثل المشاريع المهجورة المنتشرة في تيبستي تذكيرا صارخا بالفرصة الفاشلة التي تحول لها مشروع "30 مليار". وبالرغم من بعض النتائج الإيجابية الناجمة عن بعض الاستثمارات الضخمة، فإن البرنامج التنموي لم يتمكن من تلبية توقعات أو احتياجات مجتمعات تيبستي. وترك هذا الأمر غصة في حلق المجتمعات المحلية نتيجة فوضى سوء الإدارة، وشعورا بضياع فرصة لن تتكرر على الأرجح[156].

ولقياس الطبيعة والحجم الاستثنائي للمبالغ المخصصة للبرنامج، فلا بد من التفكير فقط في الإيرادات المباشرة لمحافظة تيبستي، والتي تقدر بحوالي 80 مليون فرنك (136 الف دولار) شهريا من الإيرادات الجمركية. ويعتبر مشروع "30 مليار" مثالا صارخا على سوء الممارسات الإدارية للحكومة. وهو يوضح أيضا تفوق المصالح الفردية على المصالح المجتمعية في مجتمع التيدا الذي يبدو أقل توحدا وشمولية مما يرغب بأنيظهر به للعالم الخارجي.

5- ذهب بلا حدود: حمى الذهب في أراضي التيدا

التحول إلى الثراء من السودان إلى الجزائر

ما بين عامي 2011 و2013، وقعت سلسلة من اكتشافات للذهب في الساحل والصحراء في هلال يمتد من السودان إلى جنوب الجزائر. وكان لحمى الذهب التي وقعت في شمال دارفور وثم في مناطق التيدا في تشاد وليبيا والنيجر تأثير هام على السكان المحليين والجهات المسلحة في شمال تشاد وجنوب ليبيا وغرب السودان.

وأدت المنافسة للوصول إلى الثروات الجديدة أحيانا إلى صراعات عنيفة، ولكن الذهب شكل أيضا مصدر دخل جديد للمجتمعات الفقيرة. ومن بين أمور أخرى، فقد منع الذهب أو أبطئ وتيرة رحيل السكان المحليين أو انخراطهم في النشاطات المسلحة.

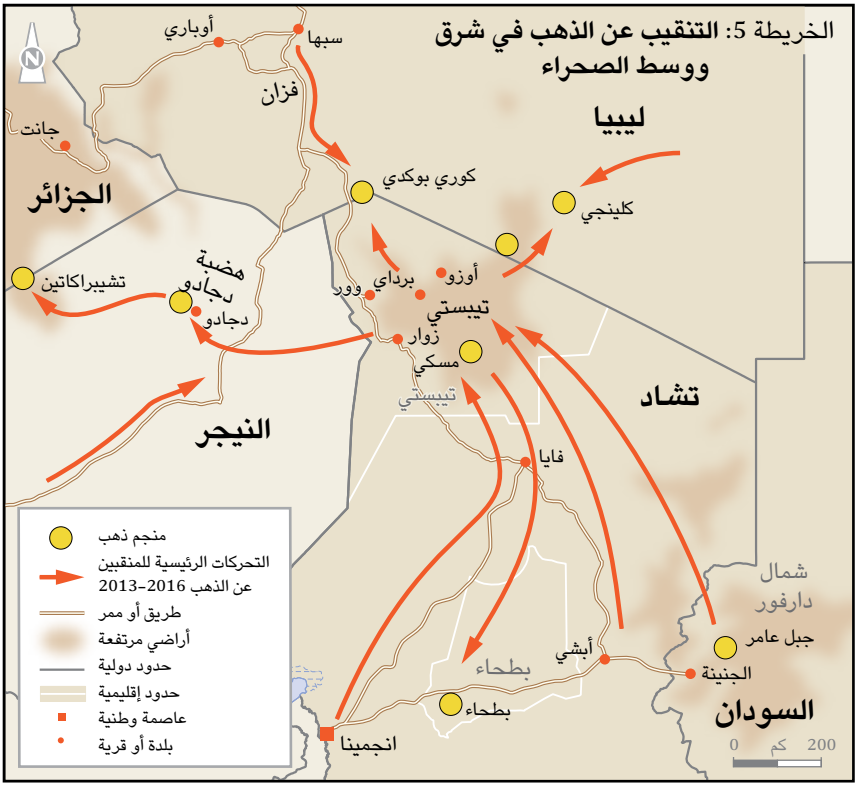

تنقيب شبه آلي عن الذهب في شرق تشاد. يونيو/ حزيران 2016.
© جيروم توبيانا

وكان أول مركز لاكتشافات الذهب هو جبل عامر، وهو منجم ذهب ضخم في شمال دارفور، وعمل فيه حوالي 100 ألف منقب عن الذهب في عام 2012 (Tubiana, 2014). وبعد ذلك أصبح مسرحا للصراعات بين ميليشيات الجنجويد من مختلف القبائل العربية مما تسبب بمقتل وتهجير حوالي 150 ألف نسمة. ومنذ عام 2013، أصبح الموقع بشكل رئيسي تحت سيطرة ميليشيات عرب المحاميد بقيادة موسى هلال وزعماء حرب مستقلين آخرين. وفي حين سمحت هذه الميليشيات رسميا للمنقبين عن الذهب من القبائل الأخرى بالعمل في الموقع، فإن أساليبهم اللصوصية لم تشجع الكثيرين على التنقيب عن الذهب (Tubiana, 2014; 2017, p. 9). ويوضح منقب من البيري عمل في الموقع قبل الصراعات ومن ثم عاد بعد توقفها في النصف الثاني من عام 2013 قائلا "أن جميع مواقع الذهب الجيدة تحت سيطرة الجنجويد، وإذا عثرت على الكثير من الذهب فإنهم يأخذونه منك". وفي حينها، انتشر الخبر في السودان بأن مدينة ذهب جديدة (إل دورادو) قد تم اكتشافها في تيبستي[157].

ومنذ مطلع عام 2012، سمع المنقبون الذين ذهبوا للعمل في دارفور عن الذهب المكتشف في تيبستي وقطعوا الحدود إلى هناك. ويقول أحد سكان الحدود بين تشاد والسودان "في نهاية 2012، عاد الفوج الأول منهم، وأضاف:

> كان لديهم سيارات جديدة. ولم أصدق ذلك، لكنني التقيت بزميل دراسة غادر تيبستي إلى الحدود السودانية، حيث كان ينوي بيع الذهب الذي عثر عليه. وقد أراني الذهب وذهبت أنا أيضا إلى (حقول الذهب) [158].

وغادر آخرون إلى تيبستي بعد صراعات جبل عامر في بداية عام 2013. وفي ذلك العام، فإن اكتشافات الذهب في دار سيلة جنوبي شرقي تشاد على يد المنقبين المخضرمين الذين عملوا في جبل عامر جذبت أيضا عدة آلاف من المنقبين من دارفور وشرقي تشاد، بما في ذلك اللاجئون من دارفور. ولكن نظرا لوجود الذهب على أعماق كبيرة تحت الأرض، فإنهم سرعان ما غادروا مجددا إلى المواقع الواعدة في تيبستي (Tubiana, 2016b) [159].

وجمعت حمى الذهب في منطقة مسكي تحديدا آلافا من التشاديين والسودانيين، بمن فيهم الدارفوريون. وكان هؤلاء عادة أكثر خبرة من غيرهم، إلى جانب معرفتهم بطرق التنقيب شبه الآلية في جبل عامر ومعدات التنقيب التي بحوزتهم، وخصوصا كاشفات المعادن[160].

وفي عام 2013، أدت زيارة وزير المعادن التشادي، عمر آدم سيني، إلى الموقع إلى تعزيز حمى الذهب، تماما كما حدث قبل بضعة أشهر في جبل عامر. وانتشرت الاكتشافات على جانبي الحدود التشادية- الليبية، وخصوصا في منطقة كوري بوكدي بين وور وأوزو والقطرون.

وظهرت بلدات تضم آلاف السكان في وسط الصحراء على جانبي الحدود. وقام أصحاب الصهاريج بتوفير المياه من ليبيا، في حين جاء الطعام والمولدات وكاشفات المعادن والزئبق ومعدات التنقيب الأخرى بشكل رئيسي من السودان وليبيا. وعلى الجانب الليبي من الحدود، بدا أن غالبية المنقبين جاؤوا من تشاد، رغم أنهم لم يكونوا من التيدا بالضرورة. وامتلك التيدا، على نحو مشابه للبيري في تشاد والسودان، غالبا مركبات تنقل فرق التنقيب إلى مواقع التنقيب مقابل حصة من الذهب المكتشف. كما كانوا يؤجرون أو يبيعون معدات التنقيب من ليبيا ويتاجرون بسلع أخرى بما في ذلك المركبات والطعام، إضافة إلى احتكارهم لموارد الماء. وفي عامي 2015-2014، بلغ سعر برميل الماء بسعة 200 لتر 1.5-1 غرام من الذهب[161]. وعلى الجانب الليبي من الحدود، كانت المنطقة تحت إدارة لجنة تمثل المجتمعات المختلفة العاملة في حقول الذهب. وتم السيطرة على طرق الوصول من قبل ميليشيات التيدا الليبية، التي فرضت أحيانا ضرائب على المنقبين والتجار.

وإلى الشرق من كوري بوكدي، تم اكتشاف مواقع أخرى في كلينجي وازري، وفي انيدري عيوروم وانيري كهبور، والتي تقع أيضا على جانبي الحدود التشادية – الليبية. وكان العاملون بشكل رئيسي من تشاد والسودان. كما شارك التيدا من تشاد وليبيا، بما في ذلك أفراد من ميليشيات التيدا الليبية، والبيري من تشاد والسودان. وبعد طردهم مبدئيا على يد الجيش التشادي في سبتمبر/ أيلول 2013، انتقل المنقبون من مسكي إلى تلك المواقع[162].

ومن تشاد، تابع العديد من المنقبين طريقهم إلى ليبيا، وكذلك إلى دجادو (براو) في شمال شرق النيجر، وهي أيضا منطقة للتيدا. وفي بداية عام 2014، كانت الاكتشافات هناك أكبر والأمن أفضل. وجذبت حقول الذهب النيجرية آلاف المنقبين من جميع أنحاء النيجر؛ وتشاديين من جميع العرقيات؛ والتيدا من الدول الثلاث؛ والطوارق من النيجر والجزائر وليبيا؛ والبيري والعرب من تشاد والسودان[163]. ويقول أحد المنقبين ممن تتركوا النيجر:

> كانت حياتنا مقسمة إلى 3 أجزاء؛ العمل والصلاة والنوم. فعندما تبحث عن الذهب، فإن كل شيء يهدف إلى غاية واحدة هو أن تصبح ثريا [164].

ومن دجادو، تابع البعض أيضا إلى الغرب باتجاه تشيبراكاتين في أرض الطوارق على الحدود الجزائرية، بل ودخلوا أيضا إلى المناطق الجزائرية. غير أن التنقيب هناك عن الذهب كان خطيرا، حيث قام سلاح الجو الجزائري بقصف المنقبين وقامت القوات

البرية باعتقال عدة مئات منهم. ويتذكر أحد المنقبين الذي خرقوا الحظر الجزائري ما حصل بقوله "لقد كنا نعمل في الليل، ثم نعبر الحدود لنعود ونقضي النهار في النيجر بعيدا عن مدى الطائرات".

وفي أواسط عام 2014، حاولت السلطات النيجرية إقامة سيطرة إدارية على منطقة دجادو المكتظة أصلا، مجبرة المنقبين الأجانب (بالغالب تشاديون وسودانيون) على العودة إلى أوطانهم[165]. وعاد العديد إلى تشاد. غير أن رواسب الذهب التي يسهل الوصول إليها بدأت تنضب تدريجيا في تشاد وأصبحت المنافسة على العثور على حقول الذهب شرسة (Tubiana, 2016a; Sudan Tribune, 2016) [166].

مدينة الذهب في تيبستي

بمجرد انتشار الشائعات عن وجود الذهب في أواسط عام 2012، قام السكان المحليون سريعا بامتلاك كاشفات معادن متنقلة وبدأوا بجمع الحجارة التي تحتوي على الذهب. وكانت هذه الحجارة في البداية متوفرة بكميات كبيرة على السطح، وخصوصا في منطقة مسكي في قائمة مقام يبي- بو. ولكن عددا من المناطق، وخصوصا قطاع أوزو، كانت مغطاة بالكثير من الأنقاض المعدنية بحيث كان من الصعب استخدام كاشفات المعادن هناك، إلى جانب الأرواح التي حصدتها الألغام من بين المنقبين[167].

من حيث المبدأ، حظرت الحكومة التشادية التنقيب عن الذهب وطردت آلاف المنقبين من تيبستي، غير أن بعضهم استمر في التنقيب سرا عن الذهب. نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
© جيروم توبيانا

وانتشرت أخبار الاكتشافات سريعا، ومنذ عام 2013 شهدت المنطقة تزايدا في تدفق المنقبين. وفي البداية، لم يعارض مجتمع التيدا وجودهم، حيث كانوا يعتقدون أنه ليس من حقهم المطالبة بمورد سخي وغير متوقع. ولكن في مسكي، قام زعيم محلي بفرض رسوم على استخدام بئر ماء من قبل المنقبين الذين ليسوا من التيدا أوالدازاغارا [168].

وبين عامي 2013 و2014، وفي قمة حمى الذهب، كان المنقبون في تيبستي موجودين بشكل رئيسي في مسكي وكوري بوكدي ووور وأوزو وزوار. وكانت جميع العرقيات في شمال تشاد حاضرة، إلى جانب عدد كبير من السودانيين. وشمل السودانيون البيري والعرب وغير العرب الآخرين من عابري الحدود مثل المساليت. كما كان أشخاص من دول أخرى (بما في ذلك الليبيون والنيجريون والموريتانيون) حاضرين هناك أيضا، ويعملون بشكل رئيسي لدى زعماء من التيدا أو البيري من تشاد والسودان[169].

وكانت غالبية الفرق تتكون من حفنة من الرجال (بين 10 و 20 لكل مركبة)، ويقدم كل منه مساهمة محددة إما عينية (على سبيل المثال، سيارة أو كاشف المعادن) أو بالعمل البدني. ويتم تقسيم الذهب الذي يتم العثور عليه إلى ثلاثة أقسام عموما. ثلث يذهب إلى مالك السيارة، وثلث لصاحب كاشف المعادن، والثلث الأخير يتم تقسيمه بين العمال. وفي مواقع التنقيب، كان الذهب يستخدم مباشرة كعملة لدفع ثمن الخدمات (مثل إصلاح المركبات) أو لشراء المركبات. وبالمقابل، تم بيع الذهب في جنوب ليبيا أو تشاد، في حقول الذهب نفسها، وفي زوار أو فايا أو أبشي أو انجمينا.

وفي حقول الذهب في تيبستي، تراوحت أسعار غرام الذهب بين 15.000 فرنك و19.000 فرنك (32–25 دولار) في الفترة ما بين عامي 2014 و2015 [170]. وفي فايا، حيث تواجد ما يقرب عن 20 مشتري من انجمينا وشرقي تشاد عام 2015، بيع غرام الذهب بسعر يتراوح بين 15.000 و 19.500 فرنك (33–25 دولار) وتمت إعادة بيع الذهب في انجمينا بسعر يتراوح ما بين 15.000 و23.000 فرنك (39–25 دولار) للغرام بين عامي 2013 و2015. وفي ليبيا تراوحت الأسعار عموما بين عامي 2012 و2015 بين 50 – 70 دينار ليبي (49–35 دولار) للغرام ووصلت في أقصاها إلى 95 دينار ليبي (66 دولار)، اعتمادا على جودة المعدن وتقلبات الأسواق العالمية. وكانت الأسعار أعلى منها في تشاد ولكن مخاطر الرحلة كانت أكبر أيضا.

وتمت إعادة بيع الذهب التشادي في السودان أيضا، ولكن ليس دون مخاطر، ومقابل أسعار لم تكن أعلى بالضرورة- في أغسطس/ آب 2015، بلغ سعر غرام الذهب 280

جنيه سوداني (45 دولار) في تاين على الحدود التشادية- السودانية. وفي الواقع، يبدو أن جزءا كبيرا من الذهب المكتشف في دارفور قد تم تهريبه وإعادة بيعه في تشاد أو ليبيا. ومن المعتقد أن معظم الذهب المستخرج من تيبستي قد تم إعادة بيعه في الأسواق العالمية بعد تصديره إلى بازارات دبي، وغالبا دون التصريح عنه للجمارك ودون دفع ضرائب التصدير[171].

وفي تيبستي، ظل التنقيب عن الذهب غير رسمي بالكامل ولم يولد إيرادات للخزينة العامة التشادية. وكان هذا الأمر مناقضا للنظام الذي اتبعه السودان، الذي قام بشراء الذهب بأسعار تفوق قليلا الأسعار العالمية لمنع التصدير غير الشرعي ولبناء الاحتياطيات الوطنية لضمان إمكانية وصول الدولة إلى العملات العالمية (Tubiana, 2017, p. 9) [172].

وفي غالبية المنطقة، كانت مواقع التنقيب تدار بطريقة رسمية إلى حد ما من قبل المنقبين أنفسهم. فكوري بوكدي – تشاد، مثل كوري بوكدي- ليبيا وكلينجي وجبل عامر كانت تدار من قبل لجنة متعددة العرقيات. وفي عامي 2014 و2015، ترأس شخص من البيري لجنة كوري بوكدي – تشاد، الأمر الذي يعكس أهمية هذا المجتمع بين المنقبين، بوجود نائب من التيدا الليبيين وأعضاء آخرين يمثلون المجموعات العرقية الأخرى في تشاد الموجودة في الموقع. وبالتالي حظي المنقبون من التيدا على تمثيل في هذه اللجان، ولكن هذا الأمر لم يكن كافيا لمنع النزاعات بين المنقبين والسكان المحليين[173].

وتدريجيا، تحول موقف مجتمع التيدا المرحب في البداية بالمنقبين الأجانب إلى حنق بسبب تزايد عددهم. وشهدت تيبستي تدفقا للمنقبين تراوح عددهم ما بين 25 ألفا (بما يعادل عدد السكان المحليين تقريبا) إلى 150 ألف رجل[174]. وفي عام 2013، وصلت حوالي 600 مركبة وما يقارب من 40 ألف منقب إلى منطقة مسكي، التي لا يتجاوز تعداد سكانها 300 عائلة[175]. ويقول أحد المنقبين "لقد كنا قريبين جدا من بعضنا بحيث كانت كاشفات المعادن تسبب تشويشا على بعضها البعض"[176]. وتقدر السلطات العسكرية وجود ما يقارب من 40 ألف منقب في الجزء التشادي من كوري بوكدي في أواسط عام 2015 (Tubiana, 2016a) [177].

وساهمت عدة عوامل في تدهور العلاقات بين التيدا والمنقبين. وشملت هذه العوامل المنافسة على الموارد الضئيلة في مناطق التنقيب، وخصوصا الماء، والتأثير السلبي لوجود آلاف من الرجال ومئات من المركبات على البيئة والماشية؛ والاستخدام غير المسؤول للسيانيد والزئبق لفصل الذهب عن باقي العناصر الموجودة في الحصى؛

وأحيانا التوترات العنيفة بين الجماعات المنقبة عن الذهب، والتي غالبا ما كانت مسلحة. كما أن قطع الأشجار وهروب الجمال وموت الحيوانات البرية (غزال دوركاس) التي مُنعت من الوصول إلى المراعي والمياه، إضافة إلى تلوث المياه كانت أيضا سببا في المشاكل[178].

وشعر التيدا بأنهم ضحايا غزو، في حين تم اعتبار موقف السلطات السلبي في البداية علامة على التواطؤ مع المنقبين. وطلبت المجتمعات المحلية من السلطات ترحيل المنقبين، وخصوصا من مسكي في أواسط عام 2013 ومن جزيندو في نهاية ذلك العام. وفي سبتمبر/ أيلول 2013، قام الجيش بطرد آلاف المنقبين من منسكي وثم قام بطرد آخرين من جزيندو في مطلع عام 2014. وعندما قام الجيش التشادي بطردهم من المناطق القريبة من الحدود الليبية، قام المنقبون ببساطة باللجوء إلى المناطق الليبية من أجل العودة إلى تشاد فيما بعد[179].

وبشكل لا مفر منه، وصلت التوترات إلى حد سلسلة من المواجهات المسلحة بين مجتمعات التيدا والمنقبين من خارج المنطقة. ووقعت أولى هذه المواجهات في منطقة أوجي في أغسطس/ آب 2014.

الصراعات حول الذهب

أدى التعايش الصعب بين مجتمعات التيدا والمنقبين إلى وقوع حوادث مستقلة ومعارك منظمة قتل فيها أشخاص من كلا الطرفين. وأدى عاملان آخران كذلك إلى تصعيد التوترات وهما تسليح الأطراف على الجانبين من ناحية، وعدم قدرة السلطات على فرض حظر التنقيب عن الذهب الذي أصدرته الحكومة التشادية في أوائل ديسمبر/ كانون الأول 2013 من ناحية أخرى. وأكد التيدا والمنقبون الآخرون وجود أسلحة (خصوصا البنادق الهجومية، وبدرجة أقل، الأسلحة الثقيلة) لدى كلا الطرفين.

وأدت الفوضى في ليبيا والتي بدأت في يوليو/ تموز 2011 إلى تزايد تداول الأسلحة في المنطقة. ورغم أنه من المستحيل تقدير كميات الأسلحة التي تم نقلها من ليبيا إلى تشاد بعد عام 2011، فإن عدة شهود، بمن فيهم المسؤولون التشاديون، يؤكدون أن الإطاحة بالقذافي زادت من تسليح مجتمع التيدا، مع انتشار مخزونات جديدة من الأسلحة الفردية (خصوصا الكلاشنكوف والبنادق الهجومية من نوع (FAL)) في مختلف أنحاء المنطقة من مخزونات الأسلحة الليبية المنهوبة[180].

وعلى نحو مماثل، فإن العديد من المنقبين الذي جاؤوا إلى تيبستي منذ عام 2012 وما بعد ذلك جاؤوا مسلحين من أجل حماية أنفسهم. وقدّر قائد عسكري أنه قد

تم ضبط حوالي 600 قطعة سلاح، غالبيتها من الأسلحة الصغيرة، في تيبستي في عام 2015، وخصوصا من المنقبين. ووفقا لأقوال مسؤول آخر، فإن الأسلحة التي تمت مصادرتها من المنقبين كانت بشكل رئيسي أسلحة صغيرة (خصوصا البنادق الهجومية الشبيهة بالكلاشنكوف) وبضعة رشاشات من عيار 12.7 ملم وقاذفات من نوع RPG. كما ادعى التيدا أيضا وجود مهربي سلاح بين المنقبين[181]. وحتى لو لم يكن توفر الأسلحة لدى كلا الطرفين سببا رئيسيا في الصراعات التي نشبت، فقد ساعد بكل تأكيد في تأزيم الموقف وجعل المواجهات أكثر دموية[182].

كما أدى ضعف الإجراءات التي اتخذتها السلطات التشادية بعد حظر نشاطات التنقيب عن الذهب في نهاية عام 2013 والموجات الأولى من المواجهات العنيفة بين المنقبين والمجتمعات المحلية إلى زيادة التوترات. وقد عزز هذا الأمر شعور مجتمع التيدا بالضعف وشجعه على الرد بعنف بسبب الافتقار إلى حماية الدولة.

قبور بعض ضحايا القتال بين المنقبين عن الذهب وميليشيات الدفاع عن النفس في تيبستي. وتسببت هذه المواجهات بمقتل العشرات من الناس. ديسمبر/ كانون الأول 2015.
© جيروم توبيانا

معركة أوجي، أغسطس | آب 2014

وقعت أول مواجهة بين المنقبين من البيري والسكان من التيدا في تشاد في قرية أوجي في أغسطس/ آب 2014. وتعتبر أوجي، التي تقع بين فايا وزوار، مركز تجمع للمنقبين التشاديين والسودانيين على الطريق إلى حقول ذهب دجادو (براو) في النيجر.

وفي أغسطس/ آب 2014، بعد فترة قصيرة من نهاية رمضان، أعطت السلطات النيجرية عدة مئات من المنقبين الأجانب (غالبيتهم تشاديون وسودانيون) دخلوا النيجر بطريقة غير شرعية مهلة 24 ساعة لمغادرة دجادو أو القيام بحجز مركباتهم ومعداتهم. ووفقا لأقوال عدد من المنقبين، كانت السلطات التشادية وراء هذا الإنذار النهائي حيث أخبرت السلطات النيجرية بأن المنقبين التشاديين يضمون مهربي مخدرات وأعضاء من جماعة بوكو حرام بين صفوفهم[183]. عندئذ غادر آلاف المنقبين التشاديين والسودانيين منطقة براو.

وبعد الموجات الأولى من المغادرين، بدأت السلطات النيجرية بمصادرة مركبات المنقبين غير المتعاونين. وفي الوقت نفسه، يقال أن التيدا المسلحين قاموا بمهاجمة المنقبين في سوق براو وقتل عدد منهم وسرقة ذهبهم وسلع أخرى وحث المتأخرين على المغادرة [184]. وربما كنوع من الانتقام، قام بعض المنقبين على الطريق بين الحدود التشادية- النيجرية بقتل اثنين من التيدا، أحدهما من أوجي، وسرقة مركبتهما. وردا على هذا، قامت مجموعة من التيدا بنصب كمين لقافلة تضم 9 مركبات لمنقبين يقودهم بشكل رئيسي منقبون من البيري كانت في طريقها شرقا باتجاه دردويني، إلى الجنوب من أوجي. وتسبب الكمين بمقتل اثنين من السودانيين وعودة القافلة إلى النيجر. وفي مطاردة ساخنة للقافلة، قام التيدا المسلحون بقاذفات من نوع RPG بتدمير مركبتين وقتل اثنين آخرين من المنقبين. وكان أفراد القافلة مسلحين فقط ببندقتين من نوع كلاشنكوف، ولكن عددا منهم كانوا متمردين دارفوريين من حركة التحرير والعدالة. وقد اتصلوا هاتفيا برفيق لهم كان قد ترك ليبيا ليدلهم على مخبأ أسلحة كان قد تركه في المنطقة الحدودية بين تشاد والنيجر.

وبالتالي أصبح المنقبون قادرين على تسليح أنفسهم بثلاثة بنادق كلاشنكوف وبندقية من نوع FAL وبندقية من نوع جرينوف وقاذفة قنابل من نوع RPG وكميات من الذخيرة. بعد ذلك عادت القافلة إلى طريق أوجي واشتبكت في معركة استمرت لعدة ساعات مع التيدا الذين هاجموهم سابقا. وخلال المواجهة الثانية، قُتل 6 منقبين

من البيري، وجميعهم كانوا أفرادا في جماعة معارضة مسلحة من دافور. وانتقاما لما حصل، قام المنقبون بنهب وحرق القرى في منطقة أوجي. ويقول أحد أفراد القافلة "لقد قتلنا ودمرنا كل ما وجدناه في طريقنا. وكان عدد منا ممن فقدوا أفراد من عائلاتهم غاضبين وقاموا بحرق المنازل والأشجار" (Tubiana, 2016a) [185].

وعندما وصلوا إلى قرية أوجي، قام المنقبون بسرقة بعض براميل الوقود ومركبة دفع رباعي قبل أن تتم مطاردتهم من قبل السكان المحليين ويهربوا باتجاه فايا. وقامت حوالي 40 مركبة تضم منقبين مسلحين بالمرور في القرية في اليوم التالي. وبعد مواجهة عنيفة أخرى، قيل أن المنقبين استمروا في طريقهم ونهبوا المحلات القليلة الموجودة في القرية واستولوا على براميل الوقود وعلى الطعام وأضرموا النار في حوالي 17 منزلا ومحلا، إلى جانب أشجار النخيل[186]. وتم نشر مفرزة من الجيش وأفراد من الشرطة ووكالة الأمن الوطني في أوجي منذ المواجهات الأولى، لكنهم بالكاد راقبوا المناوشات دون التدخل فيها. وفسر سكان أوجي هذا الأمر على أنه علامة على تواطؤ السلطات مع المنقبين [187].

لكن السلطات لم تبقى صامتة تماما. وبالفعل، فإن رد فعلها يظهر أن الرئيس ديبي كان مستعدا لاتخاذ إجراءات ضد المنقبين من البيري من أجل تجنب صراع أكبر بين جماعته والتيدا. وفي اليوم الأول من المواجهات، طاردت الطائرات المروحية التشادية المنقبين الهاربين نحو السودان وأطلقت النار على قافلة دون التسبب بوقوع ضحايا. وفي اليوم التالي، في فايا، حاول الجيش محاصرة المنقبين القادمين من أوجي. وتم إرسال تعزيزات تدعمها الطائرات المروحية إلى أوجي لمصادرة مركبات المنقبين وأسلحتهم. إضافة لذلك، ذهب الرئيس ديبي بنفسه إلى فايا بعد 4 أيام من القتال للإشراف على عمليات الاعتقال. وبالمجمل، يقال أن السلطات اعتقلت 600 منقب بين أوجي والحدود السودانية واحتجزت ما بين 300 إلى 400 مركبة، يقال أن عددا منها يعود إلى الجيش الوطني التشادي، إلى جانب كاشفات معادن وبعض الأسلحة وبعض الذهب[188]. وتدعي السلطات التشادية أنه قد تم ترحيل جميع المنقبين السودانيين بالقوة، ولكن يبدو أنه وبعد شهر من الاحتجاز، فقد تم اطلاق سراح من تم اعتقالهم دون أن يتم ترحيلهم. وتفيد التقارير أن عددا منهم عاد إلى حقول الذهب، بما في ذلك كوري بوكدي[189].

كما أدت مواجهات أوجي إلى ظهور عملية وساطة أهلية، شارك فيها الرئيس ديبي. ووفقا للقانون العرفي، فإن الجماعتين العرقيتين المشاركتين – التيدا والبيري- طالبتا

بتعويضات عن الخسائر التي تكبدتها بصورة دية، ولكنهم لم يتفقوا على عدد الضحايا. ورفض البيري في البداية دفع تعويض لضحايا التيدا الذين قتلوا في المناطق النيجرية.

وفي مواجهة هذه الآراء المتعارضة، قام الرئيس ديبي بالعمل على تشكيل لجنة وساطة في أواخر عام 2014. وترأس محمد أبا علي صلاح، الذي كان في حينها عضوا في المكتب السياسي لحركة الإنقاذ الوطنية، هذه اللجنة، كممثل عن التيدا. وتم تعيين اللواء محمد صالح إبراهيم، القائد العام للحرس الوطني والبدوي التشادي، وابن أخ ديبي، نائبا للرئيس وممثلا عن البيري. وكان الدردي ارزي باركيه عضوا أيضا في هذه اللجنة. وسافرت اللجنة إلى الموقع، وخَلُصَت إلى وجود 14 ضحية من البيري و2 من التيدا، وحددت دية مقدارها 20 مليون فرنك (34.000 دولار) لكل ضحية[190]. وتماشى هذا الأمر مع مبلغ الدية التقليدية ومقدارها 100 جمل عن كل ضحية، حيث تصل قيمة الجمل الواحد إلى 200 ألف فرنك (340 دولار).

ووفقا لأقوال محمد أبا علي صلاح، فإنه ومع نهاية عام 2015، تم دفع مبلغ الدية بأكمله من المساهمات التي، وعلى غير العادة، لم تكن فقط من التيدا من تشاد والنيجر وليبيا، بل ومن أفراد في انجمينا من شمال وغرب تشاد. ولكن تم لاحقا تعليق الدفع في أعقاب حوادث عنيفة جديدة تسعى لنزع الشرعية عن أي مطالبات مستقبلية [191].

مواجهات مسكي، يوليو / تموز 2015

وقعت أول عملية طرد للمنقبين من مسكي في سبتمبر / أيلول 2013. حيث قامت كتيبة الجيش الوطني التشادي التي ظلت في مسكي في حينها بإقامة نقطة تفتيش للسيطرة على المدخل الجنوبي للمنطقة. ولكن هذا الأمر لم يكن كافيا لمنع المنقبين، الذين عادوا بصورة غير شرعية في أوائل عام 2014. وعلى نحو مشابه، فإن الإجراءات المتخذة في أعقاب حوادث أوجي في أواسط عام 2014 لم تقف عائقا في وجه المنقبين، وبعد عدة أسابيع عادت حمى الذهب في تيبستي لنشاطها وبوتيرة متسارعة، وخصوصا في منطقة مسكي، مما أشعل فتيل توترات جديدة.

وفي ديسمبر / كانون الأول 2014، وقعت أول حادثة عندما طلبت دورية للجيش الوطني التشادي يرافقها اثنان من المرشدين المحليين من عشرة من المنقبين من الدوزا مغادرة المنطقة. ويقال أن بعض المنقبين هددوا الجنود بسكاكين وتمكنوا من نزع سلاح أحدهم. وفتح الجنود النار على المنقبين وقتلوا واحدا منهم. عندئذ اتهم المنقبون أحد المرشدين من التيدا بأنه تسبب بوفاة رفيقهم وأصروا على أن يدفع لهم المجتمع الدية.

وفي نهاية المطاف، قررت السلطات العرفية من التيدا عدم دفع الدية، لأن ذلك يعني اعترافهم بالذنب. وبدلا من ذلك، فقد عرضوا "تعويضا" بسيطا قيمته 2.35 مليون فرنك (3.995 دولار)، وهو ما يشكل 10% من الدية المتعارف عليها) لمنع تصعيد العنف [192].

وبعد هذه الحادثة، قام المجتمع المحلي، بعد إدراكه لعجز السلطات العسكرية، بتشكيل لجنة دفاع عن النفس تعرف باسم "لجنة وانغادا" (لجنة المراقبين) لمراقبة المنقبين وتشجيعهم على الرحيل[193].

غير أن الهدوء في عمليات التنقيب الذي تبع ذلك لم يستمر إلا لبضعة أشهر. فمركبات المنقبين كانت مضطرة إلى التوقف عند نقطة تفتيش مقامة على المدخل الجنوبي لقرية مسكي، ولكن التنقيب عن الذهب استمر إلى الجنوب من هذه النقطة. فقد تمكن المنقبون من الوصول بصورة غير شرعية إلى حقول الذهب على الأقدام أو على الجمال، وعادوا بشكل منتظم بالرغم من سلسلة حملات الطرد[194].

وظل سكان مسكي يطالبون الجيش بطرد المنقبين. وفي نهاية عام 2014، وبعد قتال بين المنقبين قتل فيه واحد منهم، طلب الحاكم نفسه من الجيش طرد المنقبين، ولكنهم عادوا بصورة غير شرعية بعد عدة أيام. وازداد عدد الحوادث المميتة. ففي أوائل عام 2015، تم اطلاق النار على قافلة منقبين تغادر المنطقة برفقة عسكرية وقتل أحد المنقبين. وقتل منقب آخر عندما فتحت دورية عسكرية النار على المنقبين الهاربين[195].

وفي ليلة 3 يوليو/ تموز 2015، وخلال دورية في جنوب مسكي، طلب صلاح نكور، وهو وانغادا من الدوزا، من مجموعة من المنقبين من البيري مغادرة المنطقة. ويدعي بعض من تمت مقابلتهم أن نكور لم يكن مجرد مراقب، بل ومنقبا أيضا، يسعى ربما إلى إخراج منافسيه. وأثناء محاولته مصادرة كاشف معادن، قام المنقبون بقتله ثم هربوا نحو الجنوب. وقام عدد من الوانغادا وبعض مدنيي التيدا بمطاردتهم واختراق نقطة التفتيش في مسكي رغم اطلاق الجنود للنار عليهم لإيقافهم. وخلال تتبعهم لآثار الهاربين، وصل التيدا إلى مخيم تنقيب في إنيري دوهور وهاجموه ليلا. وقُتِل 6 منقبين، بمن فيهم 5 من البيري. وفي طريق العودة إلى مسكي، تورط التيدا في مواجهة أخرى مع رجال مسلحين: وعلى حد قول من تمت مقابلتهم فإنهم كانوا إما منقبين أو الجنود الذين حاولوا في البداية منع التيدا من مطاردة المنقبين وأطلقوا النار عليهم مجددا. وقتل 4 وانغادا وأصيب آخر، وتم تدمير مركبتين للتيدا على الأقل[196].

بعد هذه الحوادث، تدهورت العلاقات بين السلطات ومجتمع مسكي. واتهمت لجنة الوانغادا الحاكم طاهر بركيه بالتساهل الشديد مع المنقبين، وبالتقليل من فداحة

الوضع، وبالإخفاق في زيارة المنطقة بعد المواجهات لتقديم تعازيه في ضحايا التيدا[197]. وبعد هذه الشكاوى، في 10 يوليو/ تموز 2015، أرسل رئيس الوزراء وفدا إلى المنطقة يقوده وزير الصحة العامة والحوكمة الرشيدة، عبد الرحمن صلاح، ممثل تيبستي في الحكومة. وشملت البعثة أيضا 4 أعضاء من البرلمان من تيبستي (Salah, 2015, p. 1)[198]. ووقف الوفد في صف المجتمع وألقى تقرير صلاح باللوم على السلطات المحلية لفشلها في فرض "الحظر على تجميع الذهب والتنقيب عنه" (Salah, 2015, pp. 1–2). كما أشار أيضا إلى "سجلهم السلبي" في اعتقال المنقبين ومصادرة أسلحتهم ومعداتهم. علاوة على ذلك، فقد اتهم التقرير السلطات "بالتواطؤ الفاضح" مع المنقبين وأوصى باستبدال الحاكم طاهر باركيه، رغم أن هذا الأمر لم يحصل (Salah, 2015, p. 6).

الإطار 5: من الوانغادا القدامى إلى الوانغادا الجدد

في مواجهة حمى الذهب التي اعتبروها نوعا من الغزو، تمثل رد التيدا في إعادة إحياء وظيفة عرفية وهي الوانغادا. ومن الناحية التقليدية، كان الوانغادا هم "حماة" أو "مراقبي" أو "حرس" الأرض ومواردها الطبيعية. وتحت سلطة زعماء القرى، فقد كانوا مسؤولين عن منع التحطيب غير الشرعي، وحماية أشجار النخيل المحلية والمراعي والحفاظ على النباتات التي يستهلكها التيدا بشكل رئيسي خلال فترات الشح. وكانوا يعطون الناس الإذن بقطع الأشجار والتقاط التمور وحصاد الحبوب البرية في أوقات معينة، ويقومون بحجز الماشية التي تهيم في البساتين، ويفرضون غرامات على المخالفين. ويقارن التيدا الوانغادا بموظفي وكالة التفتيش على المياه والغابات.

وقام وانغادا التيدا بشكل عفوي بحشد أنفسهم لمراقبة المنقبين الموجودين في مناطقهم والذين أثّرت نشاطاتهم سلبا على الموارد الطبيعية في هذه المناطق. ولكن تم تعزيزهم سريعا بوانغادا تشكلت حديثا تم حشدها خصيصا للتعامل مع المنقبين. واستمر هؤلاء المجندون الجدد في تسمية أنفسهم بالوانغادا، ولكن لتمييزهم عن الوانغادا المتعارف عليهم أطلق عليهم اسم "وانغادا الذهب"، في حين أطلق على الوانغادا التقليديين اسم "وانغادا إنيري" (حماة الوديان) أو وانغادا بيدا (حماة الأشجار). وكانت خصائص هاتين المجموعتين مختلفة جدا. ففي حين كان الوانغادا التقليديون مسلحين بالعصي والرماح، فإن العديد من الوانغادا الجدد كانوا محاربين سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أو جنود تم تسريحهم (أو كلاهما)، وكانوا مجهزين بالسيارات والهواتف عبر الأقمار الصناعية والأسلحة. وتفيد التقارير بأن بعضهم ارتدى زيا موحدا (Tubiana, 2016a)[199]. وكما حدث سابقا في أجزاء أخرى من المنطقة وجنوب- شرق تشاد بين عامي 2003 و2008 (Tubiana, 2008, p. 51)، أصبحت الوظيفة العرفية أساسا لتشكيل جماعة مسلحة جديدة. وبالتالي، فإن ما كان في البداية دفاعا عن النفس أو لجنة أمنية لسد الفراغ الأمني التي خلفته الدولة تحول تدريجيا إلى ميليشيات.

شرارة توركو

بعد أقل من شهر من مواجهات مسكي، وفي 24 يوليو/ تموز 2015، وقعت سلسلة من المواجهات المسلحة بين التيدا والمنقبين في توركو، بين وور وبرداي. ومجددا، اندلع العنف عندما طلبت لجنة الوانغادا المحلية من مجموعة من المنقبين المغادرة. وحصل تبادل لإطلاق النار وقُتل اثنان من الوانغادا. وردا على ذلك، قام عدد من التيدا في وور بالاحتشاد لمهاجمة المنقبين، وقُتل شخص آخر من التيدا ومنقبان من البيري. ووفقا لأقوال المنقبين، فإن القائد السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد والعقيد السابق في الجيش الوطني التشادي، العطشي "كوكولا"، هو من قاد المهاجمين من التيدا[200].

وبعد هذه الحوادث، احتشد متطوعون آخرون من التيدا من وور تحت قيادة كوكولا وعمر وتشي (المعروف أيضا باسم عمري بوما") وسوغي محمد. وكان الثلاثة محاربين سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد والجيش الوطني التشادي. وطلب القادة الثلاثة العون من التيدا في تيبستي وليبيا والنيجر. وعُقد اجتماع في تودوهو، غير بعيد عن توركو، بين 16-13 أغسطس/ آب 2015 لوضع استراتيجية مشتركة للكفاح ضد المنقبين. وقرر من حضر الاجتماع تعيين أنفسهم في لجنة مسكي وتشكيل تنظيم للدفاع عن النفس له سلطة على جميع مناطق التيدا. وتم اختيار اورزي لوسو، نائب رئيس لجنة وانغادا مسكي، رئيسا للجماعة الجديدة. وقد شغل في السابق منصب مقدم في الجيش الوطني التشادي، ومتصرف يبي- بو، ومستشار أول ليوسف توغيمي ومن ثم لحسن ماردیقه في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد[201].

وتقرر في الاجتماع تعزيز الحظر على التنقيب عن الذهب في منطقة تيبستي مباشرة، وإجبار المنقبين المستقرين في كوري بوكدي على مغادرة المنطقة كبداية لذلك.

معركة كوري بوكدي

في أواسط عام 2015، ضم الجزء التشادي من حقل ذهب كوري بوكدي حوالي 40 ألف منقب، 10 آلاف منهم كانوا في المخيم الرئيسي في المنطقة[202]. وأبلغت لجنة الوانغادا الجديدة التي تم تشكيلها في تودوهو السلطات بنيتها اتخاذ إجراءات في حال لم يقم الجيش بطرد المنقبين خلال أسبوع. وأرسل التيدا 3 رسائل إلى المنقبين لإنذارهم بمغادرة المنطقة. غير أن المنقبين رفضوا هذه التحذيرات بحجة أنهم مواطنون تشاديون وبالتالي لهم الحق في السفر إلى أي مكان في تشاد[203].

وتم تكليف فريق من الوانغادا بمراقبة المنقبين، وتهديد من يبتعد عن معسكرات التنقيب الرئيسية. وهاجم التيدا المنقبين مرتين وقتلوا ثلاثة منهم وسرقوا مركبتين وبعض الذهب. وقام أحد أفراد التيدا بقتل منقب في سوق المخيم الرئيسي. إضافة لذلك، حاول حوالي 20 متطوعا من التيدا بقيادة العطشي "كوكولا" وعمري بوما إقناع تجار التيدا الليبيين بعدم توريد المياه والطعام إلى كوري بوكدي. ولكن في الطريق إلى ليبيا، قام المنقبون بنصب كمين لهؤلاء المتطوعين وقتل 5 من التيدا. واستمر بقية المتطوعين في طريقهم إلى نقطة مياه الفوار في ليبيا في محاولة للاستيلاء عليها. وعندما استمر التيدا الليبيون في تزويد كوري بوكدي بالماء، بدأت قوات عمري بوما والعطشي "كوكولا" بنشر دوريات على الحدود لمنع إمدادات المياه والطعام من الدخول إلى كوري بوكدي في تشاد. وبدأ المنقبون يشعرون بآثار هذا الحصار، غير أن بعض الأمطار في المنطقة حمتهم من أسوء آثار هذا الحصار[204].

وفي 24 أغسطس/ أب 2015، وبعد انتهاء مهلة الأسبوع وعدم مغادرة أي منقبين، قامت لجنة الوانغادا بتنظيم قافلة تضم حوالي 100 رجل و30 مركبة مجهزة برشاشات من عيار 12.7 ملم بقيادة كوكولا وبوما[205]. ومن المرجح أن متطوعي تودوهو قاموا بتجنيد التعزيزات وتوفير الأسلحة من ليبيا. وغادرت القافلة فوار وهاجمت المعسكر الرئيسي في كوري بوكدي. ووفقا لأقوال منقب من البيري، انضم المنقبون من التيدا إلى المهاجمين وفتحوا النار على البقية[206].

ورد المنقبون من غير التيدا على الهجوم. وكان العديد منهم، وخصوصا من البيري، مقاتلين متمرسين، بمن فيهم الجنود السابقون في الجيش التشادي ومتمردو دارفور أو المتمردون السابقون في حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور. وكان العديد منهم مسلحين، رغم أن سلاحهم اقتصر على بنادق هجومية من نوع كلاشنكوف. وأصاب المنقبون 3 من التيدا (مات اثنان منهم بعد وقت قصير من إصابتهم) واندلعت معركة كبيرة. ولم تنتهي المعركة إلا عند انسحاب المهاجمين من التيدا إلى ليبيا بعد أن تناهى إلى علمهم أن الجيش في طريقه إلى المنطقة. وتفيد التقارير بمقتل ما مجمله 67 منقبا، 23 منهم من البيري (Tubiana, 2016a) [207]. ووفقا لأقوال شخص ممن تمت مقابلتهم، فإن المهاجمين قد استهدفوا البيري[208].

وتدخل الجيش سريعا ومنع وصول تعزيزات البيري من دار زغاوة، واعترض وصول حوالي 100 مركبة، بعضها كان مدنيا وأخرى من الجيش التشادي في مكان غير بعيد

عن كوري بوكدي. وقام اللواء محمد صالح إبراهيم والقادة التقليديون من البيري بإقناع التعزيزات بالعودة[209]. ولاحقا، قام أصحاب الصهاريج بتوريد المياه إلى كوري بوكدي من وور، وتم بعدها مصادرة عدة عشرات من الشاحنات لإخلاء قرابة 12 ألف منقبٍ كانوا لا يزالون في المنطقة إلى فايا، ونقل المنقبين السودانيين إلى أبشي[210].

ومع نهاية عام 2015، بدا أن معركة كوري بوكدي حققت النتيجة المطلوبة. واضطر معظم المنقبين الموجودين في كوري بوكدي إلى الانتقال إلى الجانب الليبي من الحدود واضطر معظم المنقبين من البيري إلى مغادرة تيبستي. وكان المنقبون الذين بقوا والذين جاؤوا إلى تيبستي بعد المواجهات بالغالب منالدازاغارا. وبدا أن المواجهات بين هؤلاء المنقبين والتيدا كانت سهلة الاحتواء، لأن التيدا لم يتهموهم بالتواطؤ المخطط له مع السلطات[211].

ووقعت حادثة عنيفة أخرى في تيبستي مرتبطة بشكل مباشر بالتنقيب عن الذهب في أواسط نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. حيث سافر نائب رئيس وكالة الأمن الوطني في شرق تيبستي، وهو من الدازاغارا، و5 من موظفيه، بمن فيهم واحد بزيه الرسمي، بمركبة تابعة لوكالة الأمن الوطني للتنقيب عن الذهب في غورو بين أوجي وإنيري دوهور. وعندما فاجأهم أفراد لجنة الوانغادا المحلية، بدأ موظفو وكالة الأمن الوطني بضربهم بالسياط قبل قتل 4 منهم. وتدخل وانغادا آخرون، وقتل 3 منهم. عندئذ وصل مدنيون من المنطقة وقتلوا قائد وكالة الأمن الوطني وأحد موظفيه انتقاما لما حدث[212].

ومؤخرا، في مطلع عام 2017، أطلقت حادثة متعلقة بالتنقيب عن الذهب في مسكي، وربما للمرة الأولى، صراعا بين المنقبين من التيدا و الدازاغارا. فبعد مقتل اثنين من الدوزا كانوا ينقبون بشكل سري عن الذهب (إما على يد الجيش الوطني التشادي أو وانغادا التيدا)، انتقم الدوزا لهم بحرق سيارة مسؤول من التيدا[213].

رد الفعل المحلي: من الدفاع عن النفس إلى رفض الدولة

حتى سبتمبر/ أيلول 2013، عندما تم لأول مرة طرد المنقبين من مسكي، لم يكن هناك "وانغادا الذهب" سواء في مسكي أو بقية تيبستي. ولكن بعد عدة أسابيع، فإن عودة المنقبين، بالرغم من وجود الجيش، اقنع مجتمع مسكي بالحاجة إلى حشد قوات لحمايتهم. ووصل شباب التيدا المسلحين على ظهر عشرات المركبات إلى بيت عيسى يوسف، زعيم قرية مسكي 1، وأبلغوه بنيتهم طرد المنقبين بالقوة. ولم يكن قائم مقام يبي- بو مؤيدا لهذا الأمر وبناءا على طلبه قام الجيش مرة أخرى بطرد المنقبين.

وبعد عدة أيام، وخلال اجتماع في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2013، تم تشكيل أول لجنة وانغادا. وضمت هذه اللجنة 23 عضوا وكانت تحت قيادة مارشالله عبكور وفرانسوا اوديكودي ويوسف اولوهي. وكانت من بين المجموعة 10 محاربين قدامى من الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، 6 منهم كانوا أيضا جنودا بعد الانضمام إلى الحكومة[214].

وفي نهاية عام 2014، قرر اجتماع جديد عُقد في مسكي وجوب تشكيل هيكل للإشراف على لجنة الوانغادا. وترأس هذا الهيكل كيلا كوكوني، رئيس مقاطعة تيغا، والمقيم في مسكي، بوجود اورزي لوسو، وهو ملازم سابق ومحارب قديم في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، كنائب له. كما ضم هذا الهيكل رؤساء المقاطعات الخمس في قائمة مقام يبي- بو وقائم المقام السابق، توغي كيلي. وكان قادة هذا الهيكل مستعدين لتقديم هذا التنظيم الجديد باعتباره إدارة موازية حيث يوضح أحدهم ذلك بقوله "لأننا غير محكومون بصورة ملائمة، فقد قررنا إدارة شؤوننا بأنفسنا". ولكن عدائهم كان موجها نحو الحاكم، طاهر باركيه، الذي طالبوا باستبداله، وليس ضد الحكومة المركزية[215].

وعملت لجنة مسكي لاحقا كنموذج للجان الأخرى التي تم تشكيلها في المناطق الأخرى في تيبستي[216]. وفي نهاية عام 2014، تم تشكيل لجنة من عشرات الوانغادا، وغالبيتهم من النوع التقليدي، ولكنهم مجهزون بمركبات، في جزيندو تحت سلطة زعيم القرية. وأعطت هذه اللجنة إنذارا نهائيا للمنقبين في المنطقة لمغادرتها فورا وهددتهم بفرض غرامات عليهم اذا لم يفعلوا ذلك. والميزة الفريدة لهذه اللجنة هي أنها ادعت أن سلطتها تمتد إلى المناطق الليبية، لأن منطقة إنيري كهبور المنتجة للذهب في شمال جزيندو كانت تقع على جانبي الحدود بين ليبيا وتشاد. وفي حين كانت اللجنة تنسق عملياتها في تشاد مع السلطات المحلية، فإنها في ليبيا كانت تدعوا ميليشيات التيدا الليبية من واو الكبير لمساعدتها في طرد المنقبين[218]. وفي مايو 2015، تم تشكيل لجنة مظلة من جميع قائمات مقام أوزو (بما في ذلك جزيندو) وزومري[218].

وبعد حوادث توركو، اجتمعت وفود التيدا من تيبستي وليبيا والنيجر في تودوهو في أغسطس/ آب 2015. وقاموا بتأسيس "هيئة" مكونة من 40 عضوا تمثل "المحليات المختلفة"، بهدف فرض الحظر على التنقيب عن الذهب، من خلال الغرامات والعقوبات على وجه الخصوص. وتم تعيين الوفود الثلاثة من كل عمالة لمراقبة حقول الذهب وتحصيل الأموال لتمويل عمل الهيئة. وتقرر أن كل لجنة محلية يمكنها استدعاء الآخرين من أجل المساعدة عند الضرورة.

وشددت القرارات التي تم تبنيها على الحاجة إلى الحفاظ على تكافل ووحدة مجتمع التيدا. وقرر الاجتماع أن "أي شخص يقوض وحدتنا وتكافلنا" سيتم "تحذيره" أو "تعليق مشاركته" أو "إقصاؤه" من المجتمع"[219]. وإذا اعترف أي شخص بتقويض وحدة التيدا، فإن المذنب سيعاقب بغرامة قيمتها مليون فرنك (1.700 دولار) . وكما هو وارد أعلاه، إضافة إلى التيدا من تيبستي، فقد كان التيدا من ليبيا والنيجر حاضرين أيضا، بما في ذلك آدم تشيكي، وهو محارب قديم في أول تمرد لتيدا النيجر والذي أعلن في عام 2016 إطلاق مجموعة تيدا متمردة صغيرة في النيجر تعرف باسم حركة العدالة وإعادة التأهيل في النيجر[220].

وعلى نحو مشابه للوانغادا التقليديين، ادعت لجان الوانغادا أن لها الصلاحية في فرض غرامات بمبالغ مختلفة على المنقبين. واستخدموا بشكل رئيسي التهديد بالغرامات لفرض سلطتهم. غير أن المنقبين وممثلي الدولة قالوا أن بعض الوانغادا فرضوا غرامات على المنقبين واحتفظوا بالأموال لأنفسهم. والبعض الآخر غض البصر عن وجود المنقبين مقابل دفعات من المال أو الذهب[221].

كما صادر الوانغادا المواد التي يملكها المنقبون، وخصوصا كاشفات المعادن التي تعود مليكتها بشكل رئيسي للتيدا، والتي استخدموها على الأرجح في التنقيب عن الذهب بأنفسهم[222]. وفي مسكي، تم تسليم 44 كاشف معادن إلى الجيش الوطني التشادي في أغسطس/ آب 2015 [223]. ووفقا لأقوال اروزي لوسو، فقد صادرت لجنة مسكي أكثر من 100 كاشف معادن من المنقبين من التيدا[224].

ونتيجة استقلالية لجان الوانغادا بشكل رئيسي، تذبذبت العلاقات بينهم وبين ممثلي الدولة. ففي البداية، وحتى قبل تشكيل لجان الوانغادا، استخدم الجيش مدنيي التيدا كمرشدين لتتبع آثار المنقبين غير الشرعيين. كما وفر مجتمع مسكي المركبات وقام بتزويد الجيش بالوقود عندما لم يكن مجهزا بصورة ملائمة لطرد المنقبين. ووصف وانغادا مسكي هذا الأمر "بالعمليات المشتركة" ضد المنقبين[225]. ووفقا للوانغادا، وحتى معركة كوري بوكدي، فإن الإدارة المحلية كانت تشجع نشاطاتهم[226]. وبالفعل، فقبل شهر من القتال، صدر تعميم عن حكومة تيبستي يصرح بتشكيل "لجنة مراقبة" في قائمات مقام وور وبرداي "لإخراج" المنقبين[227].

وعلى نحو مماثل، طلب قائم مقام أوزو ورئيس مقاطعة جزيندو في عام 2014 من الوانغادا التقليديين وغيرهم من المدنيين تشكيل لجنة. وفي مايو/ أيار 2015، قيل أن قائم مقام تيبستي أعطى تصريحا خطيا لتشكيل لجنة مشتركة لقائمات مقام أوزو

وزومري. ويقال أنه كان حاضرا خلال طرد الوانغادا "السلمي" لحوالي 100 منقب. ويبدو أن عددا من المسؤولين، بمن فيهم الأمين العام لعمالة شرق تيبستي، قد شجعوا تشكيل لجنة مسكي واللجنة التي تغطي كافة مناطق تيبستي في تودوهو.

ولكن النبرة تغيرت بعد الحوادث في مسكي في يوليو/ تموز 2015، وتغيرت أكثر بعد القتال في كوري بوكدي في أغسطس/ آب. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، صرح الحاكم طاهر باركيه، الذي طالبت لجنة مسكي باستقالته، بأن لجان الوانغادا "غير شرعية" ولا بد من تفكيكها. وفي الوقت نفسه، أعلن قائم مقام يبي- بو عن حل لجنة مسكي، وطلب في الوقت نفسه من كل رؤساء المقاطعات الخمسة المحليين تعيين وانغادا للعمل "كمراقب" و"مخبر" نيابة عن السلطات. وهؤلاء الوانغادا الجدد لن يكونوا مسلحين وسيعملون تحت سيطرة قائمي المقام. ولكن قادة اللجان لم يكونوا مستعدين للتخلي عن استقلاليتهم بالكامل[228].

ونتيجة لذلك، وفي حين ربط الوانغادا أحيانا أنفسهم بالدولة، فإنهم كانوا في منافسة معها في أحيان أخرى. وهكذا فقد استقطبوا عداوة السلطات، وفي الوقت نفسه أظهروا عداوة تجاه ممثلي الدولة، الذين يعتبرونهم متآمرين مع المنقبين. ومع

اورزي لوسو، ضابط سابق في الجيش التشادي، ومحارب قديم في تمرد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وأحد القادة الرئيسيين للوانغادا. ديسمبر/ كانون الأول 2015.
© جيروم توبيانا

مرور الوقت، واستغلال ضعف السلطات، بدأ عدد من الوانغادا يرون أنفسهم كتمرد جديد محتمل، وليس فقط كمليشيات مستقلة.

دور الدولة: بين التواطؤ والحيادية

من حيث المبدأ، حظرت انجمينا التنقيب عن الذهب في تيبستي منذ مطلع عام 2013 [229]. وفي أوائل عام 2013، تم اعتقال حوالي 100 منقب كانوا يعملون منذ أسبوع على بعد 40 كم تقريبا جنوب برداي، وتمت مصادرة كاشفات المعادن والذهب الذي كان بحوزتهم. وفي مطلع عام 2014، أصدرت وزارة المعادن حظرا جديدا على نشاطات التنقيب عن الذهب واستخدام مشتقات الزئبق في تكرير الذهب. وفي 21 يوليو/ تموز 2015، أصدر حاكم تيبستي مرسوما بأن "أي منقب يملك آلة كشف أو أي معدات أخرى للتنقيب يتم ضبطها سيدفع غرامة قدرها 500 ألف فرنك (850 دولار)؛ وأن أي مركبة تنقل المياه أو الطعام أو المنقبين (سيتم) ضبطها عند مختلف نقاط الخروج وسيدفع المالك غرامة قدرها مليون فرنك (1.700 دولار) وأن الأسلحة وكاشفات المعادن التي تتم مصادرتها خلال عمليات الإخلاء سيتم تسليمها إلى السلطات الإدارية في المنطقة" [230].

ولكن تم تطبيق هذه الإجراءات بشكل جزئي. ففي مسكي، فإن طرد المنقبين وانتشار الجيش وإقامة نقاط التفتيش في سبتمبر/ أيلول 2013 تبعه عمليات طرد منتظمة أخرى وانتشار لتعزيزات الجيش مع استمرار الحوادث. وبشكل عام، لم يقم الجيش بمصادرة المعدات، واكتفى بإرجاع المنقبين إلى جنوب نقطة التفتيش في مسكي. وقام الوانغادا بمعظم عمليات المصادرة المحدودة في المنطقة، وقاموا بتسليم 44 كاشف معادن وبندقية كلاشنكوف واحدة إلى الجيش في أغسطس/ آب 2015 [231]. كما قاموا أيضا بفرض غرامات على مالكي كاشفات المعادن والمركبات التي تنقل المنقبين. إضافة لذلك، تمت مصادرة الأسلحة بشكل منتظم في مختلف نقاط التفتيش[232].

وفي أغسطس/ آب 2014، بعد معركة أوجي، طارد الجيش الوطني التشادي المنقبين بين تيبستي والحدود السودانية. وكان الجنود مدعومين بطائرات مروحية تطلق النار على الهاربين. وتم اعتقال المنقبين والاستيلاء على مركباتهم وأسلحتهم وكاشفات المعادن التي بحوزتهم. وبعد سنة، تدخل الجيش مجددا لطرد المنقبين في كوري بوكدي. وبالرغم من هذه التدخلات، تم توجيه الكثير من النقد إلى إدارة الحكومة لحمى الذهب

في تيبستي، وخصوصا من التيدا[233]. حيث نظر التيدا إلى ردود السلطات باعتبارها سلبية وغير كافية، واعتبروا هذا الأمر دليلا واضحا على تواطؤ النظام مع المنقبين من البيري.

وانتشار البيري الكبير سواء بين صفوف الجيش أو المنقبين يعني بالنسبة لبعض التيدا أن الجيش يعزز سياسة منح البيري وسيلة وصول إلى ذهب تيبستي. وربما أعطت الروابط العرقية بين الجيش والمنقبين من البيري هؤلاء المنقبين شعورا بالحصانة. إضافة لذلك، فإن التصور السلبي عن دور الجيش قد تفاقم بسبب حقيقة أن عددا من فرق المنقبين كانت فعليا تعمل لصالح ضباط في الجيش، قاموا بتزويدهم بالمركبات والمواد. والأمر الأكثر وضوحا هو أن المنقبين ضموا عسكريين سابقين متقاعدين أو تم تسريحهم؛ وجنودا في إجازات؛ بل وجنودا- باعتراف مسؤولين حكوميين- هربوا من الخدمة في مواقعهم[234].

وأشارت التقارير إلى مقتل عدة أفراد من البيري في الجيش، بما في ذلك عقيد، خلال هجوم كوري بوكدي. ووفقا لأقوال التيدا، فإن عددا من المنقبين كانوا يرتدون أحيانا زيا موحدا ويقودون مركبات ويحملون أسلحة تعود ملكيتها إلى الجيش. وتفيد التقارير أن عددا آخر من أفراد الجيش التشادي أرسلوا مركبات تحمل منقبين للعمل لصالحهم في تشاد والنيجر، وذلك ضد رغبات الرئيس ديبي[235].

وبعيدا عن تلك الروابط العرقية، فإن التيدا اتهموا الجيش أيضا بقبول دفعات من المنقبين[236]. إضافة لذلك، فإن شركات التنقيب الخاصة التشادية أو الدولية، والتي تكون إما مملوكة أو مدعومة من قبل البيري ممن يملكون صلات مع الحكومة، زارت أو حاولت الوصول إلى مواقع التنقيب عن الذهب. وأعطى هذا الأمر مصداقية للاعتقاد القائل بأن المتنفذين في انجمينا يحاولون الاستئثار بذهب تيبستي، بصورة تضر السكان المحليين[237].

وأدى موقف الجيش خلال معركة كوري بوكدي إلى سيل من الانتقادات اللاذعة من كلا الطرفين. فقد اتهم التيدا القيادة العسكرية بالتخاذل والتواطؤ مع المنقبين من البيري. وادعت اللجنة الإدارية لمخيم التنقيب، وغالبية أعضائها من البيري، أن الجيش فشل في حماية المخيم. وادعت اللجنة أنها دفعت 7 كغم من الذهب إلى ضابط من الدازا مسؤول عن منطقة كوري بوكدي مقابل توفير قواته للحماية، ولكن ووفقا لأقوال المنقبين فإنه انحاز إلى التيدا[238].

وبعد مواجهات توركو والقتال اللاحق في كوري بوكدي، قامت الحكومة بإعادة تنظيم القيادة العسكرية في تيبستي، وعينت اللواء كاليمي سوغي، من الدازا، رئيسا

لها بدلا من اللواء هونو أبو بكر، من البيري. وفي وقت لاحق، تم استبدال سوغي باللواء خليفة عويدي، شقيق كوكوني عويدي، في مايو / أيار 2016 وتم أيضا نشر تعزيزات من قوات الدرك. ومن حينها، تحسنت العلاقات بين التيدا والجيش. وتم مجددا طرد المنقبين الذين حاولوا العودة إلى مسكي أو الجزء التشادي من كوري بوكدي على يد الجيش في عام 2016 [239].

وفي مسكي في أواخر عام 2016، أفادت التقارير بتعاون الجيش الوطني التشادي مع الوانغادا في طرد المنقبين. وفي كوري بوكدي، قام الجيش في بعض الأحيان بإرسال دوريات لمطاردة المنقبين، ولكن بحلول عام 2017 تزايد تساهل الجيش مع عودة المنقبين مقابل دفع ضرائب (غير رسمية)[240].

وفي حين كان ممثلو الدولة مذنبين بما لا يقبل الشك بالتقصير والتجاوزات، فقد بدا بشكل عام أن السلطات المركزية أظهرت درجة من الحيادية في تعاملها مع تيبستي، كما ظهر في محاولتها حل خلاف أوجي من خلال الوساطة- رغم أن بعض المنقبين وعددا من المسؤولين الحكوميين يعتقدون أن الرئيس ديبي أصبح يؤيد التيدا بعد حوادث أوجي[241]. ولم يكن الهدف الرئيسي للحكومة هو خلق جيوب من التوتر في المنطقة بشكل غير متعمد. فأولوية انجمينا كانت ضمان مستوى من الاستقرار على الحدود الشمالية لتشاد وفي الوقت نفسه منع تيبستي نفسها من التحول إلى أرض خصبة لتهديدات جديدة ومنفذا لتجمع المتمردين.

عامل المتمردين

وجود المتمردين التشاديين بين المنقبين

ادعى الجيش التشادي المتمركز في تيبستي بأن أفراد المعارضة المسلحة الذين لا يزالون نشطين كانوا يتجنبون غالبا مناجم الذهب في المناطق التشادية، لكنهم كانوا موجودين في المناجم في ليبيا، وأحيانا في تشاد. ويبدو أن قرار السلطات التشادية بالعمل ضد المنقبين قد تم اتخاذه فعليا لأن عددا من المنقبين، بمن فيهم البيري، كانوا متمردين تشاديين أو متمردين سابقين. وبالنسبة للسلطات التشادية، فإن هناك مخاطر متوقعة مع إعادة تشكيل تمرد له وجود في تيبستي يمكنه إقامة علاقات مع التيدا واستخدام الذهب كمصدر للتمويل. غير أن هذا الاحتمال أصبح غير مرجح بسبب الصراعات بين التيدا والمنقبين[242]. وفي الوقت نفسه، فإن وجود متمردين سابقين لم يغب عن ذهن المتمردين التشاديين في

المنفى في السودان وليبيا، ممن حاولوا الاتصال برفاقهم السابقين وتشجيعهم على العودة إلى الكفاح المسلح.

وجود المعارضة المسلحة الدارفورية

كان المتمردون الدارفوريون أو المتمردون السابقون موجودين بين المنقبين في تيبستي، وعلى الأرجح بأعداد أكبر من المتمردين التشاديين. وشمل هؤلاء متمردي البيري، الذي كان بعضهم ينقب عن الذهب سابقا في جبل عامر في دارفور، إضافة إلى ليبيا والنيجر والجزائر. وكان من بينهم مقاتلون من الجبهة الموحدة للمقاومة، القوة المسلحة الرئيسية في تحالف حركة التحرير والعدالة، والتي كانت من بين الموقعين على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام 2011 (ICG, 2014, p. 11). وشملت الاتفاقية بندا ينص على دمج المقاتلين المتمردين في القوات المسلحة السودانية، الأمر الذي لم يحصل أبدا. ولم يرغب مقاتلو حركة التحرير والعدالة بالضرورة بالاندماج في الجيش، الذي يمكن أن يرسلهم ليقاتلوا ضد جماعات سودانية متمردة أخرى، وفضلوا ترك مخيماتهم والذهاب للتنقيب عن الذهب، أولا في جبل عامر ومن ثم في تيبستي.

وذهب المقاتلون السابقون في حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي وجيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور أيضا إلى تيبستي. فعلى سبيل المثال، قام رئيس الاستخبارات السابق في حركة العدل والمساواة بالتنقيب عن الذهب في كوري بوكدي بين عامي 2014 و2015 في حين قام مقاتل آخر من حركة العدل والمساواة بقيادة لجنة في أحد مواقع التنقيب. وكان المقاتلون من البيري في حركة التحرير والعدالة وحركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي، والذين كان بعضهم من السكان الأصليين للمناطق الحدودية بين تشاد والسودان، يحملون غالبا الجنسية التشادية ويمكنهم التحرك دون صعوبة في المناطق التشادية. وكان عدد منهم أعضاء سابقين في جماعات المعارضة المسلحة التشادية. وتحديداً منذ التقارب التشادي- السوداني، فقد تمتعوا بعلاقات طيبة مع المتمردين التشاديين الموجودين في السودان وليبيا، في حين حاول هؤلاء تشكيل تحالفات مع المتمردين الدارفوريين أو تجنيدهم. ولهذا السبب، يبدو أن السلطات التشادية اعتبرت وجود المتمردين السودانيين بين المنقبين تهديدا محتملا[243]. وقام مقاتلو عرب الجنجويد من دارفور، الذين ينحدر عدد منهم من أصول تشادية، أيضا بالتنقيب عن الذهب في تشاد والنيجر[244].

في أعقاب حمى الذهب

بالرغم من تعزيز القوات الأمنية في تيبستي منذ أواسط عام 2015، كان المنقبون لا يزالون موجودين في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول من ذلك العام- ولكن بأعداد محدودة وبانتشار أقل من السابق[245]. فقد خسرت حمى الذهب الكثير من زخمها مقارنة بالفترة ما بين عامي 2013 و2014. إضافة لذلك، كان المنقبون بشكل رئيسي من التيدا والدازا من بوركو وليسوا من البيري، الذين أصبحوا أكثر حذرا منذ معركة كوري بوكدي[246]. وتُعزى المستويات المتدنية لنشاطات التنقيب على الأرجح إلى عاملين وهما جهود الحكومة والسلطات المحلية لمنع عمليات التنقيب البسيطة غير المضبوطة، ونفاد رواسب الذهب السطحية والضحلة[247].

ورغم أن الحوادث العنيفة التي وقعت في تيبستي لم تشجعهم نوعا ما، أفاد المنقبون في أواخر عام 2015 ومطلع عام 2016 بأنهم مستعدون للعودة إلى النجد في حال تحسنت الظروف هناك[248]. وغادر عدد من المنقبين ممن جربوا حظهم في

فريق تنقيب غير شرعي عن الذهب على طريق تيبستي مؤلف من رجلين وطالبين في الثانوية هربوا من المدرسة. نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
© جيروم توبيانا

تيبستي إلى حقول ذهب مشجعة أكثر يسهل الوصول إليها وأقل خطرا. وذهب العديد في البداية إلى ليبيا، ولكن اكتشافات الذهب في مطلع عام 2016 في وسط تشاد، وتحديدا في منطقة بحيرة فتري في بطحاء، تسبب بحمى ذهب شبيهة بما حصل في تيبستي. وفي يناير/ كانون الثاني 2016، أوضح منقب من دارفور ذهب في السابق إلى تيبستي والنيجر وكان يستعد للذهاب إلى بطحاء قائلا:

> الذهب في بطحاء يشكل تحديا، إنه نوع من المغامرة. ونحن متأكدون تماما من أننا سنواجه مشاكل، ولكن علينا الذهاب. فليس لدينا خيار آخر. عائلاتنا لا تزال تعيش في مخيمات اللاجئين. ولدينا أطفال لنطعمهم (Tubiana, 2016a) [249].

وفي أوائل فبراير/ شباط 2016، تواجد حوالي 45 ألف منقب في منطقة بحيرة فتري من تشاد- بما في ذلك من تيبستي – والسودان وليبيا. وحظرت الحكومة لاحقا التنقيب عن الذهب في بطحاء، إضافة إلى حظر استيراد وبيع معدات كشف المعادن. وقام الجيش الوطني التشادي بطرد المنقبين على الأقل من جزء من حقول الذهب هناك وفتح النار على من ترددوا في المغادرة (Journal du Tchad, 2016). إضافة لذلك، تفيد التقارير بإيقاف 400 مركبة تحمل منقبين على الحدود السودانية.

وفي أواسط عام 2016، بدأ المنقبون بالعودة إلى منطقة كوري بوكدي، بما في ذلك موجة ثانية من المنقبين من البيري. وبغياب الجيش عن المنطقة نفسها، استقر هؤلاء المنقبون في ليبيا وعبروا الحدود ليلا للعمل في المناطق التشادية. وعمل آخرون في مواقع بعيدة عن الجيش التشادي، وكانوا يهربون إلى ليبيا في حال اكتشاف دورية قريبة[250]. وتساهل الجنود تدريجيا مع عودة المنقبين، وطالبوا المنقبين والتجار بدفع ضرائب، إضافة إلى بحثهم شخصيا عن الذهب[251].

وفي تيبستي وبطحاء، تبدو السلطات غير واثقة من كيفية إدارة عمليات التنقيب السلمية. ولم يُخفي عدد من المسؤولين تفضيلهم للتنقيب على نطاق واسع، مع عمليات تنقيب بسيطة تحت سيطرة الدولة بالتوازي مع العمليات العملاقة. ولكن تجربة تيبستي دفعتهم إلى الحذر. وقال العديد من التيدا أنهم لا يعارضون التنقيب عن الذهب على نطاق واسع في مناطقهم، شريطة حصولهم على ضمانات كافية بأن البيئة ستظل محمية وأن حصة من العوائد ستذهب إلى المجتمع المحلي. لكن تجربة "30 مليار" جعلت أفرادا آخرين في المجتمع متشككين للغاية بشأن هذه الضمانات[252].

وفي أواخر عام 2016، أعلن الحاكم طاهر باركيه عن نيته السماح بالتنقيب على نطاق واسع في مسكي، ردا على تهديد لجنة الوانغادا المحلية بحمل السلاح. عندئذ تم تعيين توغي كيلي، وهو قائد وانغادا معروف، كقائم مقام في يبي- بو لولاية ثانية، وحل حسن تشونيه، وهو من الدازا، محل طاهر باركيه[253].

ولا يجب التقليل من الآثار الإيجابية لاكتشاف الذهب في تيبستي. فقد قدّر تاجر ذهب من فايا أن بعض "المنقبين" أصبحوا أثرياء في عام 2015، وأن عددا أصبحوا أكثر فقرا، لأنهم لم يعثروا على كميات من الذهب تكفي لتعويض استثماراتهم في المعدات. غير أن بعض التيدا كانوا قادرين على الاستفادة من اكتشافات الذهب قبل وصول موجات المنقبين من خارج المنطقة، واستمر العديد منهم في التنقيب عن الذهب بعد انتهاء الحمى. وأدى الذهب إلى ثراء العديد من التيدا، وخصوصا في تيبستي، مما مكنهم من شراء السلع من ليبيا مثل السيارات وأجهزة التلفاز والهواتف عبر الأقمار الصناعية. ويقول منقب عن الذهب من أوزو "لو لم يظهر الذهب بمشيئة الله، لما كان لدينا شيء لنأكله" (Tubiana, 2016a) [254].

وكان هناك منفعة أخرى غير مباشرة، فجاذبية حقول الذهب ساعدت على الأرجح في عدول شباب التيدا عن الانخراط في العمليات المسلحة (بما في ذلك قطع الطرق أو التمرد أو تقديم خدماتهم كمرتزقة)، وخصوصا في ليبيا[255]. وبشكل يثير الفضول، لا يبدو أن ميليشيات التيدا أو المتمردين التشاديين أو الدارفوريين الموجودين في المنطقة يسعون إلى السيطرة الحصرية على موارد الذهب. ولا يبدو أيضا أنهم يرون في الذهب مصدرا لتمويل الجماعات المسلحة. ولكن حركة الوانغادا حملت بذور مطالبة التيدا بالسيطرة على موارد الذهب في المنطقة واحتمال وقوع عصيان للتيدا في تشاد، وهو ما يمكن أن يعززه الشعور بالتكافل مع جماعات التيدا المسلحة في ليبيا والنيجر.

6- حروب بلا حدود: شمال تشاد وجنوب ليبيا

التيدا في تشاد وليبيا: هويات متعددة

في عام 1973، قام القذافي بضم قطاع أوزو، وهو مثلث تبلغ مساحته 115.000 كم2 يقع على كامل طول الحدود الليبية- التشادية بين النيجر والسودان، إلى جنوب الخط المعروف عموما بأنه الحدود الشمالية لتشاد. والجزء الغربي فقط من المثلث، بما في ذلك الجزء الشمالي- الغربي من تيبستي، فيها عيون ماء وواحات يسكنها التيدا حصريا. ويملك هؤلاء التيدا صلات مع التيدا القاطنين في الأجزاء الأخرى من تيبستي والقاطنين في الواحات في جنوب ليبيا. ولتدعيم ضمه للقطاع والاستمرار في مشروعه التوسعي في بقية شمال تشاد، منح القذافي الجنسية الليبية لعشرات الآلاف من التيدا. وشمل هؤلاء التيدا أكثر من 1000 عائلة من أوزو وجزيندو وأومو وأومشي ووور وعائلات أخرى من أقصى الجنوب (Cole, 2012, p. 15). ونتيجة لذلك، فقد حصلوا على فرصة للاستقرار في ليبيا والانتفاع من خدمات (مثل التعليم والرعاية الصحية) يصعب الوصول إليها أو تعتبر غير موجودة في تشاد؛ إضافة إلى المساكن والوظائف والسلع المدعومة التي تعتبر زهيدة الثمن[256].

وظل قطاع أوزو محتلا حتى عام 1994، عندما وافقت ليبيا، بعد أن خسرت قضيتها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، على إعادة الإقليم إلى تشاد (ICJ, 1994). ولم يكن التيدا في أوزو سعداء بمغادرة ليبيا. ووفقا لأقوال قائم المقام سنوسي كوكي، فإن أكثر من 2.000 عائلة (90% من السكان) غادروا أوزو عام 1994 مع القوات والسلطات الليبية[257]. وشجع الليبيون هذا الرحيل بتقديم وعود باستمرار الحصول على الوظائف والسلع المدعومة. ويقال أن حوالي 30 أو 40 عائلة فقط ظلت تعيش في قرية أوزو[258].

واليوم، فإن المركز الصحي في أوزو مهجور في حين تظل المدرسة مفتوحة، ولكنها مهجورة إلى حد بعيد. ويوضح سنوسي كوكي، الذي كان طالبا في هذه المدرسة التي كانت تدرس بالعربية في زمن الاحتلال الليبي، أنه كان هناك غالبا 600 طالب. وبعد تحولها إلى مدرسة تدرس بالفرنسية، فإنها تضم الآن حوالي 40 طالبا فقط، 30 منهم في المرحلة الابتدائية و10 في المرحلة الثانوية[259]. والعديد من سكان أوزو ممن جربوا

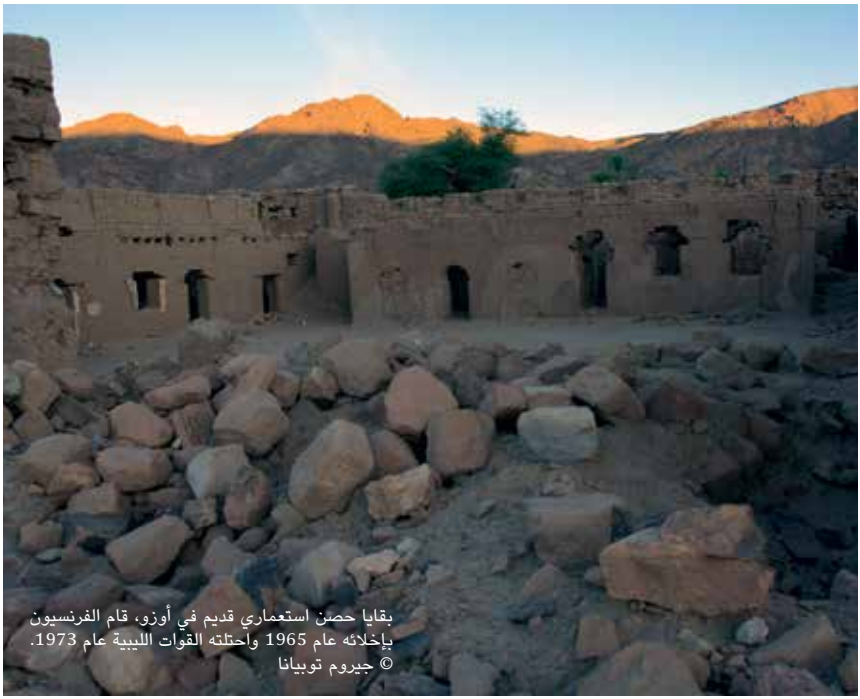

بقايا حصن استعماري قديم في أوزو، قام الفرنسيون بإخلائه عام 1965 واحتلته القوات الليبية عام 1973.
© جيروم توبيانا

الاحتلال الليبي يشعرون بالحنين له وتظل هويتهم محط نزاع، كما يقول أحد سكان أوزو:

> نحن ندرك أن هذه الأرض أرض تشادية، ولكنها رغم ذلك كانت أفضل تحت حكم القذافي. فقد كان لدينا ماء وكهرباء. وقد بنى الليبيون مستشفى ومدرسة كبيرة التحق بها الأطفال من جميع أنحاء تيبستي. أما اليوم، فليس هناك شيء- ليس هناك مدرسون. وحتى اليوم، فإن جميع شمال تشاد يعتمد على ليبيا [260].

لكن في عام 1998، قام القذافي بشكل مفاجأ بسحب الجنسية الليبية من التيدا في أوزو، لاعتقادهم بأنهم خونة بعد خسارة ليبيا للمنطقة المتنازع عليها (Lacher, 2014, p. 2). وعُرف هذا الأمر بالقرار رقم 13 وقد أثّر على حوالي 7000 نسمة. وظل ضعف التنمية المستمر في تيبستي بعد عام 1994، متبوعا بحرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، يشجع على الرحيل عن المنطقة بدلا من العودة إليها. وتعتبر المنازل المدمرة في قرية أوزو، والتي دمرت الحرب عددا منها في حين تم هجر البعض الآخر، شاهدا على حقيقة أن المنطقة لم تستعد عافيتها بعد هجرة عام 1994.

إضافة لذلك، وكرد فعل على قرار لاهاي، قامت السلطات الليبية بحبس التيدا الذين تعتبرهم مرتدين. ولم يتم تحرير عدد منهم إلا خلال الثورة الليبية عام 2011. فعلى سبيل المثال، تم تجنيد العطشي مهدي، الذي كان رقيبا في الجيش الليبي وهرب من الخدمة

تشاديون أم ليبيون؟ شباب من غورو خلال إحدى الرقصات. يهجر شباب التيدا زراعة النخيل بحثا عن عمل مربح أكثر في ليبيا.
© جيروم توبيانا

عام 1988، من قبل الجيش التشادي ومنحه رتبة أعلى ومن ثم إرساله في وفد تشادي إلى الكفرة في عام 1996، حيث قامت القوات الليبية باعتقاله باعتباره هاربا من الخدمة. ويعتقد الكثير من التيدا بأن تشاد سلمت المهدي فعليا إلى القذافي[261]. وفي العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، قام النظام الليبي أيضا باعتقال التيدا الليبيين الذين يدعمون الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، ربما بناء على طلب من تشاد[262].

وبغض النظر عن جنسيتهم، استمر التيدا في حمل هويات متعددة والمطالبة بها- التشادية والليبية والنيجرية- بدرجات متفاوتة. وتضخمت هذه العملية نتيجة تبني سكان تيبستي لحياة البدو الرحل نظرا لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم في تشاد. ويقوم الرجال برحلات بين تيبستي وأسواق وبلدات ليبيا، حيث يعيشون هناك لفترات تصل إلى 6 أشهر في الرحلة الواحدة. وبالمقابل، يقوم الرجال الذين لديهم عائلات في ليبيا بترك عائلاتهم لزيارة أقاربهم في تيبستي. ويقدر عدد من التيدا من تيبستي أن نصف السكان الذين يُعتبرون "من تيبستي" يعيشون فعليا في ليبيا[263]. ويقول رئيس كانتون جزيندو في قطاع أوزو "نحن لا نعترف بالحدود. فحيواناتنا وأشجار نخيلنا لا تعي معنى الحدود"[264].

التيدا الليبيون تحت حكم القذافي

شعر التيدا الليبيون وغيرهم من التيدا الذين يعيشون في ليبيا بالتهميش تحت حكم القذافي، ويقول أحد التيدا الليبيين أنهم كانوا دائما "يُعتبرون أجانب محتلين لأراضي عربية"[265]. وكان هذا التهميش بشكل أساسي اجتماعيا واقتصاديا. فعلى سبيل المثال، وجد التيدا صعوبة في الوصول إلى عدد من الدوائر الجامعية التي تعتبر استراتيجية (مثلا، الهندسة العسكرية والطب). ولم يتم توظيف أي تيدا في مؤسسات وإدارات الدولة، حتى على المستوى المحلي. وكانت القطرون فقط، معقل تيدا فزان القوي، التي تم فيها تعيين ثلاثة من التيدا على التوالي في منصب رئيس اللجنة الشعبية في البلدة وهم ادجي يوسكويمي وعلي غالما ومحمد سيدي.

وانضم التيدا إلى القوات المسلحة الليبية بأعداد كبيرة، وخصوصا في زمن الصراع بين تشاد وليبيا في أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وتم تجنيد العديد منهم، بمن فيهم طلاب المدارس الثانوية، وربما بالقوة بالنسبة للبعض. وكانوا بالأغلب جنودا مشاة ونادرا ما وصلوا إلى مراتب عليا (Lacher, 2014, p. 2).

ووفقا لأقوال جندي سابق من التيدا الليبيين، فإن قوات القذافي لم تعين أبدا أكثر من 10 ضباط من التيدا في الجيش، إضافة إلى حوالي 30 في الشرطة وآخرين في الجمارك والأجهزة الأمنية[266]. وكان التيدا الأعلى منصبا هما عميدان في الأجهزة الأمنية، وبضعة ألوية وعقداء، بمن فيهم رمضان العطشي وعلي رمضان سيدا (أو علي كوري، المعروف باسم "العقيد فندي")، في الجيش وأحمد بركة بيزي في الشرطة. وفي نهاية ثمانينيات القرن الماضي، بعد هزيمة ليبيا في تشاد، تم تسريح العديد من الجنود التيدا من الجيش بل وحتى الزج ببعضهم في السجن[267].

وبسبب افتقارهم إلى التعليم أيضا، فقد تم توظيف معظم التيدا كعمال أو حراس. ونادرا ما لعبوا دورا هاما في الاقتصاد، باستثناء قلة من رجال الأعمال أو التجار المهمين، وخصوصا يوسف آدم مهامي. وفي حقبة القذافي، فقد استثمر يوسف في إنشاء الطرقات والمباني، ويقال بأنه كان أيضا منخرطا في تهريب السجائر والمخدرات عبر الصحراء إلى جانب عرب القذاذفة (قبيلة القذاذفة). تاجر آخر شارك في تهريب السجائر في ذلك الوقت هو وردكو مهدي، والذي عمل مع أبنائه كمرشد للمهربين من القذاذفة. وأحد أبنائه كان زعيم الحرب بركة وردكو، الذي تاجر أيضا بالسيارات من نيجيريا إلى ليبيا في ثمانينيات القرن الماضي (Wardougou, n.d.) [268].

وكان هناك نوع من الفصل الجغرافي المؤكد، فحتى في جنوب ليبيا كان التيدا يعيشون بشكل رئيسي في أحيائهم الخاصة[269]. وكان تهميش التيدا- وربما بشكل رئيسي- ثقافيا: فالأقليات غير العربية، وخصوصا التيدا والطوارق وغيرهم من البربر، كانوا ضحايا "التعريب" القسري. وكان من الصعب عليهم التحدث بلغتهم الأم في الأماكن العامة، كما تم تعريب أسماء التيدا. ويوضح هذا الأمر سبب استجابة التيدا الليبيين غالبا إلى اسمين، أحدهما بلغة التيدا والآخر باللغة العربية. وهذه العنصرية لدى الأغلبية الليبية العربية، رغم إخمادها جزئيا بموقف القذافي المنادي بالوحدة الإفريقية، لعبت دورا كبيرا؛ فقد تم معاملة التيدا بصورة شبيهة بالمهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية. وكما هو الحال مع "السود" الآخرين، فقد كان العرب يطلقون عليهم اسم "العبيد". واستخدم الجيش الليبي هذا المصطلح في أوزو، ولكن بصورة أقل مما تم استخدامه في ليبيا نفسها[270].

وتزايد التمييز ضد التيدا بعد استعادة الجيش التشادي لتيبستي في نهاية ثمانينات القرن الماضي، عندما أصبحت خطابات القذافي عدائية على وجه الخصوص. وازداد الوضع سوءً بعد عودة قطاع أوزو إلى تشاد في عام 1994 [271].

التيدا في الحرب في ليبيا

التيدا ضد القذافي، 2011

في عام 2011، ونتيجة تهديد "الربيع العربي"، حاول القذافي مباشرة كسب دعم السكان "السود"، وهم يشملون التيدا الليبيين وأفراد المعارضة المسلحة السودانية أو التشادية والمهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية. وفي مايو/ أيار قام بإلغاء القرار رقم 13، الذي حرم التيدا من الجنسية الليبية بعد عام 1994 (Cole, 2012, p. 16). وقام النظام أيضا بتحرير التيدا المسجونين. لكن بعض التيدا المحتجزين، مثل العطشي مهدي ودونيه زايد، التقوا في السجن مع بعض المعارضين السياسيين للقذافي، مثل القائد الإسلامي عبد الحكيم بلحاج، وأقاموا علاقات مبكرة بين التيدا والثوار الآخرين. وجاءت محاولات القذافي لكسب دعم التيدا متأخرة جدا[272].

وسرعان ما تنافس الثوار في شمال ليبيا مع القذافي على كسب التيدا إلى صفهم. وقام المجلس الانتقالي الوطني الذي شكله الثوار وترأسه مصطفى عبد الجليل بمنح أو وعد بمنح الجنسية والمساعدات المالية للعديد من التيدا الذين يعيشون في ليبيا، بمن فيهم من ينحدرون من قطاع أوزو (Cole, 2012, p. 16). وادعى سكان أوزو أن العديد من الوعود التي قُدمت لهم في النصف الأول من عام 2011 (بما في ذلك التعويضات المالية والتنمية والخدمات) قد ذهبت أدراج الرياح بعد وفاة القذافي في أكتوبر/ تشرين الأول. ويرى التيدا الليبيون أنفسهم حاليا مهمشين باعتبارهم من غير العرب من قبل السلطات "العربية" الجديدة في شمال ليبيا، بغض النظر عن أيديولوجيتهم، بسبب إخفاق السلطات في إعادة الجنسية الليبية لهم[273].

ولكن التيدا لعبوا دورا هاما في "تحرير" جنوب ليبيا. ففي بداية اندلاع الثورة في شرق ليبيا في فبراير/ شباط 2011، كان السكان من الشرق ممن يعيشون في فزان، بمن فيهم أفراد الإدارة والجيش، خائفين من استهدافهم من قبل نظام القذافي وطلبوا الحماية من التيدا. وتم تنظيم موكب من حوالي 5 مركبات لنقل ما يقارب من 20 مسؤولا جاؤوا من الشرق إلى بنغازي، مع عشرات التيدا المتعاطفين مع الثورة. وشمل هؤلاء التيدا علي غالما، الرئيس السابق للجنة الشعبية في القطرون، والمقدم رمضان العطشي، وشرف الدين باركيه، تاجر حدود شاب تنحدر أصوله من النيجر. وحملت المجموعة أسلحة صغيرة قام اللواء مسعود عبد الحفيظ، قائد الجيش في فزان، بتوزيعها على المدنيين المحليين بعد فترة قصيرة من اندلاع الثورة، وأسلحة أخرى كانوا يخبؤونها في بيوتهم[274]. وانطلقوا في البداية عبر شمال تشاد إلى الكفرة، حيث بدأ ثوار التيدا والزوية المحليون بالتنظيم أيضا[275].

وما بين مارس/ آذار – أبريل/ نيسان، انضمت هذه المجموعة، إلى جانب شخصيات بارزة من التيدا والدازا من الكفرة، والذين كان بعضهم حاضرا بالفعل في بنغازي، إلى التمرد هناك. وبعض الثوار من الكفرة، مثل آدم عرامي وحسن كيلي، كانوا قد شكلوا بالفعل حركة معارضة سرية للقذافي في الفترة ما بين عامي 2009–2006 (Murray, 2015, p. 310). وفي مارس/ آذار أو أبريل/ نيسان 2011، غادر كيلي وشرف الدين باركيه وبحر الدين الشريدي، وهم مهربون من عرب أولاد سليمان من سبها، لجلب أسلحة من السودان لمهاجمة الكفرة. ولكن وصول هذه الأسلحة خلق انقسامات بين التيدا. فعلي سيدا أراد نقلها إلى بنغازي، مركز الثورة، في حين أراد قادة التيدا الآخرين الاحتفاظ بها في الكفرة[276].

الأحداث في الكفرة

دخل ثوار التيدا الأوائل في تحالف مع العرب المعادين للقذافي، بمن فيهم أفراد قبيلة أولاد سليمان في فزان وقبيلة الزوية في الكفرة. ومع مطلع مارس/ آذار 2011، قام علي سيدا وضباط الزوية الذين انضموا إلى الثورة بنهب مخازن الأسلحة في قاعدة معطن السارة العسكرية، وهي غير بعيدة عن الحدود التشادية (Murray, 2015, p. 312). والى جانب علي سيدا وآدم عرامي وحسن كيلي، انضم تيدا الكفرة الآخرون إلى الثورة. وأعلن عيسى عبد المجيد منصور أنه سيدمج جبهة التبو لخلاص ليبيا التابعة له مع الثورة (حتى ذلك الوقت، كانت عبارة عن حركة دون مقاتلين). وكان عيسى عبد المجيد شرطيا سابقا عارض القذافي في سن مبكرة ويعيش في المنفى في النرويج منذ عام 2008. ووصل إلى الكفرة وقام بحشد ميليشيا صغيرة. كما سافر بانيه كيلي، شقيق حسن كيلي، الذي سجنه القذافي بسبب دعمه للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، إلى الكفرة أيضا.

وفي مايو/ أيار 2011، تحالفت قوات التيدا بقيادة علي سيدا وعيسى عبد المجيد وحسن كيلي، معززين بالأسلحة التي جلبوها من السودان، مع ثوار الزوية وسيطروا على حقول النفط في الكفرة والسرير إلى الشمال (Lacher, 2014, p. 4). ويقال أنهم عثروا على بعض الأسلحة في الكفرة. وفي نهاية عام 2011، عيّن المجلس الانتقالي الوطني عيسى عبد المجيد مسؤولا عن السيطرة على الحدود مع السودان (Murray, 2017)[277].

الأحداث في فزان

حاول اللواء مسعود عبد الحفيظ، من قبيلة القذاذفة وقائد القوات المخلصة للنظام في فزان، تجنب القتال مع التيدا وتفاوض مع التيدا من مرزق والقطرون لفتح طريق

للمخلصين للقذافي الراغبين في الهرب إلى النيجر. وتم احترام هذا الاتفاق إلى حد كبير. كما قام المخلصون بتقديم مركبة و30 بندقية من نوع كلاشنكوف إلى بركة وردكو، الذي تم اطلاق سراحه من السجن في أواخر عام 2010 وأكد لهم على ولائه، ولكنه انضم لاحقا إلى الثورة (Lacher, 2014, p. 4) [278].

وقبل زجه في السجن، كان بركة مقربا لوقت طويل من نظام القذافي. وفي عام 1974، انضم إلى الجيش الليبي وشارك، كضابط غير مكلف، في تدريب وتشكيل قوات المتمردين النيجرية (التيدا والطوارق) والتشادية في ليبيا، بما في ذلك متمردي جبهة التحرير الوطني التشادية من التيدا. ثم في عام 1981، انضم ومعه حوالي 50 مؤيدا إلى الحرس الرئاسي لحكومة الوحدة الوطنية التشادية. وفي عام 1994، وبدعم من القذافي أيضا، شكل بركة القوات المسلحة الثورية للصحراء، وهي مجموعة متمردة نيجرية. ثم بين عامي 2000–1998، في حين كان معظم رفاقه يتفاوضون على السلام مع النيجر، قام بدعم الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد المتشكلة حديثا حتى وضعه القذافي تحت الإقامة الجبرية (Wardougou, n.d.).

ويعتبر بركة من أوائل من حملوا السلاح في منطقة فزان. وعلى مدار عدة أيام في يونيو/ حزيران 2011، وعلى رأس مجموعة صغيرة مكونة من 14 مقاتلا في 3 مركبات، قام بالسيطرة على عدة نقاط تفتيش عسكرية جنوب تجرهي (تزارو)، الواحة الجنوبية الأكثر بعدا في منطقة فزان ومعقل عائلته. وقام بالاستيلاء على 5 مركبات أخرى، 3 منها مجهزة برشاشات من عيار 12.7 ملم. كما استولى أيضا على نقطة عبور تومو الاستراتيجية على الحدود النيجرية، ومن هناك أعلن دعمه الرسمي للثورة وأعطى قواته اسم درع الصحراء. ثم عاد إلى الشمال وسيطر على المطار ومخازن الأسلحة في الويغ (دوموزي) التي تخلت عنها قوات القذافي (Cole, 2012, p. 16). ثم تصدى لهجوم معاكس من قوات موالية للقذافي، بمن فيهم التيدا [279].

وفي نفس الوقت تقريبا، قام تيدا فزان الذين سافروا إلى بنغازي بتشكيل كتيبة شهداء أم الأرانب بقيادة المقدم رمضان العطشي ونائبه شرف الدين باركيه (Lacher, 2014, p. 4) [280]. وعاد علي غالما وشرف الدين باركيه وبحر الدين الشريدي من بنغازي إلى فزان بحوالي 30 مركبة إضافة إلى الأسلحة وانضموا إلى بركة وردكو في الويغ[281].

سقوط القطرون ومرزق وسبها وأوباري

في يوليو/ تموز 2011، انتقل بعض أفراد كتيبة شهداء أم الأرانب وقوات بركة من الويغ باتجاه القطرون، حيث وقعت مظاهرات عفوية مناوئة للقذافي (Murray, 2015, p. 314).

وقامت التعزيزات التي يقودها بركة بصد هجمتين لقوات القذافي التي ضمت متمردين دارفوريين مزعومين أو مرتزقة. وبعد المواجهات التي أوقعت عددا محدودا من الضحايا في كلا الطرفين، انسحب الجيش، في حين طلب السكان المدنيون، الذين خشوا وقوع معارك أكثر عنفا، من مقاتلي التيدا مغادرة البلدة. عندئذ غادرت القوات إلى كزرع بالقرب من تجرهي، حيث انضم لها حوالي 20 مقاتلا من مرزق معهم 3 مركبات يقودهم بوكوري سوغي، زوج ابنة بركة. وكانت قوات القذافي في حينها تستعيد السيطرة على الطريق الرابط بين القطرون والويغ، لذلك قرر الثوار تجنبهم والقيام بشكل مباشر بمهاجمة مرزق، ثاني أكبر بلدة في منطقة فزان. وتم إرسال بوكوري مسبقا لدعم المهاجمين من داخل البلدة[282].

وفي أواسط أغسطس/ آب، تم الاستيلاء على مرزق من قبل قوة قادها بركة وردكو، ضمت مقاتلين من أولاد سليمان تحت قيادة بحر الدين الشريدي، بعد قتال محدود النطاق (AFP, 2011). واستولى الثوار على المركبات ومخازن الأسلحة، وانضم لهم عدد كبير من التيدا من المنطقة، إضافة إلى مجندي أولاد سليمان[283].

ومن مرزق، هزم بركة وردكو القوات الموالية للقذافي في تراغن إلى الشرق. وسقطت القطرون والبلدات الأخرى إلى أقصى الشرق، مثل أم الأرانب وزويلة دون قتال. وسيطر بوكري سوغي ورجب "ابيه"، شقيق بركة، على حقل الفيل النفطي وعلى المزارع في منطقة مرزق[284].

وكانت المظاهرات في سبها موجودة منذ يونيو/ تموز، ولكن لم يسيطر الثوار على البلدة إلا في سبتمبر/ أيلول، بعد قتال متدني الشدة بين الموالين للقذافي وقوات الثوار المختلفة، بمن فيهم الحساونة وأولاد سليمان من وادي الشاطئ في الشمال، بالتنسيق مع آخرين من جنوب وشرق ليبيا. وقام بركة وردكو بتزويد قوة من العرب والتيدا يقودها بحر الدين الشريدي بمركبتين محملتين بأسلحة استخدمها المقاتلون في الاستيلاء على سبها (Cole, 2012, p. 16) [285].

كما تم إعطاء أسلحة إلى مقاتلي التيدا من أوباري بقيادة الشقيقين علي وحسين اغريه وعلي عيسى. وبالتحالف مع مقاتلي الطوارق، سيطروا على حقل الشرارة النفطي، في حين قامت قوات الثوار من الزنتان وشرق ليبيا بتحرير بلدة أوباري[286].

صراع التيدا مع المجتمعات الليبية الأخرى في الجنوب

بعد الإطاحة بالقذافي، اندلعت العديد من الصراعات المحلية والأهلية في ليبيا. وبين أواسط 2014 ومطلع 2016، برز مركزان رئيسيان من الثورة. حيث تشكل المؤتمر الوطني العام في طرابلس وائتلاف فجر ليبيا غير المتجانس في غرب ليبيا. وشكلت كتائب مصراتة الجناح المسلح الرئيسي لهذا الائتلاف حتى سقوطها في

عام 2015. وفي الشرق، حظي مجلس النواب في طبرق وحكومة البيضاء بدعم من ما يسمى بالجيش الوطني الليبي بقيادة اللواء خليفة حفتر وفي الغرب بدعم كتائب الزنتان. وكان حفتر ضابطا سابقا في نظام القذافي وكان في المنفى في الولايات المتحدة منذ عام 1990. وحظي مجلس النواب وحكومة البيضاء، المؤلفان من الثوار وشخصيات سابقة في نظام القذافي، بالدعم على مختلف المستويات في تشاد ومصر وفرنسا والأردن والإمارات العربية المتحدة. وفي الوقت نفسه، دعمت تركيا وقطر والسودان حكومة طرابلس، التي تضم الإسلاميين، بمن فيهم الإخوان المسلمين (Fitzgerald, 2016).

وفي جنوب ليبيا، كانت الانقسامات والمواجهات التي وقعت محلية وأهلية بشكل رئيسي. وتمحور القتال في البداية حول السيطرة على المنطقة وطرق التهريب والمراكز الحضرية، ومن ثم موارد النفط وتوزيع وتهريب الوقود على المستوى المحلي. وبعد سقوط القذافي، سيطر مقاتلو التيدا الليبيون على الحدود مع تشاد والنيجر، بل وحتى مع السودان نوعا ما. كما سيطروا على الطرق الهامة التي تربط جنوب ليبيا مع تلك الدول، وعلى المحليات والمناطق الحضرية والبنية التحتية النفطية في جنوب ليبيا. ولكنهم واجهوا سريعا معارضة من المجتمعات الليبية الأخرى في الجنوب، بما في ذلك الطوارق في أوباري وعرب أولاد سليمان في سبها وعرب الزوية في الكفرة. وبشكل عام، دعمت كتائب مصراتة وبعض الشخصيات الإسلامية العرب والطوارق. وحاول التيدا التحالف مع القوات المنافسة مثل كتائب الزنتان؛ وحرس المنشآت النفطية التابعة لإبراهيم الجضران (زعيم حرب من قبيلة المغاربة سيطر على موانئ راس لانوف والسدرة حتى عام 2016)؛ ونوعا ما مع اللواء حفتر. وعلى أرض الواقع، فإن الميليشيات القبلية المحلية مستقلة بشكل كبير وتظل انتماءاتها للسلطات المتنافسة في شمال ليبيا هشة وغير ثابتة[287].

يعيش التيدا في 3 دول ويملكون هويات متعددة ولا يعترفون بالحدود الاستعمارية الموروثة. ويمكن اعتبار بعضهم فعليا من السكان الأصليين للواحات في جنوب ليبيا، وخصوصا في الكفرة (المعروفة باسم تازر بلغة التيداغا)، التي ينحدر منها بعض قبائل التيدا التشاديين (Chapelle, 1982, pp. 97–98). وتظل أقلية في البلدات الرئيسية في جنوب ليبيا (مثل سبها والكفرة وأوباري)، رغم أن أجيال عديدة من التيدا التشاديين والنيجريين، والذين أغرتهم وعود القذافي أو هربوا من الحرب والفقر، انضموا إلى نواة التيدا الليبيين الأصليين.

والتيدا الذين استقروا في ليبيا قلقون من أن العرب الليبيين يعتبرونهم أجانب ومهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية. وهم يعتبرون أنفسهم سكانا أصليين لجنوب ليبيا وضحايا التوسع العربي نحو الجنوب الذي بدأ في القرن الثامن عشر (Brachet and Scheele, 2015, p. 743). وهم قلقون للغاية من الخطاب العنصري لبعض الأعداء من العرب والطوارق، الذين يميزون ضدهم لأنهم "سود" و"تشاديون"، وبالتالي يعتبرونهم أجانب في ليبيا. كما أنهم يتهمون السودان وقطر بتشجيع سياسية التعريب في ليبيا والتي تعتبر نسخة مكررة لما حدث سابقا في دارفور على يد الحكومات السودانية المتعاقبة. ويصف بعض مفكري التيدا هذه السياسة بأنها حركة تفوق عرقية عربية تعيد إلى الذاكرة بشكل خطير الأيديولوجية التي ألهمت إنشاء الجنجويد في دارفور، والتي أوحت بها جزئيا فترة "الوحدة العربية" في زمن القذافي (De Waal, 2005, p. 198) [288].

سببها

في جنوب ليبيا، كان لكل صراع ديناميكاته، والتي يمكن أن تتفاقم بسهولة بسبب الديناميات الأخرى القائمة في جنوب ليبيا أو دول الجوار. وفي سبها، عاصمة فزان، فإن محور النزاع الرئيسي هو السيطرة على البلدة. ورغم أنهم في موقف مهيمن، فإن أولاد سليمان قلقون بشأن تزايد نفوذ التيدا في المنطقة[289].

وفي مارس/ آذار 2012، تطورت محاولة سرقة سيارة شارك فيها شخص من التيدا إلى سلسلة من الحوادث المميتة. ونتيجة لذلك، استولى مقاتلو التيدا المرتبطون بالعطشي مهدي على الأموال المرسلة من المجلس الانتقالي الوطني والمخصصة لكتائب سبها المختلفة، وقتلوا العرب خلال عملية السرقة (Lacher, 2014, pp. 2, 4). وقام أولاد سليمان بقصف حي للتيدا وقتل عدة شخصيات بارزة منهم انتقاما لما حصل. وتسبب القتال بما لا يقل عن 150 وفاة قبل إبرام اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تبعه اتفاق سلام في مارس/ آذار 2013، غير أن رحى الصراع عادت للدوران في يناير/ كانون الثاني 2014. ورغم أنهم تقاتلوا معهم في عام 2011، فقد أقام التيدا علاقات وثيقة مع القذاذفة، المنافسين لأولاد سليمان. وأدى هذا التخالف إلى تفاقم الصراع، مثلما فعل تدخل التعزيزات التي أرسلها شرف الدين باركيه ووجود مقاتلي التيدا من تشاد والنيجر. وفي أوائل عام 2014، تدخلت "القوة الثالثة" في مصراتة بقيادة جمال التريكي. وبعد ادعائها بأنها قوة حفظ سلام محايدة، بدا أنها انحازت إلى صف أولاد سليمان (Murray, 2017; Stocker, 2015, p. 5) [290].

أوباري

إلى الغرب، في أوباري، تبارز التيدا والطوارق بشكل رئيسي من أجل السيطرة على حقول النفط والتوزيع المحلي للنفط ونقاط التفتيش وبلدة أوباري نفسها. وفي عام 2011، احتلت قوات التيدا حقل الشرارة النفطي بالتعاون مع كتائب الزنتان، التي يمر في مناطقها أنبوب نفط من فزان إلى الساحل، والذين أوقفوا تدفق النفط بعد فقدانهم للسيطرة على مطار طرابلس وحقل الشرارة النفطي في أواخر عام 2014. وبعد أن استولوا على محطة البترول الوحيدة في أوباري، والتي تعود ملكيتها أساسا للدولة، قامت قوات التيدا بقيادة كوكوني توكوي وعلي اغريه وعلي عيسى بتوزيع البترول على الكتائب المختلفة وفقا لنظام الحصص. واتهم كل من التيدا والطوارق بعضهم البعض بتهريب البترول (الذي كان في بعض الأحيان مغشوشا) على المستوى المحلي وإلى دول الجوار.

وسيطر عدد من قادة التيدا، بمن فيهم قائد شرطة سابق في نظام القذافي، على مؤسسات البلدة مثل المجلس البلدي ومجلس الأمن المحلي (اللجنة الأمنية). ونتيجة شعورهم بالتهديد، حشد الطوارق قوات لوضع حد لتهريب البترول واستعادة السيطرة على توزيع الوقود من التيدا. ويبدو أن ما أشعل فتيل الصراع هو المواجهات التي وقعت في سبتمبر/ أيلول 2014 بين مقاتلي التيدا والطوارق من أجل السيطرة على حقل الشرارة النفطي ومحطة بترول أوباري. وتم طرد التيدا، المدعومين من كتائب الزنتان، من مواقعهم (بما في ذلك الشرارة، التي خسروها في نوفمبر/ تشرين الثاني) على يد الطوارق، المدعومين من "القوة الثالثة" في مصراتة (UNSC, 2016a, p. 16; Stocker, 2015, p. 5). وحشد زعماء الحرب المحليون من التيدا القوات، وقام القادة الآخرون، بمن فيهم شرف الدين باركيه وبركة وردكو، وحتى زعماء من الكفرة، بإرسال تعزيزات كبيرة (Murray, 2017). وفي عام 2015، قاتل عدد من التيدا التشاديين، بمن فيهم العطشي "كوكولا" إلى جانب قوات شرف الدين باركيه في أوباري[291].

الكفرة

في الكفرة، تواجه التيدا والزوية من أجل السيطرة على البنية التحتية النفطية والطرق التجارية نحو الجنوب والأحياء المدنية. ووقع القتال بالفعل في عام 2008، وتفيد التقارير بأن القتال أتاح للقذافي في وقتها منع التحالف بين الجماعتين ضد نظامه[292]. وفي عام 2011، سيطر مقاتلو التيدا على آبار النفط التي تخلت عنها القوات الأمنية التابعة للقذافي، وطردوا في عدة مناسبات مقاتلي الزوية الذين كانوا يحاولون طردهم.

إضافة لذلك، فرضت قوات عيسى عبد المجيد ضرائب على المركبات باسم المجلس الانتقالي الوطني على الطرق في جنوب الكفرة، والتي شعر الكثيرون بأنها غير مبررة. ومنذ مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، هاجم مقاتلو الزوية قوات عبد المجيد وحاولوا السيطرة على نقطة تفتيش (Murray, 2015, p. 316). عندئذ نأى المجلس الانتقالي الوطني بنفسه عن عبد المجيد، ولكن ميليشياته استمرت في السيطرة على الطرق إلى الجنوب.

وفي عام 2012، استمرت المواجهات في الكفرة، ومن حينها والبلدة محكومة من قبل إدارتين؛ واحدة للزوية والأخرى للتيدا. وترأس الأخيرة محمد رمضان سيدا، شقيق علي سيدا. كما سيطر التيدا على نقاط التفتيش في جميع أنحاء الكفرة، غير أن الزوية أقاموا حواجز أخرى أقرب إلى البلدة وبها سيطرت على المداخل الرئيسية إلى الكفرة ومنعت غارات التيدا على البلدة.

وفي عام 2015، تسببت 3 أشهر من القتال بين شهري يوليو/ تموز وأكتوبر/ تشرين الأول بما يزيد على 100 ضحية بين السكان المدنيين. وحاصر الزوية أحياء التيدا في غرات توبو (صحر) وقدرفي وقصفوهم بالأسلحة الثقيلة (UNSC, 2016a, p. 16). وانتقاما لما حصل، أضرم مقاتلو التيدا النار في حوالي 600 منزل للزوية. ومنذ أواسط عام 2015، وردا على حصار الزوية للكفرة، قام التيدا بسد الطرق المؤدية إلى الحدود السودانية إضافة إلى الطريق الحيوي الذي يربط البلدة باجدابيا في الشمال. ومن خلال السيطرة على طرق سفر الزوية إضافة إلى هذا الطريق، فقد أجبروا الزوية تدريجيا على التفاوض. وطالب الزوية بشكل رئيسي بإنهاء حصار التيدا على الطعام والسماح لهم بإخلاء جرحاهم. وفي عام 2016، كان سكان الزوية قادرين على كسر جزء من حصار التيدا وإعادة فتح طريق من الكفرة إلى الحدود السودانية[293].

وتم أيضا اتهام قوة "حفظ سلام" مستقلة جاءت من الشمال في عام 2012 بالتحيز لصالح الزوية (Murray, 2017; UNSMIL, 2012, p. 3). وفي وقت لاحق، اشتكى التيدا والزوية من أن أتباع خليفة حفتر لا يقومون بإخلاء المقاتلين المصابين من القبيلتين لعلاجهم في الشمال. وفي البداية، دعم التيدا الجضران وحفتر، في حين دعمت الزوية المؤتمر الوطني العام في طرابلس (UNSC, 2016a, p. 16). ولكن التيدا اتهموا حفتر أيضا بأنه يلعب لعبة مزدوجة، حيث قصف قوات التيدا ووفر للمصابين من الزوية علاجا أفضل من العلاج الذي وفره لمقاتليهم. وهذه الخلافات أدت في نهاية المطاف إلى انسحاب مقاتلي التيدا من قوات حفتر في بنغازي[294].

وفي أكتوبر 2015، قام فريق وساطة قبلي عربي من برقة بترتيب لوقف إطلاق النار. وتفيد التقارير بخرق هذا الترتيب سريعا من قبل قناصين، وأدت وفاة رجل من

التيدا إلى إعادة الحصار على طريق اجدابيا. وادعى التيدا أيضا أن الوساطة وافقت على توفير قوات محايدة للسيطرة على المخرج الشمالي للكفرة، ولكنه ظل تحت سيطرة الزوية[295].

جهود الوساطة

كانت الصراعات الأهلية في جنوب ليبيا محورا للعديد من جهود الوساطة، المحلية والدولية، التي تقودها الدولة أو جهات غير حكومية. وقامت قطر بتنظيم عدة مؤتمرات سلام في الدوحة، وخصوصا حول صراع أوباري. ومثّل التيدا بركة وردكو وآدم عرامي؛ وكان الأخير رئيسا للتجمع الوطني للتبو. غير أن الوساطة القطرية عانت في البداية من عقبتين. الأولى، وكما حصل في عملية السلام في دارفور، أبرزت قطر قدرتها على توفير الحوافز المالية بدلا من التشجيع على النقاش البناء للقضايا المطروحة. وشملت هذه الحوافز وعودا بالتمويل للموقعين على اتفاقية السلام إضافة إلى "هدايا" مثل الإقامة في فنادق فاخرة في الدوحة. أما الثانية، وهي الأكثر خطورة، كما كان الحال في دارفور، فقطر لم تكن تعتبر حيادية في ليبيا، ولكنها أقرب إلى فجر ليبيا وحلفائه في جنوب ليبيا (أولاد سليمان والطوارق وبعض التيدا). واقترح القطريون أن تقوم "القوة الثالثة" في مصراتة بضمان السلام في أوباري. وكان التيدا متشككين نوعا ما من النوايا القطرية ويعتقدون أنها إما تدعم الطوارق أو تشجع التيدا على الانضمام إلى قوات مصراتة.

وحاولت الجزائر ومن ثم تشاد (والأخيرة تدعم حفتر) إقامة عمليات وساطة منافِسة بين التيدا والطوارق. وفي يناير/ كانون الثاني 2015، وبمساعدة من مؤسسة Pro-mediation الفرنسية غير الحكومية، تم عقد اجتماع في انجمينا بين ممثلي الطوارق والتيدا، ضم غودينو ماينا (Blary, 2015). ووصف كوكوني عويدي، الذي شارك كوسيط، كيف اقترح على السلطات التشادية إشراك قطر في المبادرة التشادية من أجل منع عمليتي الوساطة من التنافس، ولكنها رفضت.

وبدا أن الوساطة التشادية أيضا عانت من التباين بين الوفدين. فوفد التيدا كان أكثر تحفيزا وتمثيلا من وفد الطوارق، الذي بدا أنه وفد من "مالي" أكثر منه من ليبيا.

وخلال اجتماع ثاني في مارس/ آذار 2015، فإن التيدا فقط هم من عادوا إلى طاولة المفاوضات. ومن الواضح أن الطوارق اعتبروا تشاد وسيطا غير حيادي بما

فيه الكفاية، رغم أنه من الممكن أن قطر أقنعتهم برفض تشاد كوسيط. وفي يونيو/ حزيران 2016، حاولت تشاد أيضا التوسط بين التيدا والزوية[296].

كما حاولت الإمارات العربية المتحدة منافسة قطر بعقد محادثات في دبي بين ممثلي التيدا والطوارق والعرب. وتفيد التقارير بأن بركة وردكو، الذي سهل هذه المحادثات، حاول توحيد جهود الوساطة القطرية والإماراتية المتنافسة، قبل أن يقع فريسة المرض ويغيبه الموت في الإمارات في يوليو/ تموز 2016 [297].

وتابعت مؤسسة Promediation جهودها خلال الاجتماعات بين التيدا والطوارق، وخصوصا حول صراع أوباري. وقد توصلت إلى "إعلان حسن نوايا" في يوليو/ تموز 2015 في اجتماعات عقدت أولا في تونس ثم في بروكسل[298]. ثم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، تم توقيع اتفاقية سلام لأوباري في قطر (Qatar News Agency, 2015). وبعد أن تم التشكيك في الاتفاق مبدئيا بسبب تجدد القتال مباشرة، بدا أنه قد تم إعادة إحياء الاتفاق لاحقا. ويعزى هذا الأمر بشكل رئيسي إلى النقاشات الموازية التي تم تنظيمها في الميدان لتوضيح الشكوك المحيطة بقوة حفظ السلام. ونتيجة لذلك، تم استبدال القوة المؤلفة من قبيلة الحساونة ويقودها عضو في الإخوان المسلمين بكتيبة أخرى من الحساونة تعتبر أكثر حيادية (Murray, 2017; Menas Associates, 2016) [299].

وقامت منظمة سانت ايجيديو الخيرية والدينية المجتمعية بتسهيل اجتماعات في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وأبريل/ نيسان ويونيو/ حزيران 2016، والتي قدم المشاركون فيها دعمهم للاتفاق القطري ولحكومة الوفاق الوطني بقيادة فايز سراج (Sant'Egidio, 2016). غير أن بعض التيدا اعترضوا على شرعية "ممثليهم" في هذه الاجتماعات، في حين واجه الوسطاء صعوبة في تحديد الجهات المؤثرة فعليا على المستوى المحلي[300].

وكانت وتيرة جهود الوساطة أقل سرعة في سبها. ففي أواخر عام 2015 وأوائل عام 2016، توصلت جهود الوساطة التي قادها ممثلون عن قبائل مصراتة وورفلة والقذاذفة إلى اتفاق بين أولاد سليمان والتيدا، غير أن بعض التيدا اعترضوا عليه واندلع القتال مجددا في أواخر عام 2016. وفي أكتوبر/ تشرين الأول، سهلت منظمة سانت ايجيديو اتفاق حسن نوايا بين ممثلي أولاد سليمان والتيدا. وفي مارس/ آذار 2017، قامت منظمة وساطة إيطالية أخرى، وهي مبادرة مذبح السلام، بالتعاون مع الحكومة الإيطالية بتسهيل اتفاق سلام وقع عليها مشايخ القبيلتين، مع ممثلين عن الطوارق

وحكومة الوفاق الوطني كشهود على الاتفاق. ويبدو أن إيطاليا كانت مهتمة بشكل رئيسي بتحويل الميليشيات القبلية في جنوب ليبيا إلى حلفاء لها لكبح جماح الهجرة إلى أوروبا (RFI, 2017) [301].

التفرق بين جماعات التيدا الليبية المسلحة

بالرغم من التهديدات التي يواجهونها وبالرغم من دعوة عدد من شخصيات التيدا إلى إقامة "تنظيم تيدا موحد لإجراء حوار مع الغرب"، فإن جماعات التيدا الليبية المسلحة تبدو مقسمة إلى أبعد الحدود[302]. ولا يبدو أن الشخصيات القليلة التي برزت إبان حكم القذافي ولا زعماء الحرب الجدد الذين ظهروا في زمن الثورة قادرون على توحيد مقاتلي التيدا في ليبيا.

فزان

في عام 2011، وخصوصا في فزان، بدا أن بركة وردكو هو الأوفر حظا في أن يكون القائد الملهم لقوات التيدا، وكان يطلق عليه لقب "قائد تحرير الجنوب" بسبب سرعة انضمامه إلى التمرد واعتراف المجلس الانتقالي الوطني به كقائد للمجلس العسكري في مقاطعة مرزق ما بين عامي 2012-2011. وكان من المفترض بالمجلس التنسيق بين مختلف القوات الموجودة في المقاطعة، غير أن معظم ميليشيات التيدا أصبحت وبسرعة مستقلة إلى حد كبير. ومنذ عام 2013، بدا أن بركة خسر نفوذه تدريجيا مع تنامي شعبية شرف الدين باركيه. وبعد وفاته في يوليو/ تموز 2016، حل محل بركة شقيقه رجب، الذي تم انتخابه في أواخر عام 2016 رئيسا للمجلس العسكري في مرزق، وانتخاب العطشي مهدي نائبا له. وتسيطر قوات "درع الصحراء" التابعة لرجب على إقطاعية العائلة في تجرهي وتومو، على الحدود النيجرية[303].

وتفيد التقارير أن كتيبة شهداء أم الأرانب هي أكبر ميليشيا للتيدا، حيث تضم حوالي 400 رجل. وغادر أول قائد لها، رمضان العطشي، إلى دبي، وفي عام 2013 ترك القيادة لنائبه، شرف الدين باركيه. ويقع مقر هذه الميليشيا في الويغ. وقد سيطرت في إحدى المرات على نقطة التفتيش الاستراتيجية 17 جنوب سبها، والتي تم تركها الآن للشباب المحليين المستقلين[304].

وتقود شخصية أخرى من التيدا، وهي العطشي مهدي، وهو جندي ليبي ثم تشادي سابق تم سجنه في ليبيا عام 1996 وتحرر خلال ثورة عام 2011، كتيبة شهداء القطرون. وهي تسيطر على نقطة تفتيش في سبها وعدة نقاط أخرى بالقرب من

الحدود التشادية- الليبية، ومناطق التنقيب عن الذهب على الحدود في كوري بوكدي وازري. وتفيد التقارير بأنها فرضت أيضا ضرائب على المركبات، بما في ذلك المسافرة إلى الجزء الليبي من كوري بوكدي، ولكنها كانت غير قادرة على السيطرة على مناجم الذهب بنفسها[305].

وفي أوباري، فإن زعيم الميليشيا الرئيسية هو علي اغريه، الذي يملك صلات وثيقة مع شرف الدين باركيه. وإلى الجنوب، يسيطر بوكوري سوغي على حقل الفيل النفطي وجزء من منطقة مرزق[306].

وفي القطرون، تم تشكيل ميليشيا وصفها العديد من التيدا بأنها أكثر شرعية من الميليشيات التي يقودها زعماء الحرب. وقد عينت "اللجنة الأمنية" للقطرون نفسها لضمان الأمن في المنطقة والوقوف في وجه قطاع الطرق، وفي الوقت نفسه الحفاظ على علاقات طيبة مع معظم زعماء الحرب المهمين (شرف الدين باركيه وبركة وردكو). ويقود هذه اللجنة بيدي مهمي (أو محمد) ماكني، وهو ضابط سابق في نظام القذافي. ولكن تم الوقوف في وجه هذه اللجنة ومهاجمة قواتها من قبل ميليشيا تيدا من المنطقة الحدودية اتهمتها اللجنة بفرض ضرائب غير شرعية على المركبات وعلى راكبيها المسافرين من النيجر. لاعب مؤثر آخر في القطرون هو غودينو ماينا، المعروف باسم الشيخ زيلاوي. وماينا هو الزعيم التقليدي الرئيسي للتيدا الليبيين ويطلق عليه أحيانا لقب دردي ليبيا، لكنه يعتبر عموما في رتبة أقل من دردي تيبستي وتابع له. ونتيجة لذلك، فقد كان يطلب من دردي تيبستي حل المشاكل في ليبيا[307].

وتعتبر المناطق الحدودية ومناطق الويغ وواو الكبير، التي تضم كل منها مطارا، مناطق مشتركة بين اللجنة الأمنية للقطرون ومختلف زعماء الحرب. ويشمل هؤلاء الزعماء شرف الدين باركيه ورجب وردكو والعطشي مهدي، إلى جانب علي محمد "وجيج" في واو، والذي تدخل لإخلاء المنقبين في منطقة كلينجي[308].

الكفرة

إلى الغرب، في الكفرة، كان عيسى عبد المجيد منصور أحد زعماء التيدا الرئيسيين الذين برزوا خلال الثورة. وفي أواخر عام 2011، تفيد التقارير بأنه شكل ميليشيا تيدا تضم حوالي 100 رجل أصبحوا يعرفون باسم "حرس الحدود" وتم تكليفهم بفرض الضرائب باسم المجلس الانتقالي الوطني على الطرق إلى جنوب الكفرة. وانضم لاحقا إلى حكومة البيضاء، حيث كان مسؤولا عن الشؤون الإفريقية. ولكن رحيله، وحقيقة أنه كان من المفروض به أن يكون معارضا للزوية على وجه الخصوص،

تسببتا بفقدانه لنفوذه في الكفرة[309]. لكن الميليشيا التابعة له، بقيادة عيسى ماي، ظلت نشطة في المنطقة الحدودية، وتسيطر على نقطة تفتيش في منطقة التنقيب عن الذهب في كلينجي.

ويبدو أن قوة التيدا الرئيسية في الكفرة هي كتيبة الشهيد أحمد الشريف، التي قادها في البداية علي سيدا (Lacher, 2014, p. 4) [310]. وهو أيضا رحل إلى برقة وانضم إلى اللواء حفتر، ولكنه أصيب خلال قتال ضد مجاهدي أنصار الشريعة في بنغازي في أواخر عام 2014. ومنذ رحيله، تولى قيادة قوات التيدا الرئيسية في الكفرة حسن كيلي (المعروف أيضا باسم حسن موسى) وكوكوني باركيه. وتسيطر هذه القوات على جزء من الكفرة وحقل السرير النفطي ونقاط التفتيش على الطرق إلى تشاد والسودان، بما في ذلك منطقة التنقيب عن الذهب في كلينجي (Murray, 2017; UNSC, 2016a, p. 22). وتفيد التقارير بأنهم أيضا قاتلوا ضد أولاد سليمان في سبها إلى جانب تيدا فزان[311].

ولاءات غير ثابتة

تبدو الميليشيات وزعماء الحرب من التيدا مستقلين إلى حد كبير. ولكن علي سيدا يعتبر "رجل حفتر" بين التيدا؛ فبعد الانضمام إلى اللواء في بنغازي (UNSC, 2016a, p. 102)، تم إرساله مجددا إلى فزان في يناير/ كانون الثاني 2017 لتشجيع التيدا على دعم حفتر. ويبدو أن عيسى عبد المجيد وعلي ارغيه والعطشي مهدي يملكون علاقات طيبة نسبيا مع اللواء. وقد تم اتهام بركة وردكو أحيانا بالازدواجية في التعامل، ولكنه كان أيضا على علاقة طيبة عموما مع حفتر، وخصوصا بعد إقامة علاقات مع الإمارات العربية المتحدة، والتي تفيد التقارير بأنها وفرت له السلاح عن طريق مطارات واو والويغ[312]. وبعد وفاة بركة، بدا أن مجلس مرزق العسكري قد انقسم، وقلة من أعضائه فقط يدعمون حفتر وعلي سيدا[313].

وحافظ زعماء الحرب من التيدا الليبيين، وخصوصا القريبون من الحدود، مثل العطشي مهدي، على علاقات طيبة مع تشاد، التي كانت أيضا تشجعهم على دعم حفتر. ومنذ عام 2013 فصاعدا، قام مهدي بتوفير الجنود لإبراهيم الجضران. ولكن في سبتمبر/ أيلول 2015، غادرت عناصر من قوات مهدي وانضمت إلى المؤتمر الوطني العام في طرابلس وانقلبت على حفتر (UNSC, 2016a, p. 103). وانضم الجضران نفسه إلى حكومة الوفاق الوطني المتشكلة حديثا بقيادة فايز سراج في يناير/ كانون الثاني 2016. وفي سبتمبر/ أيلول 2016، استعاد حفتر السيطرة على المواقع النفطية في راس لانوف والسدرة دون مقاومة تذكر من قوات الجضران. وفي

المستقبل، قد يجد مهدي صعوبة في الحفاظ على علاقات طيبة مع الجضران وحفتر والحكومة التشادية[314].

وتزايدت شكوك عدد من زعماء التيدا بشأن اللواء حفتر، بمن فيهم خلفاء علي سيدا في الكفرة وهم حسن كيلي وكوكوني باركيه، إلى جانب بوكوري سوغي، وجميعهم يملكون علاقات غير سلسة مع قائد الجيش الوطني الليبي. ويقال أن حسن كيلي مقرب من الجضران وكتائب مصراتة، وقد شارك في محاولة استعادة السيطرة على حقول النفط من حفتر في أواخر عام 2016 وبداية عام 2017 [315]. ويتهم تيدا الكفرة حفتر بدعم أعدائهم من الزوية[316]. وهم يعتبرونه عموما مواليا للعرب؛ الأمر الذي يفسر سبب إعطائه إمدادات محدودة من المركبات والذخيرة للتيدا. ونتيجة لذلك، قام العديد من مقاتلي التيدا، سواء من تلقاء أنفسهم أو كرد فعل على أحداث سياسية أو عسكرية، بالابتعاد عن حفتر. وقاموا إما بإقامة علاقات وثيقة مع فصائل طرابلس أو الابتعاد بأنفسهم عن القوى الشمالية عموما.

كما كان التيدا حساسين بشأن الرأي الدولي، وانتقال الاعتراف الدولي من طبرق إلى حكومة الوفاق الوطني يفسر سبب تفضيل معظم زعماء التيدا لحكومة سراج. ولذلك يقال أن رجب وردكو وشرف الدين باركيه واللجنة الأمنية للقطرون اعترفوا بحكومة الوفاق الوطني. (رئيس اللجنة، بيدي مهمي، هو شقيق طاهر مهامي ماكني، النائب السابق للمجلس الانتقالي الوطني). كما يمكن أن تُفَسّر المصالح الاقتصادية طريقة تفكيرهم؛ ففي حين أنهم يدعون الاستقلالية، فإن "حرس المنشآت النفطية" من التيدا، مثل الموجودين في حقل الفيل النفطي، يعتمدون في التمويل على حكومة الوفاق الوطني[317].

وفي ظل حكم القذافي، وخصوصا بعد الثورة، قدّم عدد من شخصيات التيدا أنفسهم كسياسيين أكثر منهم قادة عسكريين وممثلين للتيدا في تعاملاتهم مع السلطات الشمالية المنافسة. وهم يشملون حفنة من ممثلي مجلس النواب وقلة من السياسيين الداعمين لفصائل طرابلس، يعملون من منطلق المصلحة الشخصية أكثر مما هو من منطلق الأيديولوجية. وفي حين حصل هؤلاء القادة السياسيون أحيانا على مناصب في شمال ليبيا، بشكل رئيسي "كممثلين" للتيدا، لكنهم على أرض الواقع يملكون نفوذا محدودا على ميليشيات التيدا وزعماء الحرب[318].

تهديد الجهاديين

في بداية القرن الواحد والعشرين، أثبت متمردو الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أن التيدا منيعون ضد التأثير الجهادي أكثر من الطوارق، وخصوصا

باعتقالهم لعبد الرزاق "البارا" وتسليمه للجزائر. وفي عام 2011، حاولت القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي إقامة علاقات مع التيدا في المنطقة الحدودية بين ليبيا والنيجر، مثلا، ولكن دون نجاح يذكر[319].

وبعد الثورة في ليبيا، ظهر التيدا الليبيون معادين للإسلاميين السياسيين في طرابلس، في حين دعم أعداؤهم من العرب والطوارق في فزان والكفرة ائتلاف فجر ليبيا. وظلت القضايا المحلية بارزة في هذه القرارات. إضافة لذلك، في حين كان الإسلاميون السياسيون الليبيون والجهاديون الذين أرسوا جذورهم في الدولة معروفين ويضمرون العداء لبعضهم البعض، فإن التيدا استغلوا هذا الوضع لتصنيف أعدائهم تحت مسمى واحد وهو "الإسلاميين". وسمح لهم هذا الأمر بتقديم أنفسهم كحصن ضد إقامة الإسلام السياسي في جنوب ليبيا. وبهذه الطريقة، فقد كانوا يأملون بجذب حسن نوايا الجهات الغربية، بمن فيهم الفرنسيين، القلقين فعليا من توسع الجماعات الجهادية في ليبيا (Bobin, 2015; AFP, 2016b).

ووقعت صدامات بين التيدا (الذي يقاتل بعضهم لصالح فصائل شمال ليبيا) مع عناصر الجهاديين. وفي مارس/ آذار 2015، تفيد التقارير بأن مجموعة تابعة للعطشي مهدي تحرس حقل الغاني النفطي إلى الشمال من زلة (الجفرة) تم أسرها وذبحها من قبل مقاتلي ما يسمى بالدولة الإسلامية. وفي مارس/ آذار 2016، ادعت الدولة الإسلامية مسؤولية كمين وقع على بعد 150 كم جنوب طرابلس، في حين أشارت مصادر أخرى إلى هجمات للدولة الإسلامية في أوائل عام 2016 على حقل السرير النفطي ومنطقة تازربو (AFP, 2016a). وبعد هزيمتها في سرت في أواخر عام 2016، انسحبت الدولة الإسلامية على الأرجح إلى جنوب ليبيا، حيث يوجد لها خلايا في مناطق تازربو وأوباري وسبها[320].

ولو تمكنت الدولة الإسلامية من الانسحاب باتجاه فزان، فلربما حاولت عندئذ الانتقال إلى الساحل، وخصوصا النيجر، وإقامة علاقات مع جماعة بوكو حرام (التي تدعي أنها حليف للدولة الإسلامية في غرب إفريقيا). وتدعي المصادر الغربية أنه قد تم العثور على الأسلحة الليبية في أيدي قوات بوكو حرام، ولكن ليس هناك ما يشير إلى أن مصدرها هو الفرع الليبي للدولة الإسلامية[321]. في غضون ذلك، تشعر السلطات التشادية أيضا بالقلق بشأن احتمالية محاولة الدولة الإسلامية الانتقال إلى تشاد. وتقول المصادر العسكرية التشادية أنه في ظل الظروف الراهنة، فإنه من غير المرجح أن تقوم جماعة إسلامية مسلحة باختراق تشاد. غير أن النشاط الإرهابي المنفصل يظل احتمالا قائما، وفقا لما أظهرته هجمات جماعة بوكو حرام في تشاد عام 2015 (Tubiana et al., forthcoming)[322].

ويقال أن سائقي التيدا يحصلون على دفعات مقابل نقل المقاتلين الجهاديين في جنوب ليبيا (Galtier, 2015) [323]. ومن المحتمل أن بعض التيدا قد تم إغراؤهم للانضمام إلى الجماعات الإسلامية، سواء لأسباب انتهازية أو أيديولوجية، وهذا الأمر قابل للاستمرار. إضافة لذلك، ظهرت انقسامات بين أجيال المجتمع. وعلى نحو شبيه بالحكومة التشادية، يعتقد عدد من نخبة التيدا أنه في حال استمرار الفوضى في ليبيا، فإن الجماعات الإسلامية الراديكالية ستكون قادرة على إرساء جذورها في جنوب تلك الدولة والتجنيد من بين التيدا، وخصوصا من بين الأعداد الكبيرة للشباب الذي يفتقر للتعليم (AFP, 2016b) [324].

السيطرة على الحدود والطرقات والتجارة

التجارة بين تشاد وليبيا منذ سقوط القذافي

من الناحية التاريخية، فإن طرقات الصحراء الكبرى عبرت حدود مناطق التيدا، وخصوصا الطريق الذي يربط فزان بمملكة كانم- برنو حول بحيرة تشاد. ويوجد إلى الشرق من مناطق التيدا، طريق هام آخر، وهو "درب الأربعين" الذي يربط دارفور بمصر. وفي القرن التاسع عشر، كانت سلطنة وداي قادرة على فتح طريق مباشر إلى الكفرة عبر واحة وانيانغا وبئر معطن السارة (Cordell, 1977).

واستمرت التجارة عبر تلك الطرق، حيث حلت المركبات محل الجمال كوسيلة للنقل، لكن ظل استيراد الجمال قائما في الشمال من أجل لحومها. ويستمر نقل البضائع غير الشرعية على طرق الصحراء، بما في ذلك المنتجات المهربة والسجائر والمخدرات، إضافة إلى المهاجرين الذين تعيد قوافلهم المتجهة إلى البحر المتوسط إلى الذاكرة قوافل العبيد في الزمن الغابر.

وسيطر نظام القذافي بشكل محكم على التجارة عبر الحدود والتهريب – وكان أيضا المنتفع الرئيسي منها. وكان دور التيدا مقتصرا بشكل رئيسي على العمل كسائقين ومرشدين[325]. وبعد انهيار نظام القذافي، سيطر التيدا، بشكل رئيسي بسبب وجودهم في ليبيا وتشاد والنيجر، على الحدود بين هذه الدول الثلاث، وبين ليبيا والسودان. وأقامت ميليشيات التيدا نقاط تفتيش على الطرق الصحراوية الرئيسية بين ليبيا وجيرانها الجنوبيين. وكانوا يمنحون معاملة تفضيلية لمركبات التيدا التي تنقل الطعام والوقود والبضائع المصنعة (مثل أجهزة التلفاز وصحون الأقمار الصناعية والملابس) من ليبيا، والماشية من الساحل؛ وأحيانا منتجات أخرى مصنعة في نيجيريا. وتشمل نشاطاتهم عبر الحدود نقل المهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية إلى البحر المتوسط وتهريب البضائع مثل السجائر والمخدرات وحتى الأسلحة عند الطلب[326].

الطرق عبر تشاد مليئةبالشاحنات المحملة فوق طاقتها بالبضائع والركاب.
© جيروم توبيانا

الخريطة 6: طرق التجارة والتهريب
إلى بنغازي
مصر
السودان
أسيوط
النيل
الخارجة
درب الأربعين
درب الأربعين يقوم
بحيرة ناصر
سليمة
نخيلة
العطرون
ملها
مليت
الفاشر
الكفرة
ربيانة
العوينات
معطن السارة
تيكرو
وانيانغا
باو
أم جرس
باهاي
تيني
كاليت
عرضة
بلتين
أبشي
أنكا
كوبي
الجنينة
طريق القوافل قبل الاستعمار
طريق تجارة رئيسي
طريق تجارة ثانوي
طريق تهريب مخدرات
طريق المهاجرين
حدود دولية
عاصمة وطنية
بلدة أو قرية
أراضي مرتفعة
0
كم
200

من برداي
طرابلس
بنغازي
سبها
الكفرة
برداي
انجمينا
1385 كم
1260 كم
692 كم
763 كم
1025 كم
إلى طرابلس
إلى طرابلس
إلى الجزائر
سبها
أم الأرانب
مرزق
فزان
واو الكبير
القطرون
الويغ
تجرهي
ليبيا
الجزائر
كلينجي
كوري بوكدي
تانوا
تومو
ممر كوريزو
أوزو
أوري
ماداما
وور
برداي
تيبستي
زوار
أوجي
غورو
النيجر
سيغديم
ديركو
بيلما
فايا
أغاديس
اوغودم
(أغاديم)
طريق تجاري
ترميت
زيغي
نجيجمي
ماو
زندر
غوري
بحيرة تشاد
ديفا
برنو
تشاد
مايدوغوري
انجمينا
نيجيريا

وتعتبر التجارة ضرورية للتيدا لأسباب متعددة. فمجتمعاتهم في الصحراء التشادية والنيجرية تعتمد كليا على الطعام والبضائع المصنعة الليبية. وهناك قلة من الأسواق في تيبستي، وفي حين تبلغ مساحة النجد 500 كم^2 من عند أول طرق معبدة ومتاجر في فزان، فإنه عبارة عن 1.500 كم من الطرق الوعرة وسفر لمدة 5 أيام من انجمينا. إضافة لذلك، ففي منطقة لا وجود للدولة أو المشاريع التنموية فيها تقريبا، فإن نقل البضائع هو أحد موارد الدخل القليلة المتوفرة.

وفي ظل حكم القذافي، سيطرت السلطات الليبية على التجارة بين ليبيا وجيرانها الجنوبيين. وفرضت قيودا على كمية ونوع البضائع التي يمكن أن يستوردها التجار (مثلا، كان استيراد الأنسجة أسهل من استيراد الطعام). وفرض النظام ضرائب جمركية، رغم أن التهريب كان منتشرا. ويوضح أحد تجار التيدا قائلا: "في أيامنا هذه، فإن أقاربنا من "التيدا" هم من يسيطرون على الحدود وليس القوات الليبية". وقد صب سقوط القذافي في مصلحة تجار التيدا: فقد زادت كمية البضائع المستوردة من فزان إلى تيبستي وفايا، وظلت الأسعار منافسة، رغم أنها بدأت ترتفع منذ عام 2015، ربما بسبب تذبذب قيمة العملة الليبية. ويقال أن ازدياد عدد التجار عبر الحدود ساهم في الحفاظ على تدني الأسعار نسبيا[327].

ويبدو أن نقل المهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية إلى ليبيا قد تراجع بسبب انعدام الأمن في الدولة والحوافز السياسية والمالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للنيجر والسودان لمنع انتقال المهاجرين. وتحولت الشاحنات الضخمة المحملة بالركاب التي كانت موجودة في زمن القذافي إلى مركبات أصغر تحمل عدد أقل من الركاب[328]. وتسببت الحرب الأهلية في عام 2011 بعودة موجة مهاجرين من شبه الصحراء الإفريقية إلى مواطنهم، وخصوصا التشاديين والسودانيين (Oxfam–ACF, 2011, p. 5). ولكن عدد منهم عاد لاحقا إلى ليبيا بسبب قلة الفرص في أوطانهم، بهدف إكمال طريقهم إلى أوروبا.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 50.000 مهاجرا (معظمهم سودانيون وإريتريون) يسافرون سنويا من السودان إلى ليبيا، إما مباشرة أو عبر شمال تشاد. ويستطيع العديد منهم طلب اللجوء السياسي في أوروبا بسبب الاضطهاد في دولهم. ويقال أن "تهريب" المهاجرين عبر الحدود الشمالية لليبيا يمثل سوقا تقدر بحوالي 250 مليون دولار سنويا للجهات التي تقوم بالنقل[329]. وتفيد التقارير أن كل حمولة من المهاجرين بين أغاديس في النيجر وفزان يتم تحميلها عبر شاحنات التيدا تحقق مكاسب تتراوح ما بين 5.000–15.000 دولار لكل مركبة[330]. وتقوم بعض ميليشيات التيدا الليبيين بفرض

ضرائب على المهاجرين. إضافة لذلك، تقوم بعض الميليشيات أحيانا باحتجاز المهاجرين في المناطق التي تسيطر عليها وتطردهم في نهاية المطاف من ليبيا، حيث تعمل هذه الميليشيات كحرس حدود معينين ذاتيا، وكمعاونين في تنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة[331]. وتشير التقارير أن بعض المهربين والميليشيات في شمال ليبيا أجبرت المهاجرين على العمل لديها في التنقيب عن الذهب أو في المزارع، وأحيانا لعدة أشهر[332].

وظلت التجارة بين ليبيا والساحل مربحة، وخصوصا بفضل استمرار تدني الأسعار في ليبيا، رغم كثرة نقاط التفتيش. وإضافة إلى الرسوم الجمركية المفروضة من قبل تشاد، تعين على التجار دفع ضرائب على نقاط التفتيش في المناطق الليبية والتي تباينت بحسب الطريق المستخدم والوقت من السنة وعلاقات التجار مع الرجال المسلحين الذين يسيطرون على نقاط التفتيش. وفي نهاية عام 2015، أفاد التجار بوجود 7 نقاط تفتيش بين مرزق وتومو. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، قيل أن سائقي الشاحنات الذين يصلون إلى زوار من ليبيا يمرون عبر 10 نقاط تفتيش بين سبها والحدود التشادية[333]. وسيطرت ميليشيات التيدا التي يقودها بركة وردكو وشرف الدين باركيه والعطشي مهدي واللجنة الأمنية للقطرون على نقاط التفتيش القريبة من الحدود التشادية والنيجرية.

وفي كل نقطة تفتيش، يتعين دفع مبلغ 400–300 دينار ليبي (284–213 دولار) عن كل مركبة ومبلغ 20 دينار ليبي (14 دولار) عن كل راكب[334]. وبين أم الأرانب وغورو، حيث تواجدت 4 إلى 5 نقاط تفتيش في نفس الفترة، يقال أن الضرائب تراوحت ما بين 500–200 دينار ليبي (355–142 دولار) لكل شاحنة ثقيلة. وكانت الأسعار قابلة للتفاوض. ومن يرفض الدفع يخاطر بمصادرة مركبته. أما تجار التيدا الذين استخدموا مركبات أصغر فذكروا أنهم يدفعون ما بين 200–50 دينار ليبي (36– 142 دولار) عن كل مركبة، غير أن بعضهم ادعى أنهم لم يكونوا مضطرين للدفع لأن التيدا يسيطرون على نقاط التفتيش. وبين الكفرة وتشاد، قيل أن التعرفة تراوحت ما بين 200 إلى 1.000 دينار ليبي (710–142 دولار) عن كل شاحنة، في حين يدفع كل راكب مبلغ 30 دينار ليبي (21 دولار). وفي هذه المنطقة، والى جانب ميليشيات التيدا الليبية، سيطر سعد آدم، وهو تيدا من غورو، على نقطة تفتيش تسمى "بوابة عزرائيل" (ملك الموت بالعربية) بسبب عنف حراسها. وحتى لو لم يكن الفرق واضحا جدا، فإن التيدا والتجار يميزون بين نقاط التفتيش "النظامية" التي تسيطر عليها الميليشيات الليبية الجنوبية وتلك التي يقيمها قطاع الطرق الذين يفرضون ضرائب باهظة ويسرقون البضائع.

وقال بعض سائقي الشاحنات أن قطاع الطرق أوقفوهم في 7 مناسبات خلال رحلتهم بين سبها وزوار وقالوا لهم "إما أن تدفعوا أو تُقتلوا"[335].

ولحماية أنفسهم، استخدم هؤلاء التجار مرافقين من التيدا مسلحين ببنادق كلاشنكوف هجومية، وحملت كل مركبة 3 إلى 4 رجال منهم بين أم الأرانب والحدود التشادية. وبلغت تكلفة هذه الخدمة 700 دينار ليبي (497 دولار)، تمت إضافتها إلى تكاليف التجار وزادت من أسعار السلع التي تباع في تشاد.

ووفقا لأقوال أحد تجار التيدا، فإن ميليشيات التيدا في جنوب ليبيا تحت قيادة اللجنة الأمنية في القطرون وبركة وردكو وشرف الدين باركيه عززت من وجودها على الطرقات إلى الحدود قرابة نهاية عام 2014. وتجنبوا المواجهات مع قطاع الطرق حتى وقوع الحادثة التي قادت إلى معركة القطرون في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. عندئذ قام التيدا المسلحون من النيجر وتشاد بسرقة سيارة مدني ليبي من التيدا. وكان هؤلاء التيدا تحت قيادة وردكا كوكوني، سارق جمال وقاطع طريق شاب من تيدا النيجر. وقد تم استخدامهم في البداية من قبل ميليشيات التيدا الليبية كحراس مرتزقة على نقاط التفتيش في المناطق الليبية، ولكنهم ارتكبوا تجاوزات. وعندما اشتكى سائق المركبة للجنة الأمنية في القطرون، قامت قواتها باعتقال السارقين في منطقة الويغ. عندئذ حاول الرفاق والأقارب المسلحون تحرير المحتجزين بالقوة. وتسبب القتال الذي تبع ذلك بمقتل 3 من أفراد اللجنة الأمنية للقطرون و7 من بين المهاجمين (بمن فيهم مقدم في الجيش التشادي). وبوصول تعزيزات من بركة وردكو وشرف الدين باركيه، قامت اللجنة باعتقال قرابة 50 مهاجما وتفكيك عدة نقاط تفتيش غير نظامية ودعت الدردي ارزي باركيه لحل المسألة. وكنتيجة جزئية لذلك، تم تخفيض عدد نقاط التفتيش في مطلع عام 2017 بين تومو والقطرون إلى 4 نقاط- اثنتان يسيطر عليها رجب وردكو وواحدة تحت سيطرة شرف الدين باركيه وواحدة تحت سيطرة اللجنة الأمنية[336].

وتبين هذه الحادثة انقسامات التيدا، وفي الوقت نفسه قدرتهم على التوحد لحل مشكلة ما باستخدام آلياتهم الخاصة- رغم أنه يقال أن الإمارات العربية المتحدة هي من دفعت الدية في النهاية، حيث عمل بركة وردكو كوسيط. ورغم عدم ثبات هوية التيدا، تبين أن عددا من اللاعبين مثل اللجنة الأمنية للقطرون تعتبر شرعية أكثر من غيرها في جنوب ليبيا. ووفقا لأقوال التجار الذين يستخدمون هذه الطرق، فإن الرجال المسلحين الذين يقيمون "نقاط تفتيش وهمية" و"قطاع الطرق" العاملين إلى الجنوب من الويغ وفي الكفرة يضمون التيدا، وخصوصا من النيجر. كما أن الدازاغارا من النيجر وتشاد حاضرون أيضا، في حين أن البيري يعملون على الطريق إلى الكفرة. ويقال أن عددا من قطاع الطرق يشاركون في تهريب المخدرات[337].

تهريب المخدرات

يشكل نقل المخدرات (مثل الكوكايين والحشيش) والسجائر المهربة جزء من التجارة عبر الصحراء بين جنوب ليبيا وتشاد والنيجر. وبعد وصوله إلى غرب إفريقيا، يتم نقل الكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية إلى ساحل البحر المتوسط ومن هناك إلى المستهلكين في أوروبا والشرق الأوسط. كما يتم نقل الحشيش المغربي شرقا على طول الحدود الجزائرية مع مالي والنيجر.

وعلى هذه الطرقات، تعتبر النيجر ممرا لا مفر منه. ومن هنا، يمكن للمهربين الوصول مباشرة إلى الجزائر أو فزان، أو عبور شمال تشاد إلى جنوب ليبيا، وفي نهاية المطاف الانتقال إلى مصر. وتهريب المخدرات عملية متعددة الجنسيات تشمل عشرات الوسطاء المحليين. ويقتصر دور التيدا وجيرانهم من الدازاغارا على نقل المخدرات وحماية القوافل في مناطقهم بين شمال- شرق النيجر (حيث يستلمون من الوسطاء من الطوارق) وجنوب ليبيا. وتقوم هذه القوافل إما بالذهاب عبر تشاد أو عبر طريق بديل.

ولأن الحكومات والجهات الدولية والعناصر المسلحة العاملة في المنطقة تراقب تهريب المخدرات، فإن مهربي المخدرات يتجنبون عموما طرق التجارة الرئيسية. وللقيام بذلك، فإنهم يستخدمون مركبات دفع رباعي سريعة بدلا من الشاحنات الكبيرة، مع تغيير طرقهم بشكل مستمر.

وفي ظل حكم القذافي، احتكر القذاذفة وحلفاؤهم تهريب السجائر والمخدرات في ليبيا. وفي ذلك الوقت، كان الطريقان الرئيسيان يمران عبر شمالي تشاد، على حدود نجد تيبستي إما إلى الجنوب أو إلى الشمال الشرقي. ونحو الجنوب، يمر الطريق من النيجر إلى تشاد ثم إلى جنوب زوار، قبل أن يصل إلى منطقة أوجي ومن ثم بوركو يالا (شمال بوركو). ثم يلتف حول جنوب بركان إيمي كوسي ويعود إلى غورو ومنطقة وانيانغا، أو أحيانا إلى الشرق باتجاه موردي، قبل الدخول إلى ليبيا. ويميل المهربون من الدوزا إلى العمل على هذه الطريق. في حينها نشرت السلطات التشادية قوات بين غورو ووانيانغا وحاولت وقف التهريب عبر هذه المنطقة. وكان الطريق لا يزال مستخدما حتى عام 2013، عندما اعتقلت القوات الليبية قافلتين لتهريب المخدرات. ويوجد طريق ثاني إلى الشمال الغربي، ويديره التيدا بشكل رئيسي، يدخل بشكل وجيز إلى شمال تشاد في مناطق وور وكوري بوكدي قبل الوصول إلى فزان.

ومنذ سقوط القذافي في عام 2011، أصبح جنوب ليبيا مفتوحا أمام التهريب، مع تجنب المهربين لشمال تشاد ووصولهم إلى ليبيا مباشرة من النيجر، بالرغم من وجود قوات فرنسية في الشمال الشرقي من النيجر. ومنذ عام 2015، أدى انتشار

القوات التشادية في كوري بوكدي إلى جعل الطريق عبر شمال تشاد صعبا على وجه الخصوص، مما أدى إلى تراجع تهريب المخدرات محليا[338]. وأصبح جنوب ليبيا مكان مفضلا لقطاع الطرق الذين يترصدون مهربي المخدرات. وقد هاجم قطاع الطرق وجماعات المعارضة المسلحة السودانية والتشادية قوافل المخدرات التي تمر من المنطقة. وكان الرجال المسلحون الذين يستولون على القوافل يطلقون سراحها مقابل فدية (يقال أن عدد منها وصل إلى ملايين الدولارات) أو يحاولون بيع المخدرات إلى شبكات أخرى. ومنذ عام 2006، بدا أن وحدات الجيش التشادي العاملة في منطقة وور الاستراتيجية تقوم بشكل منتظم بإعادة بيع المخدرات التي يتم ضبطها. وتفيد المزاعم بأن القائد السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، العطشي "كوكولا"، الذي اندمج في الجيش الوطني التشادي وكان قائد وحدات الجيش في إقطاعيته في وور، كان مشاركا في هذه العمليات ويقال أنه طُرد من الجيش لهذا السبب[339].

ويتهم عدد من المراقبين الدوليين السلطات التشادية بغض البصر عن مشاركة التيدا و الدازاغارا في التهريب في محاولة منها للحفاظ على علاقات طيبة معهم[340].

التدفقات الجديدة للأسلحة

بعد انهيار نظام القذافي، خرجت كميات كبيرة من المعدات العسكرية من ليبيا في أوائل النصف الثاني من عام 2011. بعضها ذهب إلى متمردي دارفور (HSBA, 2016, p. 4) والبعض الآخر وصل إلى المتمردين في شمال مالي والجماعات السلفية الموالية للقاعدة أو الدولة الإسلامية العاملة في الساحل، بما في ذلك جماعة بوكو حرام[341]. وبالرغم من جهود الحكومة التشادية، فقد مر عدد من هذه الأسلحة عبر تشاد. وحدث هذا الأمر بشكل رئيسي في المنطقة الحدودية مع السودان، التي تعبرها أحيانا قوافل تحمل أسلحة إلى متمردي دارفور، والمنطقة الحدودية مع النيجر، التي يتم نقل الأسلحة عبرها إلى منطقة بحيرة تشاد (UNSC, 2013a; 2015; HSBA, 2016, p. 4) [342]. وهناك طريق ثالث مهم يمر عبر الشمال الشرقي للنيجر، غير بعيد عن تيبستي، للتوريد إلى شمال مالي[343].

وتراجع انتشار أسلحة القذافي، الذي حدث على نطاق واسع بين عامي 2012 و2014، تدريجيا ولم يتم تسجيل عمليات ضبط لشحنات كبيرة منذ أواسط عام 2015. ويمكن تفسير هذا الأمر بتراجع عدد الأسلحة التي لا تزال متوفرة؛ وإقامة قوة مراقبة مشتركة بين الجيش المالي والنيجري والتشادي والفرنسي كجزء من عملية برخان؛ واندلاع صراعات أهلية في جنوب ليبيا عززت من الطلب على الأسلحة في ليبيا[344].

وفي الشهور التي تلت سقوط القذافي، تعين على تدفقات الأسلحة عبر الحدود أن تمر بشكل حتمي عبر الشبكات التجارية للتيدا[345]. وفي حين يظل من الصعب إحصاء كميات الأسلحة التي مرت عبر تيبستي أو شبكات التيدا، فإن شراء السلطات التشادية لصواريخ أرض- جو من نوع SA-7b 35 من تجار التيدا في عام 2012 يؤكد وجود هذه الظاهرة[346].

ولم تكن تشاد الدولة الوحيدة في المنطقة التي واجهت الأصداء المباشرة لانتشار الترسانة الليبية. فقد قام السودان بعمليات شراء مماثلة، وطرق التهريب من جنوب ليبيا مرت أيضا عبر مناطقه. وشملت هذه الطرق ما يسمى بطريق دنغولا الذي يربط فزان بالبلدة السودانية التي يحمل الطريق اسمها[347]. ويُستخدم هذا الطريق من قبل مهربي الأسلحة الواردة من ليبيا وفي عمليات تسليم من الحكومة السودانية إلى الميليشيات الليبية- بما فيها كتائب التيدا من الكفرة في عام 2011 [348].

وفي تيبستي، يبدو أن نهب متاجر الأسلحة الليبية قد أثرى فقط عددا بسيطا من التجار عبر الحدود، لكن التقارير تفيد بأنه أتاح أيضا للعديد من الناس الحصول على أسلحة شخصية جديدة (مثل المسدسات والبنادق) وعلى الذخيرة. وبالرغم من تراجع عمليات نقل الأسلحة واسعة النطاق من ليبيا، فإن تدفق الأسلحة الفردية مستمر، بشكل رئيسي بدفعات صغيرة، ويرفد السوق المحلي في شمال تشاد. وقد ظل الطلب مرتفعا نسبيا وازداد نتيجة حمى الذهب في تيبستي[349].

وساهمت سهولة الوصول إلى الأسلحة الليبية أيضا في تسليح مجتمع التيدا التشادي. فالحيازة غير الشرعية للأسلحة في تيبستي أمر مهم بالنسبة للمحاربين القدامى في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (الذين احتفظوا بشكل سري بأسلحتهم)، والتجار عبر الحدود والمنقبين والوانغادا، الذين يعتمدون على أسلحتهم من أجل حماية أنفسهم. ووفقا لأقوال ضابط في الجيش الوطني التشادي، فقط تم ضبط 600 سلاح فردي (بشكل رئيسي مسدسات وكلاشنكوف وبنادق هجومية من نوع FAL) مع ذخيرتها في تيبستي في عام 2015 [350]. وعلى الأرجح أن تكون البيانات التي وفرتها السلطات التشادية غير مكتملة. ولكن ليس هناك ما يشير إلى رغبة سكان تيبستي في استغلال مصادر التوريد الجديدة للحصول على المزيد من المعدات العسكرية المعقدة للاستخدام على المستوى المحلي[351].

التدخلات التشادية والسودانية في ليبيا

نزعات التدخلات التشادية

صمد التقارب التشادي- السوداني في وجه المواقف المعارضة التي تبنتها انجمينا والخرطوم بشأن ليبيا منذ عام 2011. وبالرغم من وفاقها مع السودان، يبدو أن الحكومة التشادية، مثل حكومات مصر والإمارات العربية، ترى أن الحل الأفضل هو حصول اللواء حفتر على دعم دولي كافي ليصبح الحاكم الجديد لليبيا ويعيد النظام إليها- وبوسائل عنيفة إذا لزم الأمر- على طريقة اللواء السيسي في مصر. وتفاجأ المسؤولون التشاديون المعنيون بملف الأزمة الليبية بتشكيك الغرب بفرص حفتر في السيطرة على الدولة بأكملها وسارعوا إلى رفض التقارير التي تشير إلى افتقار اللواء للشعبية بين الليبيين.

وبالرغم من النزاعات السابقة، أصبح حفتر وديبي الآن حليفي مصلحة. وربما سهّل هذا التحالف حقيقة أن الموالين السابقين للقذافي يدعمون حفتر أيضا. منذ عام 2011، وجدت تشاد صعوبة في العثور على حلفاء موثوقين بين الجماعات دائمة التغير في الثورة الليبية. واستمر اللاعبون من جميع الأطياف في انتقاد ديبي على ولائه ودعمه العسكري المزعوم للقذافي[352].

وكما هو مذكور أعلاه، فإن عددا من زعماء الحرب من التيدا يتهمون حفتر بالانحياز للعرب في الصراعات الأهلية في جنوب ليبيا، وابتعدوا عنه تدريجيا. ولهذا السبب، فإن الصلات بين تشاد وحفتر يمكن أن تزيد من عداء التيدا لنظام ديبي. لكن الحكومة التشادية ترغب أيضا بالحفاظ على علاقات طيبة مع التيدا في تشاد وليبيا. وهدفها هو استخدامهم لمنع محاولات الاختراق الإسلامي وإعادة إحياء تمرد تشادي على الحدود التشادية – الليبية[353]. وستنجح هذه الاستراتيجية على الأرجح لأن غالبية التيدا لا يرغبون بالانجرار إلى تمرد ضد تشاد وهم مشغولون في صراعهم على السيطرة على جنوب ليبيا ضد الزوية وعرب أولاد سليمان والطوارق.

وعبّر بعض التيدا الليبيين عن أسفهم لعدم دعم الحكومة التشادية لهم عسكريا. لكن عدة مصادر تشادية، بما في ذلك مصادر حكومية، تدعي توفير الحكومة للدعم المالي[354]. وأشار تقرير برلماني فرنسي صدر مؤخرا إلى أن الرئيس ديبي "تمكن، في الوقت الراهن وبوسائل مختلفة، من ضمان ولاء (التيدا) وجعلهم يساهمون في 'إحكام السيطرة' على الحدود الليبية" (Fromion and Rouillard, 2014, p. 114) [355].

ومن المحتمل أن قرابة 300 ألف مهاجر تشادي في ليبيا قد انضموا إلى ميليشيات التيدا في جنوب الدولة. وهم بالغالب من الدازاغارا ، الذين حارب بعضهم لصالح القذافي في عام 2011. ولكن ليس هناك ما يشير أنهم قاموا بذلك بناء

على طلب الحكومة التشادية. ويبدو أن جميع الأطراف المعنية في ليبيا قد جندت مواطنين تشاديين كمرتزقة[356].

ومنذ عام 2011، حولت تشاد ببطء محور اهتمامها وأعادت نشر قواتها من حدودها الشرقية إلى حدودها الشمالية للتعامل مع الوضع الجديد في ليبيا. وفي عام 2013، نشر الجيش التشادي تعزيزات في برداي ووور (آخر محطة على طريق فزان) وتانوا، القاعد العسكرية التي بناها نظام القذافي على الحدود التشادية- الليبية. وردا على الصدامات بين التيدا والمنقبين في عام 2015، تم زيادة القوات التشادية المتمركزة في تانوا من 300 رجل إلى كتيبة كاملة العدة والعتاد قوامها 800 رجل، مع كتيبة أخرى تم نشرها في منطقة كوري بوكدي. وفي نهاية عام 2015، ضم قطاع أوزو السابق جنودا أكثر مما ضم من المدنيين. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، أفادت التقارير بأن الجنود التشاديين الذين كانوا قد عادوا لتوهم من قتال جماعة بوكو حرام في الكاميرون قد تم نقلهم إلى الحدود الليبية. ووفقا لمسؤولين فرنسيين، فقد تم نشر2.500 جندي تشادي هناك في بداية عام 2016 [357].

وفي مطلع عام 2013، انتشرت إشاعات حول غارات للجيش التشادي على المناطق الليبية. واستمرت هذه المزاعم، ولكن تم تفنيدها بالغالب من قبل السلطات التشادية ومصادر من التيدا التشاديين والليبيين، وحتى مصدر مقرب من المتمردين التشاديين[358]. وفي حوار خاص، قال أحد المسؤولين التشاديين أنه لربما وقعت عملية هناك ضد مطار مشبوه في جنوب ليبيا[359]. وفي نهاية عام 2015 وفي عام 2016، سرت إشاعات بانتشار قوات تشادية بالقرب من الحدود الليبية بهدف قتال المتمردين التشاديين، ولكن ليس هناك دليل على أن هذه القوات عبرت الحدود فعليا. وعلى نحو مماثل، أفادت مزاعم في عام 2016 بأن الجنود التشاديين كانوا يدعمون مقاتلي التيدا في الكفرة وسبها وأوباري، إلى جانب قوات اللواء حفتر في المناطق المنتجة للنفط[360]. ولكن لم يكن هناك ما يثبت هذه المزاعم، غير أنه من الممكن أن التيدا التشاديين الذين فروا من الجيش قد قاتلوا على هذه الجبهات. وأخيرا، في أواخر عام 2016، أفادت تقارير بقيام قوات تشادية باختراق المناطق الليبية في منطقة كوري بوكدي، حيث كان المتمردون السابقون في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية يبحثون عن الذهب. وأشارت التقارير إلى أن جنود الجيش الوطني التشادي فتشوا ونزعوا سلاح العديد من المنقبين، إلى جانب عدد صغير من عناصر التيدا الليبيين التابعين لرجب وردكو[361].

وفي ليبيا، برزت مخاوف من وقوع تدخل تشادي بسبب خطاب ديبي في ديسمبر/ كانون الأول عام 2014 خلال منتدى داكار حول السلم والأمن في إفريقيا والذي نظمته وزارة الدفاع الفرنسية. فبعد تأكيده على انتقاده للتدخل الفرنسي في ليبيا، رأى ديبي أن

تدخلا عسكريا جديدا يعتبر أمرا ضروريا، وخصوصا في جنوب ليبيا، ويستهدف تحديدا ما ادعى أنه جماعات جهادية[362]. وأوضح أن فرنسا تتحمل مسؤولية إصلاح الضرر الذي تسبب به تدخلها في ليبيا، ولكن تشاد مستعدة، كما فعلت سابقا في مالي، لدعم حلفائها الغربيين والإقليميين. وبدا أن وزير الدفاع الفرنسي جان ايف لودريان يؤيد هذه الخطة في حينه. كما أيدت النيجر الخطة، في حين كانت الجزائر أكثر تحفظا[363].

ويبدو أنه تم التخلي عن فكرة التدخل الفرنسي- التشادي في جنوب ليبيا لصالح تدخل ضد جماعة بوكو حرام، وهو ما حصل في يناير/ كانون الثاني 2015. وفي نهاية عام 2015، رأى المسؤولون التشاديون أن التدخل التشادي في ليبيا قد يكون له آثار جانبية ضخمة، تشمل "إيقاظ شياطين العنصرية" لدى الليبيين، كما حدث في أعقاب تجنيد القذافي للمقاتلين من شبه الصحراء في عام 2011. وفي بداية عام 2016، اعتقد المسؤولون الفرنسيون أيضا أن فكرة هذا التدخل "لم تعد مطروحة على طاولة النقاش"[364]. إلا أن الاحتمالية ظلت تحوم في خطابات المسؤولين التشاديين[365]. وفي ليبيا، فإن خطاب ديبي في داكار زرع في عقول الناس معتقدا راسخا بأن لدى الحكومة التشادية ميولا للتدخل. وهذا الأمر بدوره أدى إلى تعقيد العلاقات بين تشاد والسلطات في طرابلس (Paris Match, 2016) [366].

التدخل السوداني

باتخاذه موقفا معارضا لموقف تشاد، دعم السودان الثورة ضد القذافي في عام 2011. وكانت مساهمته الرئيسية متمثلة في تسليم الأسلحة إلى الثوار بالتنسيق مع قطر (Sudan Tribune, 2011; Reuters, 2011).

ووفقا لأقوال مسؤولين سودانيين، فإن السودان ومنذ انطلاقة الثورة الليبية قدم الدعم لعبد الحكيم بلحاج، مؤسس الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا السابقة الموالية للقاعدة، والذي كان منفيا في الخرطوم لفترة من الزمن (De Waal, 2013a, p. 72). وبعد أن سجنه القذافي ما بين عامي 2004 و2009، تخلى بلحاج عندئذ عن الصراع المسلح، ليستأنف نشاطه مجددا في عام 2011. وبمباركة من المجلس الانتقالي الوطني، قام بتأسيس المجلس العسكري في طرابلس، والذي كان رئيسا له. وفي عام 2011، قامت قطر والسودان بتنظيم مشترك بتسليم 300 مركبة مدرعة لبلحاج. واشترت قطر هذه المركبات من الإمارات وتم تسليها في السودان على يد جهاز الأمن والمخابرات الوطني. وقامت الحكومة السودانية لاحقا بتنويع تحالفاتها ودعم الثوار من مختلف الخلفيات الأيديولوجية[367].

ومن مارس/ آذار أو أبريل/ نيسان 2011، غادرت حوالي 11 قافلة من بنغازي والكفرة لتزويد الثوار الليبيين بالذخيرة في شمال ليبيا، متجنبة دارفور. وكان التيدا الذين يعرفون الطرقات إلى جنوب الكفرة يملؤون هذه القوافل من شهر مايو/ أيار وبعد ذلك. ووفقا لمصادر التيدا المصاحبة لعمليات التسليم تلك، فإن الحكومة السودانية في المراحل الأولى لم تقم بتسليم هذه الأسلحة إلى ليبيا، بل قام الثوار الليبيون، بمن فيهم التيدا في الكفرة، بإرسال مركبات لجلب الإمدادات من القواعد العسكرية السودانية. وحدثت عمليات تسليم أقل تكتما بكثير في وقت لاحق في ليبيا، بما في ذلك بعض الطائرات في الكفرة وبنغازي وطرابلس ومصراتة والزنتان (UNSC, 2016a, pp. 27, 34; Sudan Tribune, 2015a). وقام جهاز الأمن والمخابرات الوطني، الذي كان يمتلك عناصر في الكفرة منذ مطلع عام 2011، بتنسيق عمليات التسليم (Cole, 2015, p. 76; De Waal, 2013a, p. 72). وتفيد التقارير بمشاركة كتيبة مشاة ودبابات سودانية أيضا في استيلاء الثوار على الكفرة (De Waal, 2013b, p. 377; Elhag, 2012)[368].

وكحليفتها القطرية، دعمت الحكومة السودانية صراحة الإخوان المسلمين الليبيين وفجر ليبيا. واتهم التيدا السودان بالاستمرار ليس فقط في تسليح القوات التابعة لفجر ليبيا، بل والعرب في جنوب ليبيا ممن يحاربون التيدا، وخصوصا الزوية في الكفرة. واستند هذا الدعم إلى اعتبارات براغماتية مرتبطة بمخاوف بشأن الأمن الحدودي أكثر من استناده إلى الميول الأيديولوجية.

وأفاد عدد من التيدا باستمرار إرسال قوافل الذخيرة من السودان إلى الزوية[369]. وهناك مزاعم أيضا بأن الحكومة السودانية وفرت قطع غيار للدبابات وأرسلت جنودا وميليشيات عربية من دارفور (جنجويد) إلى الكفرة. وقامت هذه القوات بشكل رئيسي بتدريب الزوية على استخدام الدبابات والمدفعية الثقيلة (UNSC, 2016a, p. 101). ورغم أن هذا الاتهام لم يثبت على أرض الواقع، فقد اعترف السودان بإرسال قوات إلى الكفرة كجزء من قوة حدودية مشتركة، كانت عناصرها الليبية على الأقل مكونة بشكل جزئي من ميليشيات الزوية (Le Monde Afrique, 2015; Sudan Tribune, 2014). كما حاول السودان منع المتمردين الدارفوريين من الحصول على الأسلحة في ليبيا. وبوجود هذه الفكرة بعين الاعتبار، كان جهاز الأمن والمخابرات الوطني، أثناء تسليم الأسلحة إلى جماعات مختارة، يقوم بإعادة شراء الأسلحة الأخرى التي أصبحت أقل فائدة للثوار الليبيين، بمن فيهم التيدا. وقد شاركت تشاد في نشاطات مماثلة[370].

وفي أواسط عام 2016، كان شعبان هدية "أبوعبيدة الزاوي"، وهو لاعب سياسي-عسكري ليبي مرتبط بعبد الحكيم بلحاج، في الخرطوم وادعى أنه ممثل بلحاج. والتقى بموسى هلال، أحد القادة الرئيسيين للجنجويد، وتفيد المزاعم بأنه عرض على هلال 7 ملايين دولار مقابل إرسال 5.000 مقاتل إلى ليبيا[371]. ومن غير الواضح ما إذا وافق هلال على ذلك أم لا وما اذا وافقت الحكومة السودانية على العرض أم لا. وتفيد المزاعم أيضا أن أبا عبيدة حاول شراء صواريخ مضادة للطائرات في السودان[372].

وتعتقد الحكومة السودانية وحلفاؤها الليبيون أنه من الضروري السيطرة على الحدود السودانية- الليبية. وفي عام 2013، أشارت تقارير إلى محاولة السودان استنساخ القوة الحدودية التشادية- السودانية من خلال إنشاء وحدات مشتركة تجمع بين قوات جهاز الأمن والمخابرات الوطني والميليشيات الليبية لمراقبة الحدود (HSBA, 2016, p. 4). وفي عامي 2014 و2015، استخدم السودان هذه القوة المشتركة لتبرير تسليمه للأسلحة ونقله للقوات السودانية إلى الكفرة، كما لو أن العناصر الليبية في هذه القوة كانت تابعة لحكومة معترف بها (Le Monde Afrique, 2015; Sudan Tribune, 2014). وفي أواسط عام 2015، قامت ميليشيات التيدا بمنع الزوية من الوصول إلى الطريق من الكفرة إلى السودان. لكن الزوية تمكنوا من إعادة فتح هذا الطريق في عام 2016 واستمرت ميليشياتهم في القيام بدوريات مشتركة مع القوات السودانية في المناطق الحدودية[373].

وفي عام 2016، أعلنت الخرطوم نشر قوات شبه عسكرية قوامها 1000 رجل على الحدود الليبية لمنع غارات الدولة الإسلامية من ليبيا على السودان وتحركات جماعات المعارضة المسلحة الدارفورية. وشكل هذه الانتشار إضافة إلى قوات الجيش السوداني وجهاز الأمن والمخابرات الوطني المستقرة في كرم التوم، بالقرب من جبل العوينات، على مثلث الحدود السودانية- الليبية- المصرية. وفي أواسط عام 2016، تم نشر 400 مركبة لقوات الدعم السريع، أحدث قوة شبه عسكرية سودانية تم تشكيلها، لمراقبة الحدود. وكانت قوات الدعم السريع مكونة بشكل رئيسي من الميليشيات العربية الدارفورية التي يقودها محمد حمدان دقلو "حميدتي"، وهو زعيم حرب عربي من جنوب دارفور وتنحدر أصول أسرته من تشاد.

وبإعادة نشرها في الدبة على النيل إلى الجنوب من دنقلا، قامت هذه القوات بغارات إلى الغرب، حيث ادعت أنها أوقفت أكثر من 1.500 "مهاجر" و"مهرب" خلال النصف الثاني من عام 2016 (Sudan Tribune, 2016b). وتصادفت هذه العملية، التي ضج بها الإعلام السوداني، مع تبرع الاتحاد الأوروبي بمبلغ 40 مليون يورو للسلطات السودانية كجزء من "عملية الخرطوم" المصممة للحد من الهجرة من القرن الإفريقي

إلى أوروبا[374]. وعلى أرض الواقع، فحتى لو سمحت الحكومة السودانية "لحمدتي" بالادعاء بأن قواته كانت تعمل باسم الاتحاد الأوروبي، فإن الهدف الفعلي لنشر قوات الدعم السريع على الحدود الليبية كان على الأرجح محاربة متمردي دارفور العاملين في المنطقة (Tubiana, 2017, p. 11) [375].

المتمردون السودانيون في ليبيا

كان نظام القذافي مصدرا رئيسيا لدعم متمردي دارفور، رغم أن تشاد كانت قاعدتهم الخلفية حتى عام 2010. ويعزى هذا الأمر لأسباب عملية (منطقة حدودية مأهولة أكثر) ولأن ليبيا ترغب بأن تكون متكتمة في دعمها للدارفوريين. وأتاح هذا الأمر للقذافي إظهار نفسه كوسيط في صراع كان هو يشجعه على أرض الواقع. من ناحية أخرى، كان متمردو دارفور مدركين للتهديد الذي يمثله بالنسبة لهم الدعم الذي يقدمه الزعيم الليبي الذي لا يمكن التنبؤ بتصرفاته. فقد حاول القذافي بشكل منتظم فرض رغباته عليهم. وما بين عامي 2011–2010، تم احتجاز رئيس حركة العدل والمساواة، خليل إبراهيم، كسجين فعلي في طرابلس. وبوضعه قيد الإقامة الجبرية، فإنه لم يكن قادرا على المشاركة في مفاوضات الدوحة، التي سعى القذافي إلى منافستها أو إفسادها. وفشلت مساعي الوسطاء من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي في جعل خليل يشارك في المفاوضات، بالرغم من صلات كبير الوسطاء المشتركين، جبريل باسولي (من بوركينا فاسو)، مع ليبيا. ويمكن للمرء أن يخمن أن غياب زعيم المتمردين كان أحد أسباب توقف المفاوضات[376].

إضافة لذلك، فوجود خليل في ليبيا كان بحد ذاته نتيجة للاستراتيجية الإقليمية الجديدة للحكومة السودانية منذ عام 2010، فالتقارب بين تشاد والسودان أجبر إدريس ديبي على طرد حركة العدل والمساواة. ونظرا لعدم قدرتها على العمل من القواعد الخلفية في تشاد، حاولت جماعات المعارضة المسلحة السودانية عندئذ تأسيس قواعد جديدة على الحدود الأخرى لدارفور، في جنوب السودان وليبيا. وعند اندلاع الثورة الليبية في عام 2011، قام متمردو دارفور في ليبيا بتجنيد مقاتلين من بين السودانيين والتشاديين وغيرهم من المهاجرين لدعم القذافي، وقد حاربوا أحيانا ضد الثوار الليبيين أنفسهم. وكان هذا هو الثمن الذي اضطروا إلى دفعه مقابل المال والسلاح الذي حصلوا عليه من الحكومة الليبية.

وفي وقت لاحق، أشارت التقارير إلى تمكن حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان – ميني ميناوي من الحصول على أسلحة من مخزونات القذافي. وفي محاولة لإنقاذ خليل من قبضة طرابلس، أرسلت حركة العدل والمساواة قافلة من دارفور إلى حدود العاصمة الليبية في أغسطس/آب 2011. وتفيد التقارير بعودة القافلة إلى

دارفور بأعداد كبيرة من الأسلحة[377]. وفي مناسبتين في أبريل/ نيسان- مايو/ أيار 2011، قاتلت قوات حركة العدل والمساواة إلى جانب قوات القذافي في الكفرة. وفي يونيو/ حزيران هاجمت حركة العدل والمساواة قافلة أسلحة سودانية موجهة إلى المجلس الانتقالي الوطني، ثم اصطدمت بقوات بركة وردكو. وفي أبريل/ نيسان- مايو/ أيار 2011 أيضا، دخلت قافلة تابعة لجيش تحرير السودان – ميني ميناوي بقيادة محمدين "اورقاجور" مؤقتا إلى ليبيا، وقاتلت القوات المناوئة للقذافي بالقرب من الحدود، وتمكنت من إعادة الأسلحة إلى السودان[378].

وفي منطقة الكفرة، حيث قام السودان بتسليح ثوار التيدا والزوية في عام 2011، دعم متمردو دارفور القذافي. ولكن عندما اندلع القتال بين التيدا والزوية (والأخيرة مدعومة من السودان)، أقام الدارفوريون علاقات مع زعيم التيدا حسن كيلي، الذي عمل مرة كوسيط بين بعض المتمردين الدارفوريين والسلطات الليبية في ظل حكم القذافي. وتشير التقارير إلى تسهيل المحاربين القدامى للحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد من التيدا التشاديين للاتصالات بين التيدا الليبيين ومتمردي دارفور. وفي منطقة فزان، أفادت التقارير بتجنيد التيدا لمتمردي دارفور للقتال ضد قوات القذافي في مطلع عام 2011، وثم في عام 2012 ضد أولاد سليمان والطوارق (Al Jazeera, 2011; Murray, 2017; UNSC, 2016a, p. 16). وقامت قوات من شمال ليبيا، وخصوصا قوات اللواء حفتر، بتجنيد متمردي دارفور. وقد حاولت كتائب مصراتة أيضا، رغم أنها مقربة جدا من الحكومة السودانية، كسب الدارفوريين إلى صفها (UNSC, 2016a, p. 16) [379].

جيش تحرير السودان – ميني ميناوي

منذ عام 2014، ظهر أن جماعة التمرد الدارفورية الأكثر نشاطا في ليبيا هي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي (UNSC, 2017, p. 12). ففي مارس/ آذار 2015، قام موكب مكون من 50 مركبة تحمل مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي بقيادة خاطر شطة بالتمركز في المنطقة الحدودية بين تشاد والسودان وليبيا وتحالف مع اللواء حفتر وحسن كيلي، رغم سوء علاقات كيلي مع اللواء المنحدر من طبرق. وفي سبتمبر/ أيلول 2015، تجمعت قوات التيدا بقيادة حسن كيلي ومقاتلو جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في عدة عشرات من المركبات في شمال غرب الكفرة. وكانوا يهدفون على الأرجح إلى كسر حصار الزوية على البلدة، ولكن تم قصفهم بطائرات حفتر. وأشارت التقارير إلى مقتل عبد الكريم آدم عرجة، الذي كان يقود القوات الدارفورية، في هذا الهجوم (UNSC, 2016a, pp. 84–85; 2017, p. 12).

غير أن هذه الحادثة، إلى جانب غيرها من الحوادث التي كشفت استجابة حفتر الغامضة على الصراع في الكفرة، لم تضع حدا لروابط اللواء الليبي مع جيش تحرير السودان – ميني ميناوي. وقلل ميني ميناوي من حجم الحادثة التي أدت إلى مقتل عرجة ووضح أن عرجة ترك رسميا جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في أواخر عام 2014 ولم يكن تحت قيادته. ولكنه أقر بخسارة مركبة و11 مقاتلا في حادثة أخرى في أوائل عام 2016 [380]. وقال قائد آخر في جيش تحرير السودان – ميني ميناوي أن عرجة كان أحد قادة الحركة في ليبيا[381].

وفي ديسمبر/ كانون الأول 2015، قاتلت قوات جيش تحرير السودان – ميني ميناوي بقيادة جابر عشق "سيه" أيضا إلى جانب قوات اللواء حفتر ضد القوات التي تدعمها مصراتة في بنغازي. عندئذ قدمت قوات مصراتة لمقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي عرضا أفضل لاستدراجهم إلى معسكرهم، لكنهم لم يتمكنوا من جذب عدد كبير من المنشقين. وفي عام 2016، أشارت التقارير إلى وجود مقاتلي جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في حقول النفط إلى جانب القوات الليبية الموالية لحفتر أو ميليشيات التيدا المستقلة، وخصوصا في زلة، إضافة إلى فزان وربيانة (UNSC, 2017, p. 12). ولم يتغير هدف جيش تحرير السودان – ميني ميناوي عما كان عليه عام 2011 وهو الحصول على الأسلحة؛ وهو الأمر الذي بدا أنه تكلل بالنجاح[382].

حركة العدل والمساواة

تعتبر حركة العدل والمساواة، والتي ركزت معظم قواتها منذ عام 2013 في جنوب السودان، أقل حضورا في ليبيا. وفي أبريل/ نيسان 2015، حاولت الحركة استعادة موطئ قدم في دارفور، ولكن موكبها تعرض لكمين في جنوب دارفور. ولم تتمكن سوى مركبات قليلة من الفرار والوصول إلى معقل المتمردين في شمال دارفور. ومن مطلع عام 2016، دخلت عناصر حركة العدل والمساواة- الذين تم إعادة تجنيد بعضهم في مخيمات لاجئي دارفور في تشاد- ببطء إلى جنوب شرق ليبيا. وكانوا مدعومين من قبل عناصر البيري الذين وصلوا في وقت سابق وينتمون أساسا إلى جيش تحرير السودان – ميني ميناوي والمتمردين التشاديين. وأقامت قوات حركة العدل والمساواة اتصالات مع القوات الليبية. وتوددت حركة العدل والمساواة من قوات مصراتة وقوات حفتر معا، لكنها كانت تفضل حفتر، على نحو مشابه لجيش تحرير السودان – ميني ميناوي[383].

حركة التحرير والعدالة/ الجبهة الموحدة للمقاومة

حركة التحرير والعدالة عبارة عن ائتلاف غير متجانس من حركة العدل والمساواة

والمنفصلين عن جيش تحرير السودان تم إنشاؤها من قبل المجتمع الدولي. وفي الواقع فقد ضمت حركة التحرير والعدالة فصيلا مسلحا واحدا فقط وهو الجبهة الموحدة للمقاومة التابعة لبحر إدريس أبو قردة، والذي جمع بين حركة العدل والمساواة- القيادة الجماعية التابعة لأبو قردة والحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري "تك". وتألفت كلا المجموعتان من مقاتلي حركة العدل والمساواة من البيري المنشقين. وبعد توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور في عام 2011، والتي أصبحت بموجبها حركة التحرير والعدالة جزء من الحكومة، تم تعيين المقاتلين المتمركزين في قاعدة في منطقة كبكابية شمال دارفور أثناء انتظارهم ليتم دمجهم في القوات الحكومية السودانية وفقا للاتفاقية (ICG, 2015b, p. 3).

وتم تأجيل الدمج بشكل رئيسي لأن القادة السياسيين المختلفين لحركة التحرير والعدالة الذين لم يكن لديهم قوات قاموا بتجنيد آلاف المدنيين في محاولة للكسب من العملية. وأدى التأجيل إلى خروج المقاتلين الفعليين عن سيطرة أي سلطة وتراجع رغبتهم شيئا فشيئا في الاندماج في القوات الحكومية (ICG, 2014, p. 11). وفي عام 2015، عندما تم دمج بضع مئات من المتمردين السابقين أخيرا في الجيش السوداني، فإن مقاتلا حقيقيا واحدا فقط من الجبهة الموحدة للمقاومة تم دمجه[384].

وتشتت المقاتلون الآخرون تدريجيا بحثا عن سبل لكسب عيشهم وعيش عائلاتهم، التي كانت أغلبها تعيش في مخيمات لاجئي دارفور في تشاد. وغادر بعضهم للتنقيب عن الذهب في جبل عامر ثم في تيبستي والنيجر والجزائر وجنوب ليبيا. ووجد آخرون ممن "ملوا من نبش الأرض مثل الثعالب"، على حد قول أحدهم، مصادر أخرى في ليبيا. وقامت قوات اللواء حفتر بتجنيد عدد منهم كمرتزقة. وفي مارس/ آذار 2015، سافرت أول مجموعة من مقاتلي حركة التحرير والعدالة (الجبهة الموحدة للمقاومة) إلى جنوب شرق ليبيا وتحالفت مع مقاتلي التيدا. وفي أواسط عام 2015، انضم إليهم أحد قادتهم العسكريين، وهو جبريل "تك"، وحوالي 30 مقاتلا. وقضى "تك" فترة قصيرة فقط في جنوب ليبيا، ربما ليقدم خدمات قواته للعمل كمرتزقة. غير أن عدد من رجاله ظل هناك. وأشارت التقارير إلى أن عدد من أفراد حركة التحرير والعدالة قاتلت في أوباري إلى جانب قوات التيدا. وربما توضح حقيقة أن "تك" والمقاتلين الآخرين كانوا فيما مضى جنودا في الجيش التشادي سبب الاتهامات بأن جنودا تشاديين كانوا يقاتلون إلى جانب قوات التيدا في أوباري[385].

وفي أغسطس/ آب أو سبتمبر/ أيلول 2015، وصل عبد الله بندة، قائد العمليات في حركة التحرير والعدالة، برفقة متمردي البيري التشاديين إلى الجفرة في 7 مركبات وانضموا إلى المقاتلين الموجودين هناك أصلا. وبذلك، تواجد ما بين 70-60 من جنود حركة التحرير والعدالة في ليبيا. وقامت الميليشيات المناوئة لحفتر بتجنيدهم للسيطرة على نقاط التفتيش في شمال الكفرة، إلى جانب مقاتلي التيدا بقيادة حسن كيلي والمتمردين التشاديين. غير

أن جماعة حركة التحرير والعدالة بدا أنها تعمل بشكل مستقل. ففي أواخر عام 2015، قام مقاتلو حركة التحرير والعدالة وحلفائهم، في موكب من 9 مركبات، بالاستيلاء على قافلة من ست مركبات لمهربي مخدرات من التيدا في منطقة الكفرة على الطريق إلى الحدود المصرية. وبفضل اتصالاتهم الهاتفية مع داعمي شبكات التهريب أو الوسطاء في أوروبا، فقد حصلوا على فدية بعدة ملايين من الدولارات لتحرير القافلة[386].

وفي فبراير/ شباط 2016، كانت حركة التحرير والعدالة وحلفاؤها من المتمردين التشاديين بدورهم ضحية هجمتين بين الكفرة والجفرة نفذتهما ميليشيات الزوية. وقُتل قائد من دارفور إلى جانب بضعة مقاتلين. ونتيجة وقوع سجناء من الطرفين، عُقدت مفاوضات لاسترجاعهم في السودان بين ممثلين من طرابلس وحركة التحرير والعدالة. وكان الهدف من الهجوم على الأرجح هو إثناء العناصر السودانية والتشادية عن الاستمرار في إقامة نقاط التفتيش في المناطق الليبية. واتهم مقاتلو البيري الآخرون حركة التحرير والعدالة بخلقها تأثيرا سلبيا على وجودهم في ليبيا[387].

وفي أواسط عام 2016، انضم عدد من مقاتلي حركة التحرير والعدالة إلى فصيل تشادي متمرد، بعد علمهم بهذه الهجمات، وقدموا أنفسهم كأفراد فيها من أجل الاستسلام للحكومة التشادية والحصول على مكافآت مقدارها 20 مليون فرنك (34.000 دولار) عن كل مركبة و5 ملايين فرنك (8.500 دولار) عن كل مقاتل[388]. وبنفس الطريقة التي تواجدت فيها حركات التمرد على جانبي الحدود، فإن سوقا إقليمية لنزع السلاح برزت كذلك، ويمكن لمقاتلي دارفور استغلالها في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى[389].

الفصائل الدارفورية الأخرى

كان هناك فصائل معارضة مسلحة أخرى أقل حضورا في ليبيا، بالرغم من حقيقة أن اللاعبين الليبيين ظنوا خطأً أنهم قوات حركة العدل والمساواة أو جيش تحرير السودان – ميني ميناوي[390]. وتشمل هذه الفصائل:

- عناصر جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور المستقلة بقيادة يوسف أحمد يوسف "كرجكولا"؛ و
- فصيل منشق عن جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد يعرف باسم جيش تحرير السودان- المجلس الانتقالي بقيادة محمد عبد السلام "طرادة" ونمر محمد، الذي تعمل قواته مع جماعة جيش تحرير السودان – ميني ميناوي التابعة لجابر عشق؛ و
- مقاتلو جيش تحرير السودان- الوحدة التابعين لعبد الله يحيى؛ و
- أفراد جيش تحرير السودان- العدالة بقيادة طاهر حجر منذ وفاة علي عبد الله "كربينو" في أرض المعركة في عام 2014؛ و

- المنفصلون عن جيش تحرير السودان – ميني ميناوي بقيادة صلاح جك "بوب"؛ و
- عناصر من حركة العدل والمساواة- بشر/ دبجو، وهي مجموعة انضمت أيضا إلى الحكومة السودانية في أواخر عام 2016. وغادر هؤلاء المنشقون، بقيادة عبد الله جنا، شمال دارفور وذهبوا إلى ليبيا، حيث جندهم حفتر كمرتزقة. وتخلوا بعد ذلك عن حفتر وانضموا إلى سرايا الدفاع عن بنغازي بقيادة إسماعيل الصلابي، المدعومة من حكومة الوفاق الوطني والممولة من قطر.

وخلال عملهم كمرتزقة، وخصوصا لصالح حفتر، فإن هؤلاء المقاتلين نفذوا أيضا عمليات لمصالحهم الخاصة، بما في ذلك جمع الضرائب على مركبات التجارة والمهاجرين[391].

المتمردون التشاديون في ليبيا

تشعر الحكومة التشادية بالقلق من الحركات الإسلامية في جنوب ليبيا، وكذلك، وبدرجة أقل وضوحا، من إعادة إحياء التمرد على الحدود الشمالية لتشاد. ولعدة عقود، كانت ليبيا موطنا لآلاف المواطنين التشاديين، بمن فيهم المتمردون، وخصوصا الدازاغارا (Oxfam– ACF, 2011, p. 5). وفي حين عاد العديد إلى تشاد خلال أزمة عام 2011، غادر بعضهم مجددا إلى شمال ليبيا بسبب قلة الفرص في تشاد. وغادر آخرون للتنقيب عن الذهب في المناطق الحدودية بين تشاد وليبيا[392].

وفي عام 2011، تأمل عدد من أفراد المعارضة المسلحة التشادية الذي يحاولون الصمود في وجه التقارب السوداني – التشادي أن يمكنهم دعم ديبي للقذافي من الحصول على دعم المجلس الانتقالي الوطني الليبي. وأعلن محمد نوري، قائد اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، أحد الفصائل التشادية الرئيسية، والذي كان منفيا في قطر منذ طرده من السودان في عام 2010، دعمه للثورة الليبية في مطلع فبراير/ شباط 2011. وفي مارس/ آذار 2011، وعد بإرسال قواته بمساعدة المتمردين دون أن يكون في موقف يسمح له فعليا بذلك[393].

وسافر مقاتلو اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية السابقون الذين ظلوا في السودان إلى ليبيا أملا في العثور على عمل كمرتزقة. ولم يظهر أن الاتصالات الأولى كانت واعدة. فبالنسبة للثوار الليبيين، فإن التشاديين هم مؤيدون للقذافي ولذلك لا يمكن تجنيدهم. غير أن قلة من المحاربين القدامى في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية تمكنوا من العمل كمرتزقة في كلا المعسكرين. وفي جنوب ليبيا، حاول ثوار التيدا نزع سلاح المقاتلين التشاديين الذين جندهم القذافي أو حتى دمجهم في صفوفهم، ولكن نجاحهم في ذلك كان محدودا[394]. وفي وقت لاحق، حارب مقاتلو الدازاغارا كأفراد إلى جانب التيدا ضد الطوارق وأولاد سليمان والزوية[395].

وبين عامي 2013-2012، رفض القادة السياسيون الليبيون الذين أفرزتهم الثورة طلبات المتمردين التشاديين بالمساعدة، لأنهم لا يرغبون بمعاداة إدريس ديبي. وعندما بدأت الثورة الليبية بالانقسام، بدأت الفصائل المختلفة في التنافس على تجنيد المرتزقة التشاديين، بمن فيهم الدازاغارا. وحارب بعضهم إلى جانب حفتر، وخصوصا ضد أنصار الشريعة في بنغازي في عام 2015. وجندت كتائب الزنتان تشاديين آخرين كمرتزقة وحاولت قوات مصراتة إغرائهم بالانضمام إلى صفوفها ردا على ذلك.

وفي أكتوبر/ تشرين الأول 2015، وخلال اجتماع في انجمينا، أفادت التقارير أن أحد المواضيع التي ناقشها ديبي وحفتر كانت تواجد هؤلاء المرتزقة في قوات حفتر[396]. وكان ديبي قلقا من أن عددا منهم يمكن أن يكون متمردين تشاديين يسعون وراء الدعم الليبي. ومن حينها، تراجعت العلاقات بين حفتر والمتمردين التشاديين، في حين تقرب المتمردون أكثر فأكثر من قوات مصراتة. وفي ديسمبر/ كانون الأول 2016، اتهم المتمردون التشاديون من الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق ، المدعومين من "القوة الثالثة" في مصراتة، القوات الجوية لحفتر بقصف قاعدتهم في جبل السودة في وسط ليبيا نيابة عن الحكومة التشادية، مما أدى إلى مقتل مقاتل تشادي (FACT, 2016b) [397].

من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية إلى الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق (الدازاغارا)

منذ عام 2015، استقر عدة مئات من المتمردين التشاديين، وخصوصا الدازاغارا ، في جبل السودة، إلى الجنوب من هون، عاصمة منطقة الجفرة، والتي تسيطر عليها قوات "القوة الثالثة" في مصراتة. وأفادت تقارير حكومية فرنسية عن تواجدهم في هون، وأطلقت عليهم اسم "المرتزقة التشاديون"[398]. ويبدو أن الهدف الأولي لمستضيفيهم الليبيين هو منع تجنيد هذه القوات التشادية كمرتزقة من قبل أعدائهم في طبرق. أما الهدف الآخر فهو تشجيع مجندي حفتر التشاديين على تبديل الولاء، ومن ثم استخدامهم كمرتزقة ضد حفتر والدولة الإسلامية. وكان هدف "القوة الثالثة" أيضا هو استخدام هذه القوات للضغط على ديبي وإبعاده عن حفتر. ومن غير المرجح أن قوات مصراتة تنوي دعم تغيير النظام في تشاد[399].

وكان هؤلاء المتمردون التشاديون جزئيا محاربين قدامى في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية تم تجنيدهم بشكل رئيسي من بين الدازاغارا تحت قيادة محمد نوري. وقد اعتبروا أنفسهم أفرادا في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، ولكن نوري، الذي كان منفيا في فرنسا، لم يملك إلا سلطة محدودة عليهم.

وفي ديسمبر 2014، اعتبرت السلطات في طرابلس خطاب ديبي في داكار إعلانا للحرب عليها، واتصلت مباشرة بنوري (Paris Match, 2016). وفي يناير/ كانون الثاني 2015، أرسل نوري الأمين العام السابق لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، محمد مهدي علي "القرعان"، والذي كان منفيا أيضا في فرنسا، إلى ليبيا. وكان مهدي، وهو من كيشردا الدازا من بحر الغزال، عضوا في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد منذ عام 1999 قبل تسريحه مع حسن ماريديقه. وانضم إلى اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في عام 2008. وفي ليبيا، تم تكليف مهدي بإعادة فرض سلطة نوري على مقاتلي اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية. وأثناء وجوده هناك، لاحظ أن معظم المقاتلين من الدازاغارا من كانم وبحر الغزال (أي كريدا وكيشردا، وهم قبيلته الفرعية)، وليسوا من انكازا من بوركو (قبيلة نوري الفرعية). وقد دفع هذا الوضع مهدي إلى التشجع واستغلال فرصة وجوده بينهم وفرض نفسه تدريجيا قائدا للجماعة[400].

وشجعت "القوة الثالثة" مهدي على أن يستقطب إلى صفوف حركته المرتزقة التشاديين الذين يقاتلون لصالح حفتر والعناصر التشادية- الليبية غير الخاضعة للسيطرة (بمن فيهم التيدا) الذين أصبحوا "قطاع طرق"، والمهاجرين التشاديين بشكل عام. وانضم المنقبون من الدازاغارا الذين تم إخلاؤهم من تيبستي إلى الجماعة. ووفقا لأقوال مهدي، فإن مستضيفيه الليبيين شجعوه على العمل كوسيط في منطقة سبها بينهم وبين التيدا[401]. ولكن المتمردين التشاديين لم يكونوا في وضع جيد بالضرورة يسمح لهم بالتدخل في الصراعات العرقية في جنوب ليبيا.

من ناحية أخرى، أبرز مهدي نفسه على أنه منفتح على استخدام مضيفيه في مصراتة لقواته كمرتزقة، بما في ذلك ضد الدولة الإسلامية، على الرغم من معارضة نوري. وفي مارس/ آذار 2016، اصطدم مؤيدو القائدين المتناحرين (وهما مهدي ونوري). وهزم مؤيدو مهدي الأكثر عددا قوات نوري، وقتل حوالي 20 رجل، غالبيتهم من انكازا. ورد نوري على ذلك باتهام مهدي بأنه يتلقى دفعات من "الميليشيات الجهادية الليبية". ونتيجة لذلك، وفي بداية أبريل/ نيسان، أعلن مهدي فصل قواته من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية وتشكيل الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق[402].

وفي يونيو/ حزيران 2016، عانت الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق من فتنتها العرقية الخاصة. وقام عدة مئات من مقاتلي كريدا تحت قيادة محمد حسني بولميه، المتحدث الرسمي السابق في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، بتشكيل فصيلهم الخاص، تحت مسمى مجلس القيادة العسكرية لإنقاذ الجمهورية[403]. ووفقا لأقوال متمردين منافسين، فإن مقاتلي كريدا عرضوا خدماتهم أولا على حفتر مقابل المركبات، قبل التخلي عنه في أواخر عام 2016 لصالح سرايا دفاع بنغازي[404].

وبامتلاكها لحوالي 1.000 مقاتل و200 مركبة في وقت كتابة هذا التقرير، تشكل الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق قوة المعارضة المسلحة التشادية الرئيسية. وفي عام 2015، تم تدريب مجموعتين تألفت كل منهما من 500-450 مقاتل لمدة 3 أشهر في جنوب هون. وفي مطلع عام 2016، أفادت التقارير بتدريب 250 مجندا آخر. ومنذ عام 2016، أفادت التقارير بأن دور الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق نيابة عن "القوة الثالثة" يتمحور حول منع تراجع الدولة الإسلامية التدريجي نحو الجنوب من منطقة الجفرة- كما اقترح مهدي في مطلع فبراير/ شباط 2016 (RFI, 2016a).[405]

في غضون ذلك، أشارت التقارير بأن المقاتلين المؤيدين لنوري تجمعوا في أم الأرانب تحت قيادة كالي عيسى، من الدوزا. ويقال أنهم أقاموا علاقات طيبة مع عدد من زعماء الحرب من التيدا الليبيين. ومنذ أواسط عام 2015، فقد سيطروا أيضا على نقطة تفتيش إلى الغرب من تازربو. وعلى نحو مماثل للمتمردين التشاديين والسودانيين الآخرين، تفيد المزاعم بأنهم صادروا المخدرات من المهربين[406].

قائد سابق آخر في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية كان موجودا في جنوب ليبيا وقت كتابة هذا التقرير. وهو جهيني كوريه، القائد السابق في مديرية التوثيق والأمن في زمن حسين حبري، وهي قوة شرطة سياسية ساعدت جرائمها في حصول الرئيس السابق على حكم بالسجن مدى الحياة في داكار (Hicks, 2016). وأحد أسباب وجود جهيني في ليبيا هو فراره من وجه العدالة. وأفادت التقارير بأنه على علاقة طيبة باللواء حفتر منذ أيام حبري ويقال أنه ساعد في تشكيل مجموعة صغيرة من مقاتلي انكازا حاربوا إلى جانب حفتر ضد أنصار الشريعة في عام 2015 [407].

وتواجد أيضا عدة مئات آخرين من المحاربين القدامى في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية- البيري من قبيلة بديات برغات الفرعية و الدازاغارا الذين جندهم حفتر في بنغازي- ممن كانوا سابقا تحت قيادة أبو بكر توليمي، وهو من برغات والأمين العام السابق لاتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (قبل محمد مهدي). واعترف توليمي بأنه ظل على اتصال بهؤلاء المحاربين القدامى، ولكنه لا يعتبر نفسه زعيما لهم. وخلال وجوده في المنفى وقت كتابة هذا التقرير، كان ينوي تأسيس حركة معارضة سياسية غير مسلحة[408].

اتحاد قوى المقاومة (البيري)

قام من تبقى من اتحاد قوى المقاومة التابعين لتيمانا رديمي والمألفين من مقاتلي البيري، إلى جانب بعض العويديين والعرب، بعبور الحدود أيضا من دارفور إلى ليبيا[409]. وفي

مطلع عام 2013، غادر داود علي بوينو، رئيس أركان اتحاد قوى المقاومة، إلى ليبيا مع 3 أو 4 مركبات للحصول على الذخيرة، وعاد في نهاية المطاف في عام 2015. وفي منطقة سبها، تحالف مع متمردي الدازاغارا في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية الذين وصلوا في وقت سابق وكانوا على علاقة طيبة مع "القوة الثالثة" في مصراتة. وبالتالي كان قادرا على الحصول على الذخيرة التي قام بإرسالها إلى دارفور.

ومع تنامي اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية بشكل أسرع من اتحاد قوى المقاومة، انتقل الأخير إلى منطقة الكفرة. ومن حينها، توترت العلاقات بين الجماعتين. وحاول اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أولا ثم الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق منع اتحاد قوى المقاومة من إرساء جذوره في ليبيا. أما من ناحيته، فإن اتحاد قوى المقاومة لا يرغب برؤية الدازا يعودون إلى دارفور. وتشترك الجماعتان في المنطقة التي تحتلانها، مع ميل كل واحدة إلى العمل في المناطق المأهولة بالسكان من مجموعتها العرقية. وفي عام 2016، كان لدى اتحاد قوى المقاومة 200 مقاتل في ليبيا و300 في دارفور[410]. وتملك الجماعة وضعا أفضل في السودان منه في ليبيا، حيث يعتبر وجودها أقل أهمية من وجود الدازاغارا من الجبهة التشادية من أجل التغيير والوفاق[411].

وبعد ارتباطهم الوجيز مع اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية، استفاد عناصر اتحاد قوى المقاومة في ليبيا مبدئيا من وجود متمردي البيري الدارفوريين من جيش تحرير السودان – ميني ميناوي وحركة التحرير والعدالة. فالتقارير تشير إلى أنهم جميعا حصلوا على مركبات وأسلحة وذخيرة من اللواء حفتر ما بين عامي 2015–2014، وتشير التقارير أيضا إلى أن عددا من مقاتلي اتحاد قوى المقاومة قد حاربوا في بنغازي. إضافة لذلك، أقام اتحاد قوى المقاومة علاقات مع القذافذة الموالين لحفتر في منطقة سبها، في حين أنهم انضموا إلى التيدا الليبيين في الكفرة تحت قيادة حسن كيلي، الذي يقال أنهم قاتلوا إلى جانبه ضد الزوية[412]. ونتيجة لذلك، تعاضد مقاتلو التيدا والبيري من تشاد والسودان معا لإقامة نقاط تفتيش على الطرق إلى منطقة الكفرة. ولا يبدو أن حفتر أمر بهذه العمليات، كما يبدو أن المقاتلين المشاركين يعملون بشكل مستقل. كما توددت قوات مصراتة أيضا من الزعماء السياسيين لاتحاد قوى المقاومة في المنفى[413].

وعلى نحو مماثل لحلفائهم الدارفوريين في حركة التحرير والعدالة، أشارت التقارير إلى أن عناصر اتحاد قوى المقاومة أو عناصره السابقة شاركت عدة مرات في تهريب المركبات والمخدرات أو المشاركة في الهجمات على المهربين. وكانت هذه العناصر تحت قيادة عبد الله علي بوينو، شقيق داود علي بوينو، رئيس أركان اتحاد قوى المقاومة في ليبيا. وفي مطلع عام 2015، أشارت التقارير إلى مشاركة العناصر السابقة في اتحاد قوى المقاومة، بما في ذلك عبد الله، في مواجهة أصيب فيها المهرب

تشيدي كاليمي. ويقال أن المخدرات التي تم ضبطها في هذه المواجهة تمت إعادة بيعها مقابل 11 مليون دولار، حصل داود على 5 مليون منها[414]. واشترى قائد اتحاد قوى المقاومة في حينها 15 مركبة مدرعة في ليبيا والسودان، وعاد إلى دارفور وسلمها إلى غيردي عبد الله، الذي سافر عندئذ إلى ليبيا ليحل محله على رأس مقاتليه. وفي مارس/ آذار 2016، قامت السلطات السودانية باعتقال داود (RFI, 2016b).

واتهم الزوية أيضا اتحاد قوى المقاومة وحلفاءه الدارفوريين باختطاف المسافرين مقابل فدية واغتصاب نساء الزوية. وربما يفسر هذا الأمر سبب تعرض اتحاد قوى المقاومة وحلفائه الدارفوريين في أوائل عام 2016 لهجوم من ميليشيات الزوية، بما في ذلك الجماعة السلفية المعروفة باسم كتيبة السلفية سبيل السلام، المدعومة من حفتر. وقُتل عبد الله علي بوينو خلال إحدى تلك الهجمات في فبراير/ شباط 2016. ووفقا لمصادر من المتمردين التشاديين، قام جهاديون من الدولة الإسلامية وأنصار الشريعة بمساندة الزوية خلال الهجوم الثاني في نفس الشهر[415].

اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية- الأساسية وجبهة خلاص الجمهورية (العرب)

في وقت كتابة هذا التقرير، بدا أن المتمردين التشاديين العرب أقل حضورا في ليبيا مما كانوا عليه في السودان. ولكن عدد منهم قد تم تجنيده كمرتزقة، وخصوصا مجموعة من 400 رجل، منهم 100 محارب قديم من اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية- الأساسية، جماعة التمرد التشادية العربية الرئيسية بعد عام 2009. وفي عام 2016، قاد هذه المجموعة من المرتزقة عيسى محمد "الرهيب"، رئيس عمليات اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية- الأساسية السابق الملقبة "بالكسح والمسح". وقد تم تجنيدهم مبدئيا من قبل إبراهيم الجضران، الذي وعدهم بالجنسية الليبية، ولكنهم تخلوا عنه لاحقا للعمل لصالح حفتر. ولا يبدو أن لدى هذه المجموعة أجندة تمرد تشادية، ويبدو أن بعضهم يعمل أحيانا مع قوات الدعم السريع السودانية[416].

وفي عام 2011، كان أول قائد تمرد تشادي يسافر إلى ليبيا هو على الأرجح إسماعيل موسى، الذي خلف أحمد حسب الله صبيان كرئيس لجبهة خلاص الجمهورية، وهي حركة تمرد عربية أخرى. وقد مال صبيان أكثر إلى صف الحكومة التشادية. وفي ذلك الوقت، لم يجد إسماعيل أي دعم في ليبيا من أجل "الربيع التشادي"، ثم ذهب بعدها إلى المنفى في تونس، حيث تشير التقارير إلى أنه حصل، بناءا على توصية الثوار الليبيين، على دعم مالي[417]. وفي عام 2016، عاد إلى ليبيا وحاول إعادة إحياء جبهة خلاص الجمهورية في فزان. وقد يحصل هناك على دعم من التشاديين العرب المستقرين في ليبيا ومن أولاد سليمان[418].

المخاطر المستقبلية

توفر الفوضى العارمة التي تعم ليبيا العديد من الفرص للحصول على الأسلحة والموارد المالية. لكن جماعات المعارضة المسلحة التشادية (كما هو حال السلطات التشادية والمتمردين السودانيين) تقر بأن ليبيا المعاصرة لا توفر الظروف المواتية لتمرد منظم مثل التمرد الذي واجهته الحكومة التشادية في عام 2008. ويعزى هذا الأمر بدرجة كبيرة إلى أن المقاتلين المتمردين المحتملين يميلون إلى أن يصبحوا مرتزقة أو مهربين، أو حتى أن يتقاتلوا فيما بينهم على النهب أو لأسباب استراتيجية أو قبلية أو شخصية، في حين يواجه القادة السياسيون صعوبة في السيطرة عليهم[419].

إضافة لذلك، فإن دعم الحكومة التشادية للواء حفتر يجبر المتمردين التشاديين على طلب الدعم من كتائب مصراتة والأعضاء الآخرين في ائتلاف فجر ليبيا السابق في تحالف يبدو محكوما بالظروف أكثر منه بالأيديولوجية. والانتماءات الإسلامية لبعض هؤلاء الحلفاء الليبيين، والتي تبالغ تشاد وحلفاؤها الدوليون في التقليل من شأنها، يمكن أن تصبح عائقا في وجه المعارضة المسلحة التشادية[420]. وبالتالي، وفي يناير/ شباط 2017، قررت الحكومة الفرنسية تجميد أصول محمد نوري ومحمد مهدي بسبب "نشاطات هؤلاء الأفراد في الدول المعنية والتي ترمي إلى التحريض على الأعمال الإرهابية وتسهيلها"[421].

وأحد الأثار الجانبية للتحالف مع "القوة الثالثة" في مصراتة هو تعقيده لعلاقات التمرد التشادي مع جزء من التيدا، وخصوصا من يدعمون حفتر. وقد يكون بعضهم جاهزا ليشكل حاجزا بين النظام التشادي وأعدائه المحتملين في الشمال. وفي حين تشجع مبادرات النظام التشادي (بما في ذلك مبادراتها المالية) هذا الدور الأخير تجاه زعماء الحرب من التيدا في ليبيا، فإن الوضع في ليبيا بحد ذاته يشجع على مثل هذا الدور. فسقوط القذافي قد أتاح المجال لظهور طموحات جديدة بين التيدا. وتشمل هذه الطموحات السيطرة على مناطقهم ومواردهم، إلى جانب تأكيد هوياتهم عبر الحدود بل وحتى الرغبة في تقرير المصير (AFP, 2012).

وتبدو الرغبة العامة بالمزيد من الاستقلالية المحلية ظاهرة بين التيدا في ليبيا وتشاد والنيجر. ومن يحملون هذه الفكرة، بمن فيهم أفراد المعارضة المسلحة السابقون في الدول الثلاث والشخصيات السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية الشابة، لهم علاقات فيما بينهم ويمكن أن يشكلوا تحالفا مع الدازاغاراالتشاديين، الذين شارك بعضهم في التمرد منذ عام 1990. وتهدد التوترات الحالية في ليبيا جميع التيدا، أي من يقيمون في ليبيا وأقاربهم في تشاد والنيجر، وجميعهم يعتمدون اقتصاديا على الوصول إلى جنوب ليبيا. ويعتقد العديد منهم أن المجتمعات الأخرى تشكك في وجودهم أصلا

في ليبيا. ويفرض هذا الوضع على التيدا الليبيين الحفاظ على علاقات طيبة مع تشاد. علاوة على ذلك، يبدو التيدا منهكين من تعدد التمردات في تيبستي منذ ستينيات القرن الماضي، وهي المسؤولة بشكل كبير عن تهميشهم في الوقت الراهن[422].

وعلى المدى القصير، فمن غير المرجح أن يكون التمرد التشادي في ليبيا قادرا على التجنيد من بين التيدا سواء من تشاد أو ليبيا وإرساء جذوره في تيبستي. ومن غير المرجح أيضا أن يظهر تمرد جديد بين التيدا في تيبستي. ليس فقط لأن تجربة الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ولدت حذرا بين التيدا، بل لأن سقوط القذافي شجع على طموحات تجاوزت السيطرة النظرية في عاصمة نائية (وهي انجمينا). وتشمل هذه الطموحات سيطرة أكبر للتيدا على مناطقهم التاريخية ومواردهم (مثل الذهب والنفط) سواء في تشاد أو النيجر أو ليبيا.

غير أن التوازن القائم بين الحكومة التشادية والتيدا غير مستقر؛ وأصبح أكثر هشاشة نتيجة تصرفات الجهات السودانية. وحتى الآن، فإن الخرطوم كانت قادرة على الحفاظ على وفاقها مع انجمينا بالرغم من المواقف المتعارضة للحكومتين في ليبيا. لكن المسؤولين التشاديين يعتقدون أن هذا التعارض، في حال استمرار الأزمة الليبية، قد يشعل في نهاية المطاف فتيل المواجهات بين تشاد والسودان عبر الوكلاء (مثلا، جماعات المعارضة المسلحة والميليشيات) في جنوب ليبيا.

وتعتبر تشاد والسودان غير محصنتين ضد التغيرات التي يمكن أن تؤثر سلبا على وفاقهم. ففي كلا الدولتين، فإن فرص تغيير النظام بالقوة أو وقوع هجوم للمتمردين أو وقوع انقلاب أقل احتمالا مما كانت عليه قبل عدة سنوات. ولكن يظل النظامان هشين، وخصوصا من الناحية الاقتصادية، وطول عمر النظامين في الحكم خلق إعياء ورغبة بالتغير من أجل التغيير: فعمر البشير وإدريس ديبي قد اعتليا سدة الحكم منذ 28 عاما و27 عاما على التوالي. والسلطة في الخرطوم وانجمينا تتركز أكثر وأكثر في أيدي الرئيسين المعنيين. ونتيجة لذلك، فإن اختفاء أحدهما من المشهد السياسي قد يؤدي بكل سهولة إلى أحداث عنف داخلية جديدة ويكتب نهاية لعلاقات الجوار الطيبة بين البلدين. وقد يؤدي فراغ السلطة في تشاد بالضرورة إلى منافسة عرقية على السلطة. وفي حال حصول هذا، فإن السياسيين التشاديين العرب سيستفيدون من دعم الميليشيات العربية في دارفور، حيث ينحدر العديد من الجنجويد من أصول تشادية. ويمكن أن يحاول السودان أيضا إقامة نظام في انجمينا يكون أكثر ولاء للسودان. وأخيرا، في حال قيام المتشددين باستبداله، فإن اختفاء عمر البشير من المشهد السياسي يمكن أيضا أن يكتب الفصل الأخير في فصول الوفاق بين البلدين.

7- الخلاصة: منهج شمولي للأمن

في عام 2011، تم استبدال آخر أعلام الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد برايات الدولة التشادية. وسمح وعد الرئيس ديبي بتقديم تمويل بعدة مليارات من الفرنكات للمراقبين بأن يعتقدوا لفترة من الزمن بأن إحدى أكثر المناطق تهميشا في القارة الإفريقية- وأكثرها معايشة للحروب- ستكون قادرة في النهاية على إعادة بناء نفسها. ولكن هذه الأحلام سرعان ما تبخرت، وخصوصا بسبب العيوب الهيكلية للدولة التشادية (أي الحوكمة السيئة والضعف المؤسسي)، إضافة إلى انقسامات مجتمع التيدا في نهاية عقود من التمردات المنقسمة بشكل متزايد.

ولزيادة الطين بلة، شهدت المنطقة الحدودية بين تشاد وليبيا اضطرابين رئيسيين في السنوات الأخيرة وهما اندلاع الصراع في ليبيا وحمى الذهب التي عمقت من الانقسامات في مجتمع التيدا وزادت من عدم ثقتهم بالدولة التشادية. وبالرغم من التصريحات المنادية بالوحدة، فإن الانشقاقات ظهرت بشكل متكرر ضمن مجتمع التيدا حول مواضيع المشاريع التنموية ودور السلطات الإدارية والعرفية وإدارة موارد الذهب في المنطقة والسيطرة على الطرق الحدودية.

وربما وضعت حرب الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد أوزارها، لكن التحديات التي تلوح في أفق شمال تشاد تظل كبيرة، وتظل المنطقة على قدر كبير من الأهمية لاستقرار تشاد ومنطقة الصحراء والساحل. وقد حاولت الحكومة التشادية بشكل مستمر جعل حدودها أكثر منعة في وجه التمردات. وهدفها الرئيسي هو منع تيبستي من التحول مجددا إلى أرض خصبة لأي نوع من العصيان. وبدلا من ذلك، ترغب الحكومة في أن تشكل المنطقة حاجزا في وجه عدم الاستقرار القادم من ليبيا. ومجتمع التيدا في تشاد مدرك لإخفاقات التمردات السابقة ويبدو إلى حد كبير غير راغب في خوض هذه التجربة مرة أخرى. كما أعلن هذا المجتمع أنه جاهز ليكون سدا منيعا في وجه جماعات المعارضة المسلحة الجديدة أو الاختراق المحتمل للجهاديين. ولكن تيدا تشاد والنيجر وليبيا سيساهمون في الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل في حال حصولهم على مقابل- وخصوصا الاعتراف بحقوقهم كأقليات في الدول الثلاث.

وبعد أن كانت فريسة النسيان لزمن طويل، يبدو أن تيبستي أصبحت في السنوات

الأخيرة منطقة استراتيجية هامة لتشاد وحلفائها. وقد عززت تشاد تدريجيا من وجودها العسكري في المنطقة منذ عام 2011. ومنذ عام 2014، استقر الجيش الفرنسي في مادما في شمال شرق النيجر، على بعد حوالي 100 كم من ليبيا و200 كم من تشاد. ولا يبدو أن عودة القوة الاستعمارية السابقة ولا التواجد المستمر للقوات الفرنسية في شمال تشاد منذ عام 1983 كان له تأثير كبير على السكان المحليين. لكن من الواضح أن قاعدة مادما، التي تقع ضمن مناطق التيدا، لا يمكن أن تعمل بشكل فعال دون علاقات طيبة مع التيدا في المنطقة.

وربما يكون عدد من ميليشيات التيدا في جنوب ليبيا مستعدين للعمل كشركاء في عملية دولية لإرساء الاستقرار في المنطقة، على نحو مشابه للأكراد في الشرق الأوسط[423]. وسيتيح لهم هذا الأمر الحصول على الدعم وزيادة سيطرتهم على الأجزاء الرئيسية في جنوب ليبيا. ولكن التيدا يظلون عاجزين بسبب تفرقهم وافتقارهم لرؤية مشتركة لمستقبلهم في الدول الثلاث التي يعيشون فيها. ففي تشاد، تمكنوا من تطوير نخبة سياسية برزت من التمردات المتعاقبة. ولكن في ليبيا، فإنهم يفتقرون إلى القادة السياسيين البارزين الذين يمكن أن يخلقوا لهم مكانا بين المجتمعات المجاورة، والسلطات في شمال ليبيا (المنقسمة فيما بينها أصلا) والجهات الدولية (المتفرقة أيضا).

وتبدو الدولة مغيبة في كل مكان في المنطقة. ووجود جهات مسلحة مؤسسية- الجيوش الوطنية بالغالب- أمرٌ ضروري بكل تأكيد، سواء لدعم عودة الدولة أو لتعزيز حكم القانون، مثلا في المسائل المتعلقة بالتنقيب عن الذهب. ولكن في السياقات التي كانت فيها نظرة السكان المحليين إلى القوات الحكومية المعنية منذ زمن طويل نظرة ملؤها العداء، فإن تركيز الجهود على الاستجابة أو الوجود العسكري بشكل رئيسي سيكون سوء تقدير بلا أدنى شك. ويعزى هذا الأمر إلى أن البيئة العدائية والمساحة الواسعة للمنطقة يقتضيان استخدام موارد ميدانية ولوجستية غير متكافئة ستحقق في نهاية المطاف نتائج غير مكتملة.

وعلى نحو مماثل، فإن الأزمة الليبية وتواجد الجهاديين في الصحراء لن تُحل بتدخل عسكري في جنوب ليبيا أو بوضع جنود غربيين على طول حدود غير منيعة وغير موجودة فعليا. والحل، الذي يعتمد بشكل كبير على الليبيين أنفسهم، هو إعادة تأسيس حكومة في طرابلس تسيطر على كامل ليبيا. ولكن هذا السيناريو يبدو بعيدا جدا في الوقت الراهن، لأن الانقسامات في شمال ليبيا ستشجع على الأرجح الميول الانفصالية للأطراف في جنوب ليبيا. ولا يمكن التقليل من أهمية تواجد الدول الثلاث (وهي ليبيا وتشاد والنيجر)، ليس عسكريا فقط، بل ومن حيث تقديم الخدمات والتنمية.

وستكون المنطقة وسكانها قادرين على تأدية الدور المطلوب منهم كحاجز في وجه الفوضى في ليبيا في حال تم أخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. ولذلك، يجب أن تتضمن أية محاولة لإرساء الاستقرار في المنطقة توفير الخدمات الأساسية. وسيعطي هذا الأمر للتيدا والمجتمعات المحيطة بهم شعورا بأنهم مواطنون حقيقيون في أي دولة يعيشون فيها. ولكن لا بد من الحذر؛ فالمشاريع المحلية التي تريدها المجتمعات المحلية هي فقط ما سيمكن أفراد هذه المجتمعات من العيش في أراضيهم وزراعة واحاتهم وتعليم أبنائهم وإيجاد وظائف في قُراهم وفي النهاية بناء أصول ومكتسبات للدفاع عنها بدلا من الاستسلام لإغراءات المنفى والمكاسب السريعة الناتجة عن التهريب والحرب.

ويحتاج زرع الاستقرار وقتا وإرادة سياسية؛ وفي الوقت الحالي، فمن المرجح أن تظل ليبيا مركز جذب لسكان التيدا الذي يبحثون عن سبل العيش. لكن وبغض النظر عن مدى تزعزع حياتهم، فإن تيبستي ستبقى دائما "البيت" و"الوطن" للتيدا من الدول الثلاث، على حد قول أحد مفكري التيدا من النيجر[424]. والفرصة الضائعة للمشروع التنموي بقيمة "30 مليار" في تيبستي يجب أن تشجع الحكومة التشادية على تكرار محاولاتها، وفي الوقت نفسه تجنب أخطاء الماضي. ويجب أن تكون الخطوة الأولى هي بدء حوار مجدي بين الدولة التشادية ومجتمع التيدا.

الملاحظات الختامية

1 وفقا لبراشيت وشييل (2015، الصفحة 748)، "فإنها منطقة تبدو للوهلة الأولى مهمشة جغرافيا، لكنها طورت نظامها المركزي الخاص ضمن الصحراء المعاصرة من خلال تجنب سيطرة الدولة أو أي نوع آخر من الحكومات بدلا من إعادة التفاوض معها.

2 تمت الإشارة إلى مصادر المعلومات في الملاحظات، بالرغم من أن هوية عدد من المصادر تم إخفاؤها عمدا احتراما للسرية التي طلبها المتحدثون أو من اجل سلامتهم الشخصية.

3 في حين يعتبر مصطلح "التيدا" مفضلا على المستوى المحلي، فإن مسمى "التوبو" هو الأكثر شيوعا وخصوصا بين سكان الدول المجاورة.

4 للمزيد من المعلومات، راجع توبيانا (2008).

5 حتى تلك المرحلة، كانت هذه الجهات الدولية تدعو إلى السلام، ولكن دون نجاح يذكر.

6 مقابلة المؤلف مع عضو في حركة العدل والمساواة في مارس/ آذار 2016. راجع أيضا توبيانا (2008، الصفحة 11، 2011، الصفحة 27).

7 أطلقت الحكومة السودانية عملية حوار وطني طالب بها الاتحاد الأوروبي منذ زمن طويل، ولكن دون مشاركة المعارضة المسلحة ومقاطعة بعض أطرافها المُعَارِضَة الرئيسية.

8 مقابلات المؤلف مع متمردي دارفور في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، راجع سودان تربيون (2015ب).

9 تصريح إدريس ديبي في منتدى داكار حول السلم والأمن في إفريقيا في ديسمبر/ كانون الأول 2014.

10 مقابلات المؤلف مع مسؤولين سودانيين، بمن فيهم أمين حسن عمر، رئيس ملف دارفور، في مايو/ أيار وأغسطس/ آب 2011.

11 مقابلات المؤلف مع مسؤول فرنسي في باريس في يوليو/ تموز 2011؛ ومتمردين تشاديين، وخصوصا من اتحاد قوى المقاومة واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في الخرطوم في مايو/ أيار ويوليو/ تموز 2011، ومواقع أخرى، في مارس/ آذار وأكتوبر/ تشرين الأول 2016.

12 مقابلات المؤلف مع زعماء العرب في دارفور، بمن فيهم موسى هلال في الخرطوم في يوليو/ تموز- أغسطس/ آب 2011؛ وزعيم حركة العدل والمساواة سليمان جاموس في مارس/ آذار 2011.

13 مقابلة المؤلف مع معارض الحكومة التشادية الشيخ ابن عمر في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

14 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

15 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

16 مقابلات المؤلف مع زعماء التيدا في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومسؤولين تشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومتمردين تشاديين في مارس/ آذار 2016؛ ومراقبين دوليين في باريس في يونيو/ حزيران 2016.

17 مقابلات المؤلف مع أعضاء سيليكا، في جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد في يوليو/ تموز -2014 أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومتمردين تشاديين عرب في أكتوبر/ تشرين الأول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016. راجع أيضا أبحاث تسليح النزاعات (2015، الصفحات 12-8 و22)؛ ومجموعة الأزمة الدولية (2015أ، الصفحة 13)؛ ومشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (2016، الصفحة 9).

18 مقابلات المؤلف مع متمردي دارفور في مارس/ آذار- أبريل/ نيسان 2016؛ ومتمرد تشادي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

19 تم إطلاق عملية برخان في 1 أغسطس/ آب 2014 وتم تصميمها لتحل محل عملية سيرفال وتسمح للجيش الفرنسي (الذي يملك وحدات متمركزة في بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد) بالتدخل بشكل أكبر في نطاق الساحل- الصحراء. وتم تشكيلها بشكل رئيسي من الوجود الدائم للوحدات الميدانية في فايا (تشاد) ومادما (النيجر) وتساليت (مالي). وتضم العملية 3.500 رجلا و200 مركبة لوجستية و200 مركبة مدرعة وحوالي 20 طائرة مروحية و6 طائرات مقاتلة و3 طائرات بدون طيار و10 طائرات شحن تابعة للجيش الفرنسي.

20 تبلغ الأرقام من التقرير النهائي لأحدث تعداد سكاني تقريبا 21.000 نسمة (تشاد، 2012أ). ولكن تم إجراء التعداد في يونيو/ حزيران 2009 وكانت نتائج تيبستي غير دقيقة بسبب عدم القدرة على الوصول إلى عدة مناطق هناك لدواعي أمنية.

21 مقابلات المؤلف مع الحاكم طاهر باركيه وزعماء آخرين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعيم تيدا سابق في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015. راجع صلاح (2014)؛ وتشابيل (1982، الصفحة 394)؛ وستوكر (2014، الصفحة 3) ومورای (2017).

22 راجع مثلا تشابيل (1982).

23 مقابلة المؤلف مع اللواء كيلي عبد الله في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

24 مقابلات المؤلف مع القادة السابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وهم حسن ماريديقه وحسن سوكايا وشواه دازي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

25 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه وحسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

26 مقابلات المؤلف مع القادة السابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد وهم حسن ماريديقه وحسن سوكايا وشواه دازي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومقاتلين سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في مختلف محليات تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول 2015.

27 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه وحسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ والقائد السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إبراهيم بكر في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

28 مقابلات المؤلف مع القائد السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد بلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعيم تيدا ليبي في موقع سري في فبراير/ شباط 2017.

29 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في زوار؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

30 مقابلات المؤلف مع العضو السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد غوز بيدا في يونيو/ حزيران 2016.

31 كان آدم توغوي، الذي عمل كسفير سابق لتشاد في ليبيا وأمين عام سابق لتجمع دول الساحل والصحراء (منظمة الساحل والصحراء برعاية طرابلس)، في البداية وسيطا بين الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد والسلطات الليبية. وكنائب رئيس الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد ورئيس لجنة المصالحة الوطنية في عام 2001، أيّد توغوي عقد سلام مع الحكومة، وبالتالي تسبب في أول انقسام هام في الحركة. في عام 2002، وبينما كان يقوم بتجنيد مقاتلين في منطقة موردي (في إنيدي)، قامت القوات الموالية لتوغيمي باحتجازه لعدة أشهر.

32 مقابلات المؤلف مع قادة ومقاتلين سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد؛ وضباط في الجيش الوطني التشادي شاركوا في الصراع؛ ومدنيين وسلطات تقليدية تم تعيينها خلال الصراع؛ ومدنيي التيدا في تيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

33 مقابلات المؤلف في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

34 مقابلات المؤلف في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

35 مقابلة المؤلف مع بلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

36 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه وإبراهيم بكر في برداي؛ وقائم مقام زومري حامد هلالي وبلقاسم ازنغيه في زومري، وأحد سكان أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

37 مقابلات المؤلف مع حامد هلالي وبلقاسم ازنغيه في زومري، وأحد سكان أوزو؛ ورئيس كانتون زومري 2 ميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ورئيس كانتون أرنا دادي تشيمي في غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

38 مقابلة المؤلف مع القائد السابق في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد باركيه شواه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

39 مقابلة المؤلف مع حسن ماريديقه انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

40 راجع مراقب الألغام والذخائر العنقودية (بدون تاريخ).

41 في ضوء الاختلافات بين التقارير الوطنية حو نشاطات إزالة الألغام، فإنه من الصعب إجراء مقارنات عددية. غير أن تحليلا سريعا للبيانات الوطنية للدول المجاورة لتشاد يشير إلى أن المشكلة تعتبر خطيرة على وجه الخصوص في تيبستي.

42 مقابلة المؤلف مع أحد سكان أوزو وقائم مقام أوزو سنوسي كوكي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ راجع توبيانا (2016أ).

43 وقعت تشاد في حينها معاهدة لحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد في 1 يوليو/ تموز 1989 وصادقت عليها في 6 مايو/ أيار 1999. مقابلات المؤلف مع اللواء بخيت كوسيه، "قائد منطقة" بالوكالة في تيبستي، في برداي؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وقائم مقام غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

44 مقابلات المؤلف مع شواه دازي في انجمينا وبخيت كوسيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

45 دخلت أحكام المعاهدة حيز النفاذ في تشاد في 1 نوفمبر/ تشرين الثاني 1999، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتزام أطراف الدولة بضمان تدمير المخزونات الموجودة.

46 مقابلة المؤلف مع وردكو بولو، مدير لجنة التنسيق الوطنية لإزالة الألغام في تشاد، في أكتوبر/ تشرين الأول 2015. وقد هددت مسائل التمويل بشكل خطير استمرار البرنامج في فبراير/ شباط 2014 عندما انتهى الجزء الذي يركز على إزالة الألغام في شرق تيبستي. وفقط من خلال الدعم المالي لبرنامج الاتحاد الأوروبي المعروف باسم (PAOFMIN) (برنامج دعم إزالة الألغام في تشاد) والذي تم تقديمه في نهاية عام 2014 تمكنت المجموعة الاستشارية للألغام من الاستمرار في نشاطاتها وبدء المرحلة الثانية من عملياتها في غرب تيبستي.

47 أرقام تم الحصول عليها خلال مقابلات المؤلف مع مسؤول مكلف ببرنامج إزالة الألغام في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومع مسؤولين آخرين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015. وبين عامي 2009 و2014، سجلت السلطات التشادية 1.220 ضحية للألغام، بما في ذلك 238 وفاة و686 إصابة و286 حالة غير محددة. ولا تتوفر إحصائيات عن تيبستي ومن الصعب تقدير مدى دقة البيانات المتوفرة، بالأخذ بعين الاعتبار ثقافة سوء مساعدة الضحايا السائدة في تشاد وحقيقة أن بعض الضحايا يلجؤون إلى المساعدة الطبية في ليبيا بدلا من تشاد.

48 معظم الحوادث المسجلة خلال السنوات السابقة تضمنت مركبات تسافر دون مرشدين محليين. ففي يناير/ كانون الثاني 2015، مثلا، يقال أن مركبة تنقل المنقبين قد فجرت لغما مضادا للدبابات في منطقة وور وتسببت بمقتل 7 ركاب وإصابة 10 آخرين بإصابات خطيرة. ووقعت حادثة مشابهة في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 في نفس المنطقة، لكن دون التسبب بأي ضحايا (مقابلات المؤلف مع الأمين العام للمحافظة؛ وقائم مقام برداي ماي عيسى ماي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015).

49 قد يتعين تمديد برنامج إزالة الألغام إلى ما بعد عام 2019. ووفقا لشروط معاهدة حظر الألغام، يتعين على الحكومة التشادية الانتهاء من عمليات إزالة الألغام بحلول عام 2020، وهو موعد نهائي قد لا يمكن الوفاء به، بحسب آراء الخبراء الذين تم استشارتهم في أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2015.

50 بعد التفاوض على السلام مع المتمردين النيجريين، اقترحت الحكومة النيجرية شراء أسلحتهم، بما في ذلك الألغام. وفي حين بدا أسلوب النيجر مثمرا في البداية وأتاح لها جمع عدة آلاف من الألغام (في أكتوبر 2008، مثلا، جمعت القوات المسلحة النيجرية حوالي 2.038 لغما، بما في ذلك 1.673 من نوع PRB M3s و252 من نوه PTMi-BA-IIIs و113 من نوع TMA5s)، استنتج عدة مراقبين أن غالبية الألغام التي تم تسليمها تم الحصول عليها من تيبستي وليس من مخزونات جماعات التمرد النيجرية (مقابلات المؤلف مع شهود في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، وفي تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015، وفي النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017). وتم الحصول على الأرقام حول الألغام التي تم جمعها في النيجر والمذكورة أعلاه من تقرير سري للجيش النيجري اطلع عليه المؤلف بتاريخ 3 أكتوبر/ تشرين الأول 2008.

51 مقابلة المؤلف مع ميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

52 مقابلة المؤلف مع بلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

53 مقابلة المؤلف مع سيدي شاها، قائم مقام زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

54 مقابلات المؤلف مع سكان أوزو؛ وسيدي شاها، قائم مقام زوار؛ وقائم المقام السابق بلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

55 مقابلات المؤلف مع ميانا وشي والقائد السابق لفصيل في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد إبراهيم بكر في برداي؛ وقائم المقام السابق بلقاسم ازنغيه في زومري؛ وقائم مقام زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وحسن وهيلي قائم مقام يبي- بو؛ وعيسى تشو، قائم المقام بالوكالة في يبي- بو، في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

56 مقابلات المؤلف مع ميانا وشي في برداي؛ وقائم مقام غوبون، عدلي وردكو في زوار؛ وقائم مقام زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وحسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

57 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري؛ وميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

58 مقابلات المؤلف مع قائم مقام غوبون وزوار؛ وميانا وشي وإبراهيم بكر في برداي؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

59 مقابلة المؤلف مع ميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

60 مقابلات المؤلف مع ميانا وشي في برداي وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

61 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، حافظ بعضهم على اتصالات منتظمة مع توغيمي حتى ساعات قليلة قبل اختفائه، في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ راجع <http://www.mdjt.nand>

62 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بمن فيهم شواه دازي وحسن سوكايا في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

63 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزميل سابق لآدم توغوي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

64 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

65 مقابلة المؤلف مع زميل سابق لآدم توغوي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015. تألف تجمع دول الساحل والصحراء، الذي تم إنشاؤه في 4 فبراير/ شباط 1998 بمبادرة شخصية من القذافي، من 28 دولة عضو، بمن فيهم بعض الدول من خارج منطقة الساحل والصحراء: بنين وبوركينا فاسو وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر وساحل العاج وجيبوتي ومصر وأرتيريا وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينيا وليبيريا وليبيا ومالي وموريتانيا والمغرب والنيجر ونيجيريا وساو تومي وبرينسيب والسنغال وسيراليون والصومال والسودان وتوغو وتونس.

66 كان لدى الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد عدة مكاتب دعم إقليمية تقوم بنقل المساعدات التي يتم الحصول عليها من شتات التيدا والمتعاطفين التشاديين الآخرين إلى الميدان. وقام كل مكتب بإدارة جانب معين من المساعدات إلى التمرد؛ فمثلا قام مكتب أمريكا الشمالية بشكل رئيسي بجمع الأموال (حوالي 16.00 دولار في كندا)، وقام المكتب الأوروبي بتوفير الهواتف عبر الأقمار الصناعية للقيادة وإدارة بطاقات الائتمان التي تستخدمها الحركة؛ وقام المكتب الليبي بشكل رئيسي بجمع الطعام للمقاتلين على الجبهة (مقابلات المؤلف مع باركيه شواه، القائد السابق لمكتب الدعم الكندي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وقادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد؛ والتيدا الليبيين في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015).

67 فاجأ اعتقال توغوي في إنيدي، حيث لم تملك الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد قواعد آمنة فعليا هناك، النظام الليبي وساهم في تدهور العلاقات بين طرابلس والحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد (مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015).

68 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بمن فيهم حسن سوكايا والتيدا الليبيين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 وتيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

69 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بمن فيهم حسن ماريديقه وحسن سوكايا وباركيه شواه في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

70 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بمن فيهم حسن ماريديقه وحسن سوكايا وباركيه شواه في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

71 مقابلات المؤلف مع محاربين قدامى في الجيش الوطني التشادي في انجمينا وبرداي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

72 تضمنت استراتيجية الاختراق بشكل رئيسي تقديم دفعات إلى عائلات مقاتلي الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد حتى يقنعوا أقاربهم في الميدان بالتخلي عن القتال والانحياز إلى الحكومة. ووفقا لأقوال احد ضباط الجيش الوطني التشادي الذين تمت مقابلتهم، "بعد وفاة توغيمي، استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة في تعميق الانقسامات الداخلية في الحركة" (مقابلات المؤلف مع محاربين قدامى في الجيش الوطني التشادي حاربوا ضد الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في انجمينا وبرداي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015).

73 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه وحسن سوكايا وشواه دازي في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

74 مقابلات المؤلف مع بلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وباركيه شواه وقذافي عويدي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

75 مقابلات المؤلف مع شواه دازي وحسن سوكايا وقذافي عويدي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

76 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في زومري وبرداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

77 مقابلات المؤلف مع إبراهيم بكر في برداي؛ وشواه دازي، قائم مقام أوزو في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

78 في نهاية عام 2015، قيل أن 8 فقط من عناصر المحاربين القدامى في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد لا يزالون نشطين في الجيش الوطني التشادي، بمن فيهم إبراهيم بكر، الذي كان في حينها نائب قائد الشعبة السادسة في الجيش الوطني التشادي المتمركزة في منطقة برداي (مقابلة المؤلف مع إبراهيم بكر في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015).

79 مقابلة المؤلف مع إبراهيم بكر في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

80 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، بمن فيهم حسن ماريديقه في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

81 مقابلة المؤلف مع باركيه شواه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

82 مقابلة المؤلف مع باركيه شواه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

83 مقابلات المؤلف مع قادة سابقين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد، قام عدد منهم شخصيا بمهام الارتباط في الخرطوم، في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، وباريس في مارس/ آذار 2016؛ ومحمد نوري في مارس/ آذار 2016.

84 مقابلة المؤلف مع حسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

85 تم دفع مبلغ 5.000 فرنك (8.50 دولار) عن كل شجر نخيل تم تدميرها (مقابلات المؤلف مع حامد هلالي وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015).

86 مقابلات المؤلف مع قائم مقام زومري وبلقاسم ازنغيه في زومري؛ وميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

87 كان يوسف عباس صلاح وزيرا في اربع مناسبات بين عامي 2002 و2012، ثم سفير تشاد في روسيا الاتحادية، وفي عام 2016 وزيرا مرة أخرى، مسؤولا لفترة مؤقتة عن وزارة العدل ثم وزارة السياحة.

88 مقابلات المؤلف مع كوكوني عويدي في انجمينا في يونيو/ حزيران 2016؛ وحسن سوكايا وشواه دازي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

89 مقابلات المؤلف مع عضو في فريق الوساطة الذي قاده كوكوني عويدي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ والأمين العام لمحافظة تيبستي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

90 مقابلات المؤلف مع عضو في فريق الوساطة الذي قاده كوكوني عويدي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ والأمين العام لمحافظة تيبستي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

91 مقابلة المؤلف مع حسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وعضو في فريق الوساطة الذي قاده كوكوني عويدي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وسيدي شاها، قائم مقام زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

92 يبدو انه تم تجنيد بعض هؤلاء المقاتلين من قبل المتمردين قبل فترة قصيرة من توقيع الاتفاقيات لزيادة قدرة الفصائل المعنية على التفاوض.

93 مقابلات المؤلف مع وردكو بولو وشواه دازي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وبلقاسم ازنغيه في زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
94 مقابلات المؤلف مع شواه دازي في انجمينا؛ وإبراهيم بكر في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومحمد نوري في مارس/ آذار 2016.
95 مقابلات المؤلف مع كوكوني وقذافي عويدي في انجمينا في سبتمبر/ أيلول 2015؛ وشواه دازي في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
96 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومحاربين قدامى آخرين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
97 مقابلات المؤلف مع حسن ماريديقه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومحاربين قدامى آخرين في الحركة من أجل الديمقراطية والعدالة في تشاد في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ راجع كاتشدورين (2006)؛ وميلا وريفيو (2005)؛ وريمي (2004).
98 مقابلات المؤلف مع شواه دازي في انجمينا؛ وإبراهيم بكر في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومحمد نوري في مارس/ آذار 2016.
99 مقابلة المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
100 مقابلة المؤلف مع موظف مدني في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
101 مقابلة المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وعبد الكريم سعيد بش، وزير إدارة الأراضي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ راجع صلاح (2014).
102 مقابلة المؤلف مع كيلي عبد الله في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
103 مقابلة المؤلف مع قائم مقام غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
104 مقابلات المؤلف مع قائمي مقامات زومري وغوبون؛ وميانا وشي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
105 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ووردكو بولو، الحاكم السابق لتيبستي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
106 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ووردكو بولو، الحاكم السابق لتيبستي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ راجع صلاح (2015).
107 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي؛ وتشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
108 رئيس الكانتون هذا هو تشيدي كاليمي يحيى، الذي تم تعيينه في 19 يونيو/ حزيران 2014. ويكسب الدوزا عيشهم عادة من بساتين النخيل وأحواض الملح في شمال بوركو (بيدو وتيغي ويارادا)؛ راجع تشابيل (1982، الصفحات 121–120)؛ وكابوت- راي (1961، الصفحات 78–86 و102–99).
109 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي؛ وتشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ راجع صلاح (2014).
110 مقابلات المؤلف مع كيلي عبد الله وشواه دازي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
111 للمقارنة مع دارفور، راجع توبيانا وتانر وعبد الجليل (2012)؛ مقابلة المؤلف مع عبد الكريم سعيد بش في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
112 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه وعدد من رؤساء كانتونات وقائمي مقامات في تيبستي وفايا وانجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني –2015 يناير/ كانون الثاني 2016.
113 على سبيل المثال، المنحدرون من جماعات تيدا اوريا وتيدا غوروا، على التوالي في يبي- بو وغورو.
114 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وقائم مقام غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وعدد من رؤساء الكانتونات في انجمينا وتيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني –2015 يناير/ كانون الثاني 2016.
115 مقابلات المؤلف مع زعماء مختلفين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015.
116 مقابلات المؤلف مع العطشي كوسو، من الدوزا؛ وزعيم قرية ومرشح لرئاسة كانتون من الدوزا في مسكي وأركينيا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وعدد من رؤساء الكانتونات في انجمينا وتيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- يناير/ كانون الثاني 2016.
117 مقابلات المؤلف مع قائمي مقامات في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2015.
118 مقابلة المؤلف مع دادي تشيمي في غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

119 مقابلة المؤلف مع تشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ تشاد (2014).
120 مقابلة المؤلف مع ضابط من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
121 مقابلات المؤلف مع قادة عسكريين وإداريين في تيبستي وفايا في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومتمردي اتحاد قوى المقاومة واتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية التشاديين في أبريل/ نيسان 2015 ومارس/ آذار 2016.
122 مقابلات المؤلف مع تشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومع مفكر من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
123 مقابلة المؤلف مع مفكر من التيدا في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016.
124 مقابلة المؤلف مع موظف مدني في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
125 مقابلة المؤلف مع مفكر من التيدا في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
126 مقابلات المؤلف مع غودينو ماينا، دردي التيدا الليبيين، في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ ومحمد وردكو، شقيق بركة وردكو أحد زعماء التيدا الليبيين في سبتمبر/ أيلول 2015.
127 من قبيلة لاي، كان انير سيدي، وهو تاجر من التيدا الليبيين، مرشحا أيضا (مقابلات المؤلف مع مفكري التيدا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015).
128 مقابلات المؤلف مع مفكري التيدا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ راجع صلاح (2012).
129 مقابلة المؤلف مع أحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
130 مقابلات المؤلف مع أحمد حقي في أوزو؛ وطاهر باركيه وقادة مدنيين وعسكريين آخرين في تيبستي وانجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ والتيدا الليبيين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
131 اقترح أن يتم تعيين الدردي من قبل مجلس استشاري مؤلف من حوالي 40 عضوا يشملون ممثلين عن قبائل التيدا وعددها 36 وبعض من المفكرين (مقابلة المؤلف مع أحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015).
132 على الأقل منذ الحقبة الاستعمارية، يبدو أن الدردي هو الحافظ والمفسر الرئيسي للقانون العرفي (هداغا)، الذي يشكل أساس التحكيم في النزاعات بين التيدا. ويجمع هذا القانون حصريا بين معتقدات التيدا وبعض نصوص الشرعية الإسلامية، التي برزت على الأرجح خلال الاتصالات بين الدردي تشاهي والطائفة السنوسية في ليبيا في نهاية القرن التاسع عشر (تشابيل، 1982، الصفحة 324). للمزيد من المعلومات عن السنوسية، راجع ترايود (1995). وهذا القانون التقليدي تمت كتابته تدريجيا في ثلاثينات وخمسينات القرن الماضي بدعم من المتصرفين المستعمرين (دوراند، 2002، الصفحات 476–464؛ باركيه، 2013 الصفحة 37). ويملك كل دردي الصلاحية لتعديل القانون وتحديثه بالتشاور مع زعماء التيدا التقليديين، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور السياقات وظهور مشاكل لم تكن موجودة سابقا. واعترض حقي على التعديلات التي طرحها الدردي ارزي باركيه واتهمه بعدم التشاور بصورة كافية مع الزعماء التقليديين الآخرين (مقابلات المؤلف مع أحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وحسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015).
133 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه وقادة مدنيين وعسكريين آخرين (بعضهم كان حاضرا في الاجتماع) في تيبستي وانجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وأحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
134 مقابلات المؤلف مع أحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وعدد من زعماء التيدا (بعضهم كان حاضرا في الاجتماع) في تيبستي وانجمينا وفايا في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015. اطلع المؤلفان على محضر الاجتماع.
135 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه وقادة مدنيين وعسكريين آخرين في تيبستي وانجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
136 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه وقادة مدنيين وعسكريين آخرين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
137 في ذلك الوقت، كان هو وزير الموارد المائية والري محمد أبا علي صلاح، وهو من توماغرا وسليل الدردي تشاهي.
138 مقابلات المؤلف مع مفكر من التيدا وعلي كوكي، رئيس كانتون زومري 1، وعضو في وفد الدردي في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وكوكوني عويدي في انجمينا في يونيو/ حزيران 2016. راجع "التسوية النهائية للحادثة"، في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وهي وثيقة اطلع عليها المؤلفان.

139 صور شاهدها المؤلفان. وقيل أن زعيم تمرد تشادي تدعمه قوات مصراتة قد أقام هذه العلاقات (مقابلات المؤلف مع زعيم تمرد تشادي في مارس/ آذار 2016).
140 مقابلة المؤلف مع أحمد حقي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
141 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين، بمن فيهم وزراء وزعماء تقليديين حاليين وسابقين في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.
142 تم تعيين منسق الوحدة، أحمد عبد الله سوغي، ونائبه رجب ايجي، بموجب مرسوم رئاسي، في حين تمت تعيين الأعضاء الآخرين من قبل مدير المديرية العامة للأعمال والمشاريع الرئاسية واسعة النطاق. ورغم أنه عضو في اللجنة التوجيهية، قيل أن الدردي لعب دورا هامشيا تلخص في كونه مراقبا فقط (مقابلات المؤلف مع أعضاء اللجنة، بمن فيهم محمد أبا علي، وزير الموارد المائية والري ، وعدلي ايجي تروسي، عضو البرلمان عن غرب تيبستي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وعلي كوكي في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016).
143 تم تحديد مهام اللجنة والوحدة بموجب مرسوم رئاسي في 25 مارس/ آذار 2012، والذي حدد آلية الإدارة (تشاد، 2012ب).
144 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه ومسؤولين إداريين آخرين في برداي؛ وأعضاء البرلمان محمد بزنغيه وموليا طاهر في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. واعتبر فريق التقييم التابع للمديرية العامة للأعمال والمشاريع الرئاسية واسعة النطاق والذي حقق في البنية التحتية في عام 2014 أن برج الماء يلبي احتياجات سكان برداي من المياه، وقيل أن البرج تم بناؤه دون دراسة فنية مسبقة؛ راجع أبا غردي (2015).
145 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه ومسؤولين إداريين آخرين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
146 مقابلات المؤلف مع مسؤولين إداريين ورجال أعمال وزعماء تقليديين وممثلي مجتمع مدني في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول- ديسمبر/ كانون الأول 2015.
147 مقابلة المؤلف مع مدير شركة في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
148 مقابلات المؤلف مع أعضاء اللجنة، بمن فيهم محمد أبا علي وعدلي ايجي وموليا طاهر في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
149 يقال أن الرئيس ديبي طلب من مجموعة من شباب التيدا ترأس اللجنة التوجيهية، ولكن طلبه قوبل بالرفض. وتشير التقارير إلى انه عرض المنصب على الرئيس السابق كوكوني عويدي، ولكن دون نجاح يذكر (مقابلات المؤلف مع ممثلي شباب التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأعضاء اللجنة ومفكر من التيدا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015).
150 مقابلات المؤلف مع عبد الرحمن صلاح في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وطاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وموظفين مدنيين محليين ومدرسين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015.
151 مقابلات المؤلف مع قائم مقام يبي- بو، حسن محمد وهيلي والمدرسين في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
152 مقابلة المؤلف مع قائم مقام غورو صالح دادي في غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
153 وفقا لأقوال مدرسين تم تعيينهم في تيبستي تمت مقابلتهم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، فإن أحدث دفعة في الكلية الوطنية لمدرسين المدارس الأساسية شملت فقط اثنين من التيدا. ولكن حتى المدرسون من التيدا لا يرغبون بالتعيين في تيبستي.
154 مقابلة المؤلف في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
155 مقابلات المؤلف مع حسن سوكايا في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وموليا طاهر في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. وتم تسليم التقريرين المعنيين إلى الجمعية الوطنية، ولكن لم يتم نشرهما علنا. ولكن يعتقد عضو في إحدى البعثات أن مادة "أبا غردي" (2015) تستند إلى أحد التقريرين.
156 مقابلة المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
157 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.
158 مقابلات المؤلف مع منقب من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وقائم مقام أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ والتيدا الليبيين في زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
159 مقابلات المؤلف مع منقبين في دار سيلة في يونيو/ حزيران 2016.
160 ملاحظات المؤلف في دار سيلة في يونيو/ حزيران 2016؛ ومقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

161 مقابلات المؤلف مع منقبين في تيبستي وانجمينا وأم جرس ومواقع أخرى في 2017–2015.
162 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، ومواقع أخرى في يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومنقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وبخيت كوسيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعماء تقليديين من مسكي وجزيندو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ راجع أيضا توبيانا (2016أ).
163 مقابلات المؤلف مع منقبين في تيبستي وانجمينا وأم جرس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 – يناير/ كانون الأول 2016، وشمال النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.
164 مقابلات المؤلف مع منقبين في تيبستي وانجمينا وأم جرس في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 – يناير/ كانون الأول 2016.
165 مقابلات المؤلف مع مسؤولين نيجريين في أغاديس في مارس/ آذار 2017.
166 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومنقبين من التيدا في تيبستي ؛ وبخيت كوسيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
167 مقابلات المؤلف مع قائم مقام أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومنقبين في انجمينا في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
168 مقابلات المؤلف مع منقبين من التيدا والدازا في تيبستي وانجمينا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وسوغي كوشي، رئيس كانتون جزيندو في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزعيم قرية في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
169 مقابلات المؤلف مع السلطات (المدنية والعسكرية والعرفية) ومدنيين ومنقبين في تيبستي وأم جرس وانجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني –2015 يناير/ كانون الثاني 2016.
170 تعكس الأسعار في هذا القسم البيانات التي تم جمعها من مجموعة كبيرة من المصادر، بما فيها المنقبون التشاديون والسودانيون في انجمينا والتجار الذين استثمروا في الذهب في أغسطس/ آب 2015 ويناير/ كانون الثاني 2016.
171 وفقا لأقوال تاجر تشادي قام ببيع الذهب من تيبستي في دبي، فإن سعر البيع في السوق الإماراتي في مطلع عام 2015 تراوح بين 27.000–25.000 فرنك (46–44 دولار) للغرام (مقابلة المؤلف مع تاجر في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015).
172 المنهج الذي اتبعه السودان ليس له علاقة بتشاد تحديدا: فإدارة احتياطيات العملة الأجنبية ليس أولوية بالنسبة لانجمينا بسبب سعر الصرف الثابت للفرنك وسط الإفريقي مقابل اليورو.
173 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، ومواقع أخرى في يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومنقبين من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومسؤول من تيدا النيجر في فبراير/ شباط 2017.
174 تعكس الأرقام عشرات التقديرات التي تم جمعها من السلطات المدنية والعسكرية والزعماء التقليديين والمنقبين في انجمينا وتيبستي في أغسطس/ آب –2015 يناير/ كانون الثاني 2016.
175 مقابلات المؤلف مع رئيس كانتون مسكي كيلا كوكوني في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
176 مقابلة المؤلف مع منقب سابق في غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
177 مقابلات المؤلف مع بخيت كوسيه ومسؤولين آخرين في برداي ومسكي وأوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني– ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
178 مقابلات المؤلف مع رئيس مقاطعة جزيندو في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزعماء قرى واوروزي لوسو، زعيم لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
179 مقابلات المؤلف مع رئيس كانتون جزيندو في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزعيم قرية؛ وإبراهيم "اوكوي"، عضو لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
180 مقابلات المؤلف مع ممثلين عن الإدارة (المدنية والعسكرية والعرفية) والمجتمع المدني في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني– ديسمبر/ كانون الأول 2015.
181 مقابلات المؤلف مع زعماء تقليديين ومدنيين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني– ديسمبر/ كانون الأول 2015.

182 مقابلات المؤلف مع بخيت كوسيه ومسؤول إداري في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومسؤول تشادي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وزعيم قرية في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015. وتم تأكيد تواجد الأسلحة بين المنقبين من قبل المسؤولين الذين تمت مقابلتهم في انجمينا وتيبستي بين أكتوبر/ تشرين الأول وديسمبر/ كانون الأول 2015، الذين عرفوا بشأن عدة عمليات ضبط للأسلحة بين عامي 2013 و2015. كما تم أيضا ضبط أسلحة بين المنقبين في النيجر (مجلس الأمن، 2016أ، الصفحة 18؛ مقابلات وملاحظات المؤلف في النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017).

183 مقابلات المؤلف مع منقبين في أم جرس في يناير/ كانون الأول 2016 وفي النيجر في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.

184 مقابلات المؤلف مع منقبين في أم جرس في يناير/ كانون الأول 2016 وفي النيجر في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.

185 مقابلات المؤلف مع عضو في القافلة في أم جرس في يناير/ كانون الأول 2016؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وتشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

186 مقابلات مع منقب من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وبخيت كوسيه وضابط آخر في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وتشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ راجع إذاعة فرنسا الدولية (2014).

187 يستند وصف المواجهات الواردة هنا إلى إفادات تم جمعها بين أغسطس/ آب 2015 ويناير/ كانون الثاني 2016 من مسؤولين وزعماء تقليديين ومدنيين من أوجي وعدة منقبين شاركوا في المواجهات.

188 مقابلات المؤلف مع مسؤولين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وقادة عسكريين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومنقبين من البيري شاركوا في المواجهات في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.

189 مقابلات المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري أرسل مقاتلين إلى النيجر للتنقيب عن الذهب في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين من البيري شاركوا في المواجهات في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وضباط في الجيش الوطني التشادي في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015.

190 مقابلة المؤلف مع محمد أبا علي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

191 مقابلات المؤلف مع محمد أبا علي، ووزير المناجم حسن تشونيه ومستشاري "الوسيط الوطني" التشادي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول؛ وتشيدي كاليمي في أوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

192 مقابلات المؤلف مع رئيس مقاطعة تيغا، كيلا كوكوني، وأعضاء لجنة الوانغادا في مسكي، في مسكي ويبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

193 مقابلات المؤلف مع زعماء تقليديين في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

194 مقابلات المؤلف مع زعماء تقليديين في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

195 مقابلات المؤلف مع أعضاء من لجنة الوانغادا في مسكي ويبي- بو؛ وقائم مقام يبي- بو في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

196 مقابلات المؤلف مع موظف مدني في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعماء تقليديين وأعضاء لجنة الوانغادا في مسكي وأركينيا في ديسمبر/ كانون الأول 2015. راجع أيضا صلاح (2015).

197 مقابلات المؤلف مع أعضاء لجنة الوانغادا في مسكي ويبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015. راجع أيضا صلاح (2015).

198 مقابلات المؤلف مع أعضاء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

199 مقابلات المؤلف مع أفراد وانغادا تقليديين وزعماء تقليديين في مسكي؛ ومنقبين في انجمينا في ديسمبر/ كانون الأول 2015. راجع أيضا لو كيور (1950، الصفحة 187) وباركيه (2013، الصفحة 31).

200 مقابلات المؤلف مع منقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومنقب من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وأحد الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وقائد عسكري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015. وقد اطلع المؤلفان على تقرير التحقيق في محافظة تيبستي. وادعى بعض المنقبين أن كلا الطرفين تكبد عددا أكبر من الضحايا.

201 مقابلات المؤلف مع اوروزي لوسو وكيلا كوكوني في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

202 تستند الأرقام إلى التقديرات التي تم جمعها من السلطات المدنية والعسكرية وزعماء التيدا التقليديين وممثلي المجتمع المدني والمنقبين في انجمينا وتيبستي في أغسطس/ آب- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

203 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وكيلا كوكوني في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

204 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ واوروزي لوسو في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وطاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

205 مقابلات المؤلف مع مسؤول من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأحد الوانغادا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

206 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومسؤول من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأحد الوانغادا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

207 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومسؤول من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

208 مقابلة المؤلف مع أحد المنقبين في دار سيلة في يونيو/ حزيران 2016.

209 تقرير التحقيق في محافظة تيبستي الذي اطلع عليه المؤلفان.

210 تستند إعادة تمثيل معركة كوري بوكدي على عدة إفادات تم جمعها في انجمينا وعدة محليات في تيبستي وشرقي تشاد بين أكتوبر/ تشرين الأول 2015 ويونيو/ حزيران 2016، ومقابلات مع السلطات المدنية والعسكرية في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وتقرير التحقيق في محافظة تيبستي.

211 مقابلات المؤلف مع أعضاء من لجنة مسكي وضابط في الجيش الوطني التشادي في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزعيم تقليدي في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.

212 مقابلات المؤلف مع مسؤولين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأحد الوانغادا في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

213 مقابلة المؤلف مع منقب من التيدا في موقع سري في مارس/ آذار 2017.

214 3 من هؤلاء الجنود السابقين الستة كانوا على التوالي نواب قائم مقام في يبي- بو.

215 مقابلات المؤلف مع أعضاء من لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

216 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وقائم مقام يبي- بو وأعضاء من لجنة الوانغادا في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

217 مقابلات المؤلف مع رئيس مقاطعة جزيندو في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2015.

218 مقابلة المؤلف مع قائم مقام زومري في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

219 تقرير اجتماع تودوهو بتاريخ 16 أغسطس/ آب 2015 والذي اطلع عليه المؤلفان.

220 محضر اجتماع تودوهو الذي اطلع عليه المؤلفان. راجع أيضا https://www.youtube.com/watch?v=GSboymk2eeo. مقابلات المؤلف مع اوروزي لوسو وكيلا كوكوني في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومعارض حكومي من تيدا النيجر في فبراير/ شباط 2017.

221 مقابلات المؤلف مع قائم مقام يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين من قعيدة؛ وأعضاء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

222 مقابلات المؤلف مع قائم مقام يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وأعضاء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

223 وثيقة اطلع عليها المؤلفان.

224 مقابلة المؤلف مع اوروزي لوسو في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

225 مقابلات المؤلف مع أعضاء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

226 مقابلات المؤلف مع أعضاء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

227 التعميم رقم MATSP/RTI/SG/DC/015/091 بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2015 والذي اطلع عليه المؤلفان.

228 مقابلات المؤلف مع كيلا كوكوني في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وقائم مقام يبي- بو ومسؤول إداري آخر في يبي- بو في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وطاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
229 مقابلة المؤلف مع وزير المناجم في حينها حسن تشونيه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
230 التعميم رقم MATSP/RTI/SG/DC/015/091 بتاريخ 21 يوليو/ تموز 2015 والذي اطلع عليه المؤلفان. مقابلات المؤلف مع حسن تشونيه في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وطاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وبخيت كوسيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
231 وثيقة الاستلام التي اطلع عليها المؤلفان.
232 مقابلات المؤلف مع بخيت كوسيه وضباط آخرين في برداي ومسكي في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وزعماء تقليديين في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقب من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.
233 مقابلات المؤلف المختلفة، بما في ذلك مع الزعماء التقليديين وزعماء لجنة الوانغادا في يبي- بو ومسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
234 مقابلات المؤلف مع مسؤول إداري ومنقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، وموقع آخر في يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
235 مقابلات المؤلف مع مسؤول إداري ومنقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، وموقع آخر في يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وضابط في الجيش الوطني التشادي في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعماء لجنة الوانغادا في يبي- بو ومسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومنقبين في شمال النيجر في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
236 مقابلات المؤلف والمقابلات الهاتفية مع المنقبين في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومواقع أخرى في أبريل/ نيسان 2017.
237 مقابلات المؤلف مع ممثلي الخدمة المدنية والمجتمع المدني في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وتقرير التحقيق في محافظة تيبستي الذي اطلع عليه المؤلفان.
238 تقرير التحقيق في محافظة تيبستي الذي اطلع عليه المؤلفان.
239 مقابلات المؤلف مع منقب تيدا سابق في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومفكرين من البيري في انجمينا في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ويناير/ كانون الثاني 2016؛ وموظف مدني في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
240 مقابلات المؤلف والمقابلات الهاتفية مع المنقبين في النيجر ومواقع أخرى في فبراير/ شباط- أبريل/ نيسان 2017.
241 مقابلات المؤلف مع موظف مدني وضابط من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومنقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، مواقع أخرى في يناير/ كانون الثاني 2017.
242 مقابلات المؤلف مع قادة عسكريين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومقاتل سابق في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية في انجمينا في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومقابلة هاتفية مع توم اردیمي من اتحاد قوى المقاومة في سبتمبر/ أيلول 2014. وقد قام المتمردون التشاديون السابقون أيضا بالتنقيب عن الذهب في النيجر والجزائر.
243 مقابلات المؤلف مع منقبين من البيري في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، وموقع آخر في يناير/ كانون الثاني 2017.
244 مقابلة المؤلف مع منقب عربي دارفوري في أغسطس/ آب 2015.
245 ملاحظات المؤلف في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2015.
246 انطبقت إجراءات الحظر والتهديد بالغرامات بشكل متساوي على المنقبين من التيدا وغير التيدا، رغم انه كان أسهل على التيدا الاستمرار في تجربة حظهم سرا.
247 مقابلات المؤلف مع منقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وأفراد وانغادا تقليديين في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وتاجر ذهب في فايا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وموظفين مدنيين في برداي ويبي- بو في نوفمبر/ تشرين الثاني - ديسمبر/ كانون الأول 2015.
248 مقابلات المؤلف مع منقبين في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، وتيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
249 مقابلات المؤلف مع منقبين في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016، وتيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

250 مقابلات المؤلف والمقابلات الهاتفية مع المنقبين من البيري في يناير/ كانون الثاني 2017.
251 مقابلة المؤلف الهاتفية مع منقب في أبريل/ نيسان 2017.
252 مقابلات المؤلف مع حسن تشونيه وجيدي ألاهي وهم عضوا برلمان عن غرب تيبستي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وقائم مقام أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعماء لجنة الوانغادا في مسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
253 مقابلة المؤلف مع منقب من التيدا في موقع سري في مارس/ آذار 2017.
254 مقابلات المؤلف مع أحد سكان أوزو وتاجر ذهب في فايا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
255 مقابلات المؤلف مع أحد سكان أوزو وموظف مدني في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
256 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ومايو/ أيار 2016؛ راجع أيضا توبيانا (2016أ).
257 مقابلة المؤلف مع سنوسي كوكي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
258 مقابلات المؤلف مع سكان أوزو والتيدا الليبيين في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
259 مقابلات المؤلف مع سكان أوزو والتيدا الليبيين في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
260 مقابلة المؤلف مع أحد سكان أوزو؛ راجع أيضا توبيانا (2016أ).
261 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ومايو/ أيار 2016.
262 مقابلات المؤلف مع حسن كيلي أحد زعماء التيدا الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وتيدا ليبيين آخرين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ومايو/ أيار 2016، وسنوسي كوكي في أوزو؛ وشواه دازي في انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
263 مقابلة المؤلف مع سنوسي كوكي في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وتيدا ليبيين في غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
264 مقابلات المؤلف مع رئيس مقاطعة جزيندو في فايا في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
265 مقابلة المؤلف مع تيدا ليبيين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
266 مقابلة المؤلف مع جندي ليبي سابق في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
267 مقابلات المؤلف مع بوكوري سوغي أحد زعماء التيدا الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ والتيدا الليبيين، بمن فيهم الجنود السابقون في الجيش الليبي في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016.
268 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016، وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017؛ ومهربي سجائر سابقين في النيجر في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
269 مقابلة المؤلف مع التيدا الليبيين في أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.
270 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016. راجع أيضا توبيانا (2001).
271 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في برداي وأوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015.
272 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.
273 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016.
274 وزع النظام سابقا أسلحة على زعماء القرى من جميع العرقيات تماشيا مع شعار القذافي "شعب مسلح". ولكن يبدو أن الرشاشات الثقيلة (عيار 12.7 ملم و14.5 ملم و7.26 ملم) وقاذفات القنابل من نوع RPG قد تم توزيعها فقط على العرب (مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017).
275 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
276 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 – نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
277 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 – نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.

278 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
279 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
280 يشير هذا الاسم إلى حادثة عنيفة وقعت عام 1989 في أم الأرانب، عند تم قامت قوات النظام بالقوة بطرد عدد من التيدا الذين أغاروا على المزارع والمساكن الاجتماعي الخاوية. وتم اعتقال 6 من التيدا ممن حاولوا حل هذه القضية وماتوا تحت التعذيب حسبما تفيد التقارير (مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وكوكوني وقذافي عويدي في سبتمبر/ أيلول 2015).
281 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
282 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
283 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
284 مقابلات المؤلف من أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
285 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017، وأولاد سليمان في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
286 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
287 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في برداي وغورو في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015.
288 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ والتيدا الليبيين في مواقع متعددة نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
289 مقابلات المؤلف مع مفكرين من أولاد سليمان في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
290 مقابلات المؤلف مع غودينو ماينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وبوكوري سوغي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وتيدا ليبيين آخرين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومفكرين من أولاد سليمان في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
291 مقابلات المؤلف مع غودينو ماينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وبوكوري سوغي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وتيدا ليبيين آخرين (بعضهم كان موجودا في أوباري) في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وممثل عن الطوارق الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومراقبين دوليين في سبتمبر/ أيلول- أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
292 مقابلة المؤلف مع حسن كيلي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
293 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
294 مقابلات المؤلف مع مراقبين دوليين في سبتمبر/ أيلول- أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
295 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في غورو ومسكي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.
296 مقابلات المؤلف مع مراقبين دوليين في سبتمبر/ أيلول- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ وكوكوني وقذافي عويدي في سبتمبر/ أيلول 2015.
297 مقابلة المؤلف مع كوكوني عويدي في انجمينا في يونيو/ حزيران 2016.
298 مقابلات المؤلف مع المشاركين في الوساطة في سبتمبر/ أيلول 2016؛ وإريك بلانشوت مدير العمليات في مؤسسة Promediation في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
299 مقابلات المؤلف مع بوكوري سوغي وتيدا ليبيين آخرين في مايو/ أيار ونوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وممثل عن الطوارق الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومراقبين دوليين في سبتمبر/ أيلول- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2016أ، الصفحة 16).
300 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مايو/ أيار ونوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
301 مقابلات المؤلف مع مراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ وشاهد على المفاوضات في أبريل/ نيسان 2017.
302 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين والتشاديين في نوفمبر/ تشرين الثاني -2015 نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
303 مقابلات المؤلف مع محمد وردكو في سبتمبر/ أيلول 2015؛ بوكوري سوغي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وتيدا ليبيين آخرين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني– ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

304 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
305 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 ومارس/ آذار 2017؛ ومنقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 وفي النيجر في فبراير/ شباط 2017.
306 مقابلات المؤلف مع بوكوري سوغي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وتيدا ليبيين آخرين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار وفبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
307 مقابلات المؤلف مع غودينو ماينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ وكوكوني وقذافي عويدي في انجمينا في سبتمبر/ أيلول 2015؛ وعلي كوكي في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016؛ وزعيم حرب من التيدا الليبيين في موقع سري في مارس/ آذار 2017.
308 مقابلات المؤلف مع منقبين من التيدا في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ والتيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ومايو/ أيار 2016.
309 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 وفبراير/ شباط 2017.
310 تم تسميتها على اسم شخص من التيدا قُتل على يد الطليان خلال الفترة الاستعمارية.
311 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016 ومارس/ آذار 2017؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومراقبين دوليين في سبتمبر/ أيلول- أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
312 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومواقع أخرى في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
313 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في فبراير/ شباط- مارس/ آذار 2017.
314 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ والتيدا التشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.
315 مقابلة المؤلف مع زعيم حرب من التيدا الليبيين في موقع سري في مارس/ آذار 2017.
316 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
317 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني -2015 مارس/ آذار 2017؛ والتيدا التشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعيم تمرد تشادي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
318 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 - نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومفكرين من التيدا التشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول -2015 يونيو/ حزيران 2016؛ ومراقبين دوليين في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
319 مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد دارفوري في ديسمبر/ كانون الأول 2011.
320 مقابلات المؤلف مع مصادر غربية في 2015 و2016.
321 مقابلات المؤلف مع مصادر غربية في 2015 و2016.
322 قابلات المؤلف مع زعماء عسكريين وسياسيين تشاديين في مواقع متعددة في أكتوبر/ تشرين الأول –نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ والتيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016؛ ومراقبين دوليين في مارس/ آذار وأكتوبر/ تشرين الأول 2016.
323 مقابلة المؤلف مع مسؤول نيجري في موقع سري في أبريل/ نيسان 2017.
324 مقابلات المؤلف مع كوكوني وقذافي عويدي في سبتمبر/ أيلول 2015؛ ومسؤولين تشاديين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ والتيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
325 مقابلات المؤلف مع مفكرين من التيدا ومع الطوارق الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.
326 مقابلات المؤلف مع تجار وسائقي شاحنات في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015، وفي شمال النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.
327 مقابلات المؤلف مع تجار في غورو وأوزو وأوجي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومسؤولين إداريين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ورؤساء مقاطعات غورو وجزيندو في فايا

في ديسمبر/ كانون الأول 2015 ويناير/ كانون الأول 2017؛ ومنقب في يناير/ كانون الأول 2017؛ راجع أيضا ويستكوت (2016).

328 ملاحظات ومقابلات المؤلف في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015، وفي شمال النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

329 مقابلات المؤلف مع مسؤولين فرنسيين في باريس في فبراير/ شباط 2016؛ راجع أيضا ويستكوت (2016).

330 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 وموقع آخر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومهربين مهاجرين في أغاديس وديركو في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

331 مقابلة المؤلف مع زعيم ميليشيا من التيدا الليبيين في موقع سري في مارس/ آذار 2017.

332 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وموقع آخر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومسؤولين تشاديين في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومسؤولين فرنسيين في باريس في فبراير/ شباط 2016؛ راجع أيضا ويستكوت (2016).

333 مقابلات المؤلف مع سائقي شاحنات وتجار في زوار وغورو في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

334 مقابلات المؤلف مع سائقي شاحنات وتجار في زوار وغورو في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وأحد سكان أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومنقب من التيدا في تيبستي في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

335 مقابلات المؤلف مع سائقي شاحنات وتجار في زوار وغورو في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

336 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين وتجار وسائقي شاحنات في شمال النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

337 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين وتجار وسائقي شاحنات في زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

338 مقابلات المؤلف مع بخيت كوسيه وقادة مدنيين وعسكريين آخرين في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وفي غورو في ديسمبر/ كانون الأول 2015، وفي انجمينا في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ويونيو/ حزيران 2016؛ والتيدا الليبيين في زوار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وزعماء تمرد تشاديين في مارس/ آذار وأكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤول فرنسي في سبتمبر/ أيلول 2015؛ وممثل عن الطوارق الليبيين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2016أ، الصفحة 167).

339 مقابلات المؤلف مع قادة مدنيين وعسكريين آخرين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015.

340 مقابلات المؤلف مع مراقبين دوليين في عامي 2015 و2016.

341 مقابلات المؤلف المتعددة بين عامي 2016–2011؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2013ب، 2014؛ 2016أ)؛ وبحث تسليح النزاعات (2016)؛ مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (2016، الصفحة 4).

342 مقابلا المؤلف المتعددة بين عامي 2016–2011؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2013ب، الصفحات 53 و54).

343 تم ضبط الأسلحة والذخيرة التي تنتقل بين ليبيا وشمال مالي في النيجر بين عام 2001 وأواسط عام 2015، وخصوصا في فبراير/ شباط 2015 من مهربين المخدرات والمنقبين من التيدا التشاديين والليبيين؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2016أ، الصفحات 44 و167).

344 راجع القسم السابق. مقابلات المؤلف مع التيدا التشاديين والليبيين والسلطات المدنية والعسكرية في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ وبحث تسليح النزاعات (2016، الصفحات 7 و23).

345 مقابلات المؤلف مع عدة مسؤولين تشاديين عدد منهم على مستوى رفيع (وزراء في الدولة) وممثلي عن المجتمع الدبلوماسي الإقليمي بين عامي 2011 - ديسمبر/ كانون الأول 2015.

346 تعتبر قلة البيانات حول النطاق الدقيق للترسانة الليبية في أواسط عام 2011 وقلة المعلومات المتوفرة في تشاد مقارنة بتلك المتوفرة في دول أخرى في المنطقة عوائق رئيسية في وجه أي تحليل كمي (مقابلات المؤلف مع السلطات التشادية في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ والتيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2013ب، الصفحة 32)؛ وبحث تسليح النزاعات (2016، الصفحة 23).

347 مقابلة المؤلف مع التيدا الليبيين الذين نظموا قوافل مسلحة على طول هذا الطريق في مايو/ أيار 2016؛ راجع أيضا طبيب (2012؛ 2013).

348 مقابلة المؤلف مع التيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2013ب؛ 2014؛ 2015أ؛ 2016أ)؛ وبحث تسليح النزاعات (2016، الصفحات 10 و20).

349 مقابلات المؤلف مع طاهر باركيه في برداي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومسؤولين تشاديين آخرين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015؛ راجع أيضا أبحاث تسليح النزاعات (2016).

350 مقابلات المؤلف مع بخيت كوسيه في برداي، وقادة مدنيين وعسكريين آخرين في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015.

351 على عكس جيرانها، نادرا ما تصدر تشاد معلومات حول عمليات ضبط الأسلحة والذخيرة، كما هو مبين في تقارير لجنة الخبراء حول ليبيا، والتي تأسف للمستوى المتدني من التعاون من طرف الحكومة التشادية. ويؤكد عدة ضباط عسكريين من دول أخرى شاركت في نشاطات المراقبة مع الجيش الوطني التشادي أن المعلومات حول عمليات ضبط الأسلحة التي قام بها الجيش التشادي نادرا ما يتم مشاركتها، بما في ذلك ضمن التحالف العسكري. ويقال أن المعدات التي تم ضبطها يتم إعطاؤها فورا إلى الوحدات الميدانية الاحتياطية التابعة للجيش الوطني التشادي (مقابلات المؤلف مع ضباط مشاركين في عمليات المراقبة في الساحل بين عامي 2016–2011).

352 مقابلات المؤلف مع الشيخ ابن عمر في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومحمد نوري في مارس/ آذار 2016؛ ومسؤولين تشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 وفي أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.

353 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في مايو/ أيار 2016؛ والتيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

354 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في مايو/ أيار 2016؛ وعضو في ميليشيات التيدا الليبية في موقع سري في فبراير/ شباط 2017.

355 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في مايو/ أيار 2016؛ والتيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 ونوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ والشيخ ابن عمر في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤول فرنسي في سبتمبر/ أيلول 2015.

356 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016؛ والشيخ ابن عمر في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ والتيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016.

357 مقابلات المؤلف مع مسؤولين فرنسيين في باريس في فبراير/ شباط 2016؛ وقادة مدنيين وعسكريين في انجمينا وتيبستي في أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

358 مقابلات المؤلف مع ضابط من التيدا في الجيش الوطني التشادي في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومسؤولين تشاديين ومسؤولين سابقين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 وفي مواقع أخرى في مارس/ آذار – مايو/ أيار 2016؛ وزعماء تمرد تشاديين في مارس/ آذار- أبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول 2016 ويناير/ كانون الثاني 2017. راجع أيضا توبيانا وآخرون (سيتم إصداره).

359 مقابلات المؤلف مع مسؤول تشادي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول 2015.

360 مقابلات المؤلف مع دبلوماسيين غربيين في أكتوبر/ تشرين الأول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

361 مقابلات المؤلف مع زعماء تمرد تشاديين في يناير/ كانون الثاني 2017؛ والميليشيات والمنقبين من التيدا الليبيين في شمال النيجر في فبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

362 ملاحظات أحد المؤلفين في منتدى داكار في ديسمبر/ كانون الأول 2014.

363 ملاحظات أحد المؤلفين في منتدى داكار في ديسمبر/ كانون الأول 2014؛ ومقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الثاني 2015، ومحمد نوري ومحمد مهدي في مارس/ آذار 2016؛ راجع أيضا توبيانا وآخرون (سيتم إصداره).

364 مقابلات المؤلف مع مسؤولين فرنسيين في باريس في سبتمبر/ أيلول 2015 وفبراير/ شباط 2016؛ مسؤولين تشاديين في مايو/ أيار 2016.

365 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في مايو/ أيار 2016.

366 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في مايو/ أيار 2016؛ ومحمد نوري ومحمد مهدي في مارس/ آذار 2016؛ راجع أيضا توبيانا وآخرون (سيتم إصداره)؛ مجلة جون أفريك (2015)

367 مقابلات المؤلف مع مسؤولين سودانيين في سبتمبر/ أيلول 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الثاني 2016.

368 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مواقع متعددة في نوفمبر/ تشرين الثاني- ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016؛ ومسؤول تشادي في مايو/ أيار 2016؛ وقائد في الاتحاد الأوروبي في أبريل/ نيسان 2011؛ وزعماء تمرد دارفوريين في مايو/ أيار وديسمبر/ كانون الأول 2011.

369 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016.

370 مقابلات المؤلف مع مسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016؛ والتيدا الليبيين في مايو/ أيار 2016؛ اللواء محمد الظبي، الذي كان في حينها مسؤولا عن مكتب الصداقة السودانية الليبية، في الخرطوم في مايو/ أيار 2011.

371 مقابلات المؤلف مع سياسي عربي من دافور في يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول 2016.

372 مقابلات المؤلف مع سياسي عربي من دافور في يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول 2016؛ ومسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016؛ راجع أيضا توبيانا (2017؛ الصفحة 11).

373 مقابلات المؤلف مع زعيم قرية والتيدا الليبيين في تيبستي وموقع آخر في سبتمبر/ أيلول وديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

374 راجع منظمة الهجرة الدولية (2017).

375 مقابلات المؤلف مع سياسي عربي من دافور في يوليو/ تموز وسبتمبر/ أيلول 2016؛ ومسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016.

376 مقابلات المؤلف مع سليمان جاموس في مارس/ آذار 2011؛ ورجل أعمال من البيري ودبلوماسيين غربيين في الخرطوم في مايو/ أيار وأغسطس/ آب 2011.

377 مقابلات المؤلف مع مسؤولين سودانيين (بمن فيهم أمين حسن عمر، الذي كان مسؤولا عن ملف دارفور) ورجل أعمال من البيري ودبلوماسيين غربيين في الخرطوم في مايو/ أيار وأغسطس/ آب 2011؛ وقائد في الحركة الشعبية لتحرير السودان- شمال في أديس أبابا في سبتمبر/ أيلول 2011.

378 مقابلات المؤلف مع مسؤولين سودانيين (بمن فيهم أمين حسن عمر، الذي كان مسؤولا عن ملف دارفور) ورجل أعمال من البيري ودبلوماسيين غربيين في الخرطوم في مايو/ أيار وأغسطس/ آب 2011؛ وقائد في الحركة الشعبية لتحرير السودان شمال في أديس أبابا في سبتمبر/ أيلول 2011.

379 مقابلات المؤلف مع عبد الرحمن صلاح وزعماء تيدا آخرين؛ ومسؤول تشادي في انجمينا في أكتوبر/ تشرين الأول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2015.

380 مقابلة المؤلف مع ميني ميناوي رئيس جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في أبريل/ نيسان 2016.

381 مقابلات المؤلف مع متمردين دارفوريين في ديسمبر/ كانون الأول -2015 يناير/ كانون الثاني 2017.

382 مقابلات المؤلف مع متمردين دارفوريين في ديسمبر/ كانون الأول -2015 يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومتمردين تشاديين في مارس/ آذار وسبتمبر/ أيلول 2016؛ راجع أيضا رؤية السودان (2015).

383 مقابلات المؤلف مع أفراد من حركة العدل والمساواة ومتمردين دارفوريين آخرين في ديسمبر/ كانون الأول -2015 يوليو/ تموز 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

384 مقابلة المؤلف مع قائد في حركة التحرير والعدالة في ديسمبر/ كانون الأول 2015.

385 مقابلات المؤلف مع دبلوماسيين غربيين في سبتمبر/ أيلول- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

386 مقابلات المؤلف مع محاربين قدامى في حركة التحرير والعدالة في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016 ومواقع أخرى في ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومتمردين تشاديين في سبتمبر/ أيلول 2016؛ راجع توبيانا (2014؛ 2016أ).

387 مقابلة المؤلف مع قائد في حركة التحرير والعدالة في يوليو/ تموز 2016؛ وقائد في اتحاد القوى للمقاومة في أبريل/ نيسان 2016؛ وميني ميناوي في أبريل/ نيسان 2016.

388 مقابلة المؤلف مع عضو في حركة التحرير والعدالة في سبتمبر/ أيلول 2016.

389 مقابلة المؤلف مع عضو في حركة التحرير والعدالة في سبتمبر/ أيلول 2016.

390 مقابلات المؤلف مع ميني ميناوي وعضو في حركة العدل والمساواة في أبريل/ نيسان 2016؛ راجع أيضا كريز وتوبيانا وغراميزي (2016).

391 مقابلة المؤلف مع عبد الواحد محمد النور رئيس جيش تحرير السودان – عبد الواحد محمد النور في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ وقائدة في جيش تحرير السودان – ميني ميناوي في أبريل/ نيسان 2016 ويناير/ كانون الثاني 2017؛ وزعيم تمرد تشادي في يناير/ كانون الثاني 2017؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ راجع أيضا مجلس الأمن (2016أ، الصفحة 16).

392 مقابلة المؤلف مع قائد في اتحاد القوى للمقاومة في أبريل/ نيسان 2016.
393 كان للزعيم المنفي سلطة محدودة على العناصر المشتتة وغير المنظمة وغير المسلحة إلى حد كبير.
394 مقابلات المؤلف مع زعماء تمرد تشاديين في الدوحة في يونيو/ حزيران 2011 وفي الخرطوم في أغسطس/ آب 2011 وفي مواقع أخرى في مارس/ آذار – أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ والتيدا الليبيين في مايو/ أيار وديسمبر/ كانون الأول 2016؛ راجع أيضا توبيانا (2011، الصفحات 32–31)؛ ومجلة باري ماتش (2016).
395 مقابلات المؤلف مع محمد نوري في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في أبريل/ نيسان وسبتمبر/ أيلول 2016.
396 مقابلات المؤلف مع مسؤولين تشاديين في إنيدي وأم جرس في ديسمبر/ كانون الأول 2015 – يناير/ كانون الثاني 2016.
397 مقابلات المؤلف مع ضابط في الجيش الوطني التشادي في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ ومسؤولين تشاديين في إنيدي وأم جرس في ديسمبر/ كانون الأول 2015 – يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومحمد نوري وقائد في اتحاد القوى للمقاومة في مارس/ آذار 2016؛ والشيخ ابن عمر في باريس في أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومحمد مهدي في مارس/ آذار 2016 ويناير/ كانون الثاني 2017.
398 مقابلات المؤلف مع مراقب دولي أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
399 مقابلات المؤلف مع التيدا الليبيين في زوار ومسكي في نوفمبر/ تشرين الثاني – ديسمبر/ كانون الأول 2015؛ ومحمد نوري في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في فبراير/ شباط وأكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤول تشادي في مايو/ أيار ومراقب دولي أكتوبر/ تشرين الأول 2016.
400 مقابلات المؤلف مع محمد نوري ومحمد مهدي والأمين العام السابق اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية أبو بكر توليمي في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في أبريل/ نيسان- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤولين تشاديين في انجمينا وشمال تشاد في نوفمبر/ تشرين الثاني –2015 يناير/ كانون الثاني 2016؛ ومسؤول سوداني في يناير/ كانون الثاني 2016.
401 مقابلة المؤلف مع محمد مهدي في موقع سري في مارس/ آذار 2016.
402 مقابلة المؤلف مع محمد نوري في مارس/ آذار 2016 ومارس/ آذار 2017؛ ومحمد مهدي وأبو بكر توليمي في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في أبريل/ نيسان- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومتمردين دارفوريين نشطين في جنوب ليبيا في يناير/ كانون الثاني 2016. وفي مقابلة مع إذاعة فرنسا الدولية في 26 فبراير/ شباط 2016، قال مهدي "اليوم، فإن الشغل الشاغل هو معرفة كيفية احتواء الدولة الإسلامية. ونحن نشكل نوعا ما سدا في وجه تقدم هؤلاء الأشخاص نحو الجنوب. وإذا كانت لدينا الوسائل لمساعدة الليبيين في استعادة السلام في بلدهم، فبإمكاننا لعب ذلك الدور ونحن نريد أن نلعب ذلك الدور (إذاعة فرنسا الدولية، 2016أ). راجع أيضا اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية (2016)؛ والجبهة التشادية من اجل التغيير والوفاق (2016أ)؛ ومجلة باري ماتش (2016)؛ وتوبيانا وآخرون (سيتم إصداره).
403 مقابلة المؤلف الهاتفية مع محمد حسني بولميه في يناير/ كانون الثاني 2017.
404 مقابلات المؤلف مع محمد نوري ومحمد مهدي وأبو بكر توليمي في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في أبريل/ نيسان- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومسؤولين تشاديين في انجمينا وشمال تشاد في نوفمبر/ تشرين الثاني –2016 يناير/ كانون الثاني 2016؛ راجع وتوبيانا وآخرون (سيتم إصداره)؛ وحجر (2014، الصفحات 48–46).
405 مقابلات المؤلف مع محمد مهدي في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في أبريل/ نيسان- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤول تشادي في انجمينا في يناير/ كانون الثاني 2016.
406 مقابلات المؤلف مع محمد نوري في مارس/ آذار 2016؛ ومتمرد تشادي آخر في سبتمبر/ أيلول 2016.
407 مقابلات المؤلف مع محمد نوري في مارس/ آذار 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في مارس/ آذار- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومسؤول تشادي في أم جرس في يناير/ كانون الثاني 2016.
408 مقابلات المؤلف مع أبو بكر توليمي في مارس/ آذار 2016؛ وزعماء تمرد تشاديين آخرين في يناير/ كانون الثاني- سبتمبر/ أيلول 2016.
409 لا ينبغي الخلط بين جماعة اتحاد قوى المقاومة والجبهة الموحدة للمقاومة في دارفور؛ راجع أعلاه
410 مقابلة المؤلف الهاتفية مع توم اريديمي، في فبراير/ شباط 2016؛ ومقابلات مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة في أبريل/ نيسان 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في مارس/ آذار- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

411 مقابلة المؤلف الهاتفية مع توم اردیمي، في فبراير/ شباط 2016؛ ومقابلات مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة في أبريل/ نيسان 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في مارس/ آذار- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومراقب دولي في سبتمبر/ أيلول 2016.

412 مقابلات المؤلف مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة في أبريل/ نيسان 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في مارس/ آذار- سبتمبر/ أيلول 2016؛ وزعيم تمرد دارفوري في أبريل/ نيسان 2016؛ ومراقب دولي في سبتمبر/ أيلول 2016.

413 مقابلة المؤلف الهاتفية مع توم اردیمي، في فبراير/ شباط 2016؛ ومقابلات مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة في أبريل/ نيسان 2016؛ ومتمردين تشاديين آخرين في مارس/ آذار- سبتمبر/ أيلول 2016؛ وزعيم تمرد دارفوري أبريل/ نيسان 2016؛ ومراقب دولي في سبتمبر/ أيلول 2016.

414 مقابلات المؤلف والمقابلات الهاتفية مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة ومتمردين تشاديين آخرين في فبراير/ شباط- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ وأعضاء حركة التحرير والعدالة في يوليو/ تموز 2016.

415 مقابلات المؤلف والمقابلات الهاتفية مع أعضاء اتحاد قوى المقاومة ومتمردين تشاديين آخرين في فبراير/ شباط- أكتوبر/ تشرين الأول 2016؛ ومتمردي دارفور في أبريل/ نيسان ويوليو/ تموز 2016؛ ومراقب دولي في أكتوبر/ تشرين الأول 2016.

416 مقابلات المؤلف مع المتمردين التشاديين بما في ذلك محارب قديم في اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية- الأساسية في سبتمبر/ أيلول – نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016.

417 مقابلات المؤلف مع المتمردين التشاديين في مارس/ آذار- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

418 مقابلات المؤلف مع المتمردين التشاديين في مارس/ آذار- نوفمبر/ تشرين الثاني 2016؛ ومسؤول سوداني في سبتمبر/ أيلول 2016.

419 مقابلات المؤلف مع محمد مهدي في مارس/ آذار 2016؛ ومتمرد تشادي في تيبستي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

420 مقابلة المؤلف مع زعيم تمرد تشادي في مارس/ آذار 2016.

421 بيان عن المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية في 30 يناير/ كانون الثاني 2017 ومقابلات مع محمد نوري ومحمد مهدي في يناير/ كانون الثاني 2017. راجع وزارة الخارجية الفرنسية (2017أ؛ 2017ب).

422 مقابلات المؤلف مع بلقاسم ازنغيه في زومري وأحد سكان أوزو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015؛ وقذافي عويدي في أبريل/ نيسان 2016؛ وزعيم تمرد تشادي في أبريل/ نيسان 2016؛ ومسؤول تشادي في مايو/ أيار 2016.

423 مقابلات المؤلف مع أفراد من ميليشيات التيدا الليبية في مواقع سرية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016 وفبراير/ شباط – مارس/ آذار 2017.

424 مقابلة المؤلف مع مفكر من تيدا النيجر في موقع سري في فبراير/ شباط 2017.

المراجع

Abba Garde. 2015. 'Noyés par les natifs.' No. 113, 10–20 October, p. 3.

AFP (Agence France-Presse). 2011. 'Libye: Les rebelles prennent le contrôle d'une ville du Sud-Ouest saharien.' 18 August.

—. 2012. 'Libye: Le chef des Toubous brandit la menace séparatiste.' 27 March.

—. 2016a. 'Le sud de la Libye, porte de l'Afrique, sous la menace de l'Etat islamique.' 18 March.

—. 2016b. 'Dans le sud de la Libye, les Toubous au cœur du conflit.' 18 March.

Al Jazeera. 2011. 'Darfur Rebel Group Denies Fighting for Al-Qadhafi in Libya.' 29 August.

Alwihda Info. 2015. 'Frontière Tchad–Libye: Violent affrontement à Gotrone, plusieurs morts et blessés.' 30 March.

d'Arbaumont, Jean. 1989. Le Tibesti et le domaine téda-daza. Paris: Centre d'études sur l'histoire du Sahara.

Barkay, Erzei. 2013. Droit coutumier toubou. Unpublished document.

Baroin, Catherine. 1985. Anarchie et cohésion sociale chez les Toubou: Les Daza Kécherda (Niger). Cambridge and Paris: Cambridge University Press and Editions de la Maison des sciences de l'homme.

Blary, Marie. 2015. 'Idriss Déby, médiateur de la paix dans le Sud libyen.' Le Monde Afrique. 16 March.

Bobin, Frédéric. 2015. 'Selon les Tuaregs libyens, la France joue un "rôle trouble" au Sahel.' Le Monde. 16 September.

Brachet, Julien and Judith Scheele. 2015. 'Fleeting Glory in a Wasteland: Wealth, Politics, and Autonomy in Northern Chad.' Comparative Studies in Society and History, Vol. 57, No. 3, pp. 723–52.

Capot-Rey, Robert. 1961. Borkou et Ounianga. Algiers: Institut de recherches sahariennes.

CAR (Conflict Armament Research). 2015. Groupes armés non étatiques en République Centrafricaine: Types et sources d'armes et de munitions identifiées. London: CAR. January.

—. 2016. Enquête sur les transferts d'armes transfrontaliers dans le Sahel. London: CAR. November.

Chad. 2012a. Deuxième recensement général de la population et de l'habitat.

—. 2012b. Décret 12-465 2012-03-30 PR/12.

—. 2014. Décret n° 418/PR/PM/MTASP/2014 portant nomination de Monsieur Sidi Kalamaye Yaya. 19 June.

Chapelle, Jean. 1982. Nomades noirs du Sahara. Paris: L'Harmattan.

Cole, Peter. 2012. Borderline Chaos? Stabilizing Libya's Periphery. Carnegie Papers—Middle East. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. October.

— and Umar Khan. 2015. 'The Fall of Tripoli.' In Peter Cole and Brian McQuinn, eds. The Libyan Revolution and Its Aftermath. New York: Oxford University Press, pp. 55–104.

Concern Worldwide (UK). 2014. Chad National Policy Review Using a Resilience Lens. London: Concern Worldwide.

Cordell, Dennis. 1977. 'Eastern Libya, Wadai and the Sanusiya: A Tariqa and a Trade Route.' Journal of African History, Vol. 18, No. 1, pp. 21–36.

Craze, Joshua, Jérôme Tubiana, and Claudio Gramizzi. 2016. The State of Disunity: Conflict Dynamics in Unity State, South Sudan, 2013–15. HSBA Working Paper No. 42. Geneva: Small Arms Survey.

Durand, Claude, ed. 2002. Les anciennes coutumes pénales du Tchad. Paris : L'Harmattan.

Elhag, Asim. 2012. 'The Sudanese Role in Libya 2011.' In Reinventing Peace. Medford, MA: World Peace Foundation. 17 December.

FACT (Front pour l'alternance et la concorde au Tchad). 2016a. 'Communiqué de presse constitutif.' 8 April.

—. 2016b. 'Communiqué de presse n° 005/PR/FACT/2016.' 11 December.

Fitzgerald, Mary. 2016. 'Mapping Libya's Factions.' London: European Council on Foreign Relations.

Fromion, Yves and Gwendal Rouillard. 2014. Rapport d'information en conclusion des travaux d'une mission d'information sur l'évolution du dispositif militaire français en Afrique et sur le suivi des opérations en cours. Paris: Assemblée nationale. 9 July.

Galtier, Mathieu. 2015. 'Le Sud libyen, aire de jeux des jihadistes du Sahel.' Le Magazine de l'Afrique, March–April, p. 24.

Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2012. Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. HSBA Working Paper No. 28. Geneva: Small Arms Survey. July.

Haggar, Bichara Idriss. 2014. Tchad: Les partis politiques et les mouvements d'opposition armés de 1990 à 2012. Paris: L'Harmattan.

Hicks, Celeste. 2016. '"The President Is not an Untouchable God": Chad's Hissène Habré Sentenced to Life.' African Arguments. 31 May.

HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2011. 'Turmoil in Libya and the Darfur Conflict.' April.

—. 2016. Broken Promises: The Arms Embargo on Darfur since 2012. HSBA Issue Brief No. 24. Geneva: Small Arms Survey. July.

Ibn–Oumar, Acheikh. 2011. 'Tchad/Libye: La dimension tribale.' Afrique Asie. June.

ICG (International Crisis Group). 2014. Sudan's Spreading Conflict (III): The Limits of Darfur's Peace Process. Africa Report No. 211. Brussels: ICG. 27 January.

—. 2015a. Sudan and South Sudan's Merging Conflicts. Africa Report No. 223. Brussels: ICG. 29 January.

—. 2015b. The Chaos in Darfur. Africa Briefing No. 110. Brussels: ICG. 22 April.

ICJ (International Court of Justice). 1994. 'Concerning the Territorial Dispute (Libyan Jamahiriya/Chad).' Judgment of 3 February.

IOM (International Organization for Migration). 2017. 'EU–Horn of Africa Migration Route Initiative (Khartoum Process).'

Jeune Afrique. 2011. 'Idriss Déby Itno: "Si la Libye implose, les conséquences seront incalculables pour la région".' 6 April.

—. 2015. 'Moussa Faki Mahamat: "Nous savons que Boko Haram a été amoindri".' 10 November.

Journal du Tchad. 2016. 'Ruée vers l'or: Des orpailleurs bravent l'interdiction.' 12 January.

Katchadourian, Raffi. 2006. 'Pursuing Terrorists in the Great Desert.' The Village Voice. 24 January.

Lacher, Wolfram. 2014. Libya's Fractious South and Regional Instability. SANA Dispatch No. 3. Geneva: Small Arms Survey. February.

Landmine and Cluster Munition Monitor. n.d.

Le Cœur, Charles. 1950. Dictionnaire ethnographique téda. Paris: Larose.
Le Monde Afrique. 2015. 'Omar al–Bachir: "Ça fait longtemps qu'on me traite de dictateur"'. 23 February.
Libya Herald. 2013. 'No Chad Rebels in Libya and no Chadian Incursion Either: Zeidan.' 5 May.
Magnant, Jean–Pierre. 1990. 'L'islamisation au Tchad: Questions et hypothèses.' In Jean–Pierre Magnant, ed. L'islam au Tchad. Bordeaux : Institut d'études politiques, pp. 7–24.
Marchal, Roland. 2011. 'Libya, Chad and Sudan: Three Challenged States and a Weird Triangle.' Unpublished document. To be published by CERI.
—. 2015. 'An Emerging Military Power in Central Africa? Chad under Idriss Déby.' To be published in Sociétés politiques comparées, no. 40.
Mellah, Salima and Jean–Baptiste Rivoire. 2005. 'Enquête sur l'étrange "Ben Laden du Sahara"'. Le Monde diplomatique. 2 February.
Menas Associates. 2016. 'Are Libyan Tribes in the Fezzan Ready to Unify?' 21 June.
Ministère de l'Economie et des Finances. 2017a. 'Arrêté du 18 janvier 2017 portant application des articles L. 562–1, L. 562–3 et suivants du code monétaire et financier, ECFT1701040A.' Journal officiel de la République Française. 18 January.
—. 2017b. 'Arrêté du 18 janvier 2017 portant application des articles L. 562–1, L. 562–3 et suivants du code monétaire et financier, ECFT1701041A.' Journal officiel de la République Française. 18 January.
Monod, Théodore. 1997. L'Emeraude des Garamantes, in Thesaurus. Arles: Actes Sud.
Murray, Rebecca. 2015. 'Libya's Tebus: Living in the Margins.' In Peter Cole and Brian McQuinn, eds. The Libyan Revolution and Its Aftermath. New York: Oxford University Press, pp. 303–20.
—. 2017. Destabilizing Southern Libya: The Case of Ubari. SANA Dispatch. Geneva: Small Arms Survey.
Oxfam–ACF (Action contre la faim). 2011. Rapport d'évaluation rapide de l'impact de la crise libyenne sur la sécurité alimentaire dans le Grand Kanem. April.
Paris Match. 2016. 'Mahamat Nouri: "Déby ne lâchera pas le pouvoir par les urnes"'. 25 April.
Qatar News Agency. 2015. 'Qatar Brokers Reconciliation Agreement between Libya's Tuareg, Tebu Tribes.' 23 November.
Rémy, Jean–Philippe. 2004. 'El Para, le chef salafiste capturé dont personne ne veut.' Le Monde. 26 May.
Reuters. 2011. 'Libya Leader, in Khartoum, Thanks Sudan for Weapons.' 25 November.
RFI (Radio France Internationale). 2014. 'Tchad: Des affrontements entre orpailleurs font plusieurs morts.' 12 August.
—. 2016a. 'Libye: Les Toubous tchadiens en renfort dans la lutte contre l'organization Etat islamique.' 27 February.
—. 2016b. 'Tchad: l'UFR s'inquiète pour son chef d'état–major arrêté au Sudan.' 20 March.
—. 2017. 'A Rome, les tribus libyennes de Toubou et d'Ouled Slimane signent pour la paix.' 3 April.
Salah, Abderrahman. 2012. 'Intronisation du 17ème Derdé Toubou à Zouar (Tibesti) le 29 janvier 2012.' January.
—. 2014. 'Présentation du conflit frontalier entre les départements du Tibesti–Ouest (Zouar) et du Borkou Yala (Kirdimi).' Presentation to the minister administering the territory. 24 September. Seen by the authors.
—. 2015. Rapport de mission au Tibesti. Report No. PR/PM/MAPBG/15. 21 July.

Salahuddin, Ghazi. 2012. 'Post-secession Sudan: Challenges and Opportunities.' Conference paper, School of Oriental and African Studies. London, 17 December 2011. African Arguments. 4 January.
Sant'Egidio. 2016. 'Libya: Joint Declaration of the Tuareg and Tebou Tribes Supporting the Government of Serraj for National Pacification.' 21 April.
Stocker, Valérie. 2014. Inside Libya's Wild West. Washington, DC: Atlantic Council. June.
—. 2015. 'En Libye, la guerre oubliée des Tuaregs et des Toubous. Orient, Vol. 21. 28 September.
Sudan Tribune. 2011. 'Libya's New Masters Are Thankful for Sudan's Military Support.' 18 August.
—. 2014. 'Sudan Summons Libyan Charge d'Affaires over Renewed Accusations of Supporting Militias.' 2 October.
—. 2015a. 'Sudan Denies Movement of Militants from Darfur towards Libya.' 7 March.
—. 2015b. 'SLM Factions Demand Bashir to Separate Peace Talks from Sudan's Dialogue.' 10 October.
—. 2016a. 'Algeria Released over 200 Sudanese Miners.' 11 January.
—. 2016b. 'Sudan Deploys Troops on Libyan Border to Prevent ISIS Infiltration.' 19 January.
Sudan Vision. 2015. 'Minnawi Movement Infiltrate Libyan Territory.' 8 March.
Tabib, Rafaâ. 2012. 'Affrontements armés, réseaux tribaux et prédation aux frontières de la Libye.' Institut de recherche sur le Maghreb contemporain. 11 December.
—. 2013. 'Les pistes de Dongola: Réseaux de contrebande, ramifications, armes et prédation aux frontières.' Unpublished document.
Tchadactuel. 2015. 'Les Brèves de N'Djaména—le gouvernement libyen proteste.' 10 October.
Triaud, Jean-Louis. 1995. La légende noire de la Sanûsiyya: Une confrérie musulmane saharienne sous le regard français (1840–1930). Paris: Editions de la Maison des Sciences de l'Homme.
Tubiana, Jérôme. 2001. '"Ils appellent les Noirs esclaves".' Libération. 9 April.
—. 2003. Articles on 'Frolinat' (pp. 308–9), 'MDJT' (pp. 515–16), and 'Togoïmi' (pp. 763–64). In Dico rebelle. Paris: Michalon.
—. 2006. Représentation de l'animal sauvage chez les éleveurs Teda-Daza et Beri (Tchad, Niger, Sudan). Doctoral thesis, Institut national des langues et civilisations orientales.
—. 2007. Contes Toubou du Sahara. Paris: L'Harmattan.
—. 2008. The Chad–Sudan Proxy War and the 'Darfurization' of Chad: Myths and Reality. HSBA Working Paper No. 12. Geneva: Small Arms Survey. April.
—. 2011. Renouncing the Rebels: Local and Regional Dimensions of Chad–Sudan Rapprochement. HSBA Working Paper No. 25. Geneva: Small Arms Survey. March.
—. 2014. 'Out for Gold and Blood in Sudan.' Foreign Affairs. 1 May.
—. 2015. 'An Elusive Peace in South Sudan.' Foreign Affairs. 3 February.
—. 2016a. 'After Libya, a Rush for Gold and Guns.' Foreign Affairs. 24 February.
—. 2016b. 'The Small War in Eastern Chad.' Foreign Affairs. 8 October.
—. 2017. Remote-control Breakdown: Sudanese Paramilitary Forces and Pro-government Militias. HSBA Issue Brief No. 27. Geneva: Small Arms Survey. April.
—, Victor Tanner, and Musa Adam Abdul-Jalil. 2012. Traditional Authorities' Peacemaking Role in Darfur. Washington, DC: US Institute of Peace.
— et al. Forthcoming. Déby's Chad: Political Manipulation at Home, Military Intervention Abroad, Uncertainty Ahead. Washington, DC: USIP.

UFDD (Union des forces pour la démocratie et le développement). 2016. 'Communiqué n°8/UFDD/ANCD/016.' 16 March.

UNSC (United Nations Security Council). 2013a. Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2013/79 of 22 January.

—. 2013b. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) concerning Libya. S/2013/99 of 15 February.

—. 2014. Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) concerning Libya. S/2014/106 of 15 February.

—. 2015. Final Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1973 (2011) concerning Libya. S/2015/128 of 23 February.

—. 2016a. Final Report of the Panel of Experts on Libya Established Pursuant to Resolution 1973 (2011). S/2016/209 of 9 March.

—. 2016b. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2016/805 of 22 September.

—. 2017. Final Report of the Panel of Experts on the Sudan Established Pursuant to Resolution 1591 (2005). S/2017/22 of 9 January.

UNSMIL (United Nations Support Mission in Libya). 2012. Report of the Secretary-General on the United Nations Support Mission in Libya. 30 August.

De Waal, Alex. 2005. 'Who Are the Darfurians? Arab and African Identities, Violence and External Engagement.' African Affairs, Vol. 104, No. 415, pp. 181–205.

—. 2013a. '"My Fears, Alas, Were not Unfounded": Africa's Responses to the Libya Conflict.' In Aidan Hehir and Robert Murray, eds. Libya: The Responsibility to Protect and the Future of Humanitarian Intervention. New York: Palgrave, pp. 58–82.

—. 2013b. 'African Roles in the Libyan Conflict of 2011.' International Affairs, Vol. 89, No. 2, pp. 365–79.

Wardougou, Bougoudi. n.d. 'Barka Wardougou Mahadi, porte flambeau des Toubous.' Unpublished document.

Weddeye, Goukouni. 2008. Témoignage pour l'histoire du Tchad. Entretiens avec Laurent Correau. Paris: RFI.

Westcott, Tom. 2016. 'An Open Secret: The People Smugglers of Southern Libya.' Middle East Eye. 18 March.

Zeltner, Jean-Claude. 1980. Pages d'histoire du Kanem, pays tchadien. Paris: L'Harmattan.

نبذة عن المؤلفين

جيروم توبيانا، باحث مستقل متخصص في السودان، وجنوب السودان وتشاد، ويحمل شهادة الدكتوراه في الدراسات الأفريقية. وعلى مدى 20 عاما الماضية ـ أجرى أو شارك في بعثات بحثية ميدانية في مناطق النزاع في السودان بما فيها (دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق)، وجنوب السودان وشمال تشاد، وشرق النيجر. ومنذ عام 2004، عمل في السودان وتشاد كمستشار بحثي لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة ومنظمات أخرى، بما فيها مجموعة الأزمات الدولية (حيث شغل منصب محلل رئيسي للشؤون السودانية خلال الفترة ما بين عامي 2012–2015) ومنظمة العمل ضد الجوع، ومنظمة أطباء بلا حدود، ومنظمة أطباء بيطريون بلا حدود، المعهد الأمريكي للسلام، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ولجنة الخبراء التابعة لمجلس الأمن الدولي بشأن السودان. وقد قام بتأليف والمشاركة في تأليف العديد من المؤلفات حول السودان وجنوب السودان، وتشاد، بما في ذلك كتاب يوميات دارفور Chroniques du Darfour (Glénat, 2010). وقد ظهرت مقالاته في المجلات والدوريات العالمية، مثل الشؤون الخارجية، والسياسة الخارجية، لندن ريفيو أوف بوكس، Le Monde diplomatique.

كلاوديو غراميزي، أحد كبار مستشاري مشروع أبحاث تسليح النزاعات. وقد شغل حتى عام 2011 منصب مستشار الأسلحة وخبير الأسلحة في مجموعة الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي في ساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، كما شارك في العديد المشاريع البحثية لمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري. وقد قام بتأليف والمشاركة في تأليف تقارير عن الصراعات في النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردفان لصالح مشروع مسح الأسلحة الصغيرة.

مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل مشروع الأسلحة الصغيرة مركزا عالميا مرموقا مهمته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدرا للحكومات وواضعي السياسات والباحثين والمجتمع المدني. ويقع مقره في جنيف، سويسرا تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية.

Small Arms Survey
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland
t +41 22 908 5777
f +41 22 732 2738
e sas@smallarmssurvey.org
w www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد لسنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة وهو مشروع بحثي مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنمية. وقد تم تطوير هذا المشروع بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالإضافة إلى شركاء من المنظمات غير الحكومية.

ويقوم هذا المشروع من خلال إصدار وتوزيع أبحاث موضوعية بدعم مبادرات الحد من العنف ويشمل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لجمع الأسلحة المدنية وإصلاح القطاع الأمني والتدخلات الموجهة للسيطرة على التسلح في أنحاء السودان وجنوب السودان. ويقدم مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) أيضاً إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة حالة انعدام الأمن.

تصمم أوراق العمل الصادرة عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات معمقة لمسائل تتصل بالأمن في السودان وعلى طول الشريط الحدودي. كما يصدر عن المشروع تقارير موجزة تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري وسلس بحيث يسهل على القارئ فهمها. وتتوفر السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني التالي:

www.smallarmssurveysudan.org.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعمًا ماليًا مباشرًا من وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. وهو قد تلقى أيضًا في السابق دعمًا من صندوق السلام والأمن العالميين الذي تديره وزارة الخارجية والتجارة الدولية في كندا ووزارة الشؤون الخارجية الدانماركية ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية والتجمع العالمي لمنع نشوب الصراعات التابع للحكومة البريطانية. إضافة إلى فريق إزالة الألغام الدانماركي وصندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية ومعهد السلام الأمريكي. ويتلقى مشروع مسح الأسلحة الصغيرة دعما إضافيا من سويسرا، والذي لولاه لما تم الاضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

لمزيد من المعلومات أو التغذية الراجعة، الرجاء الاتصال مع:

كريستوفر كارلسون، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية
Maison de la Paix
Chemin Eugène-Rigot 2E
1202 Geneva
Switzerland
e khristopher.carlson@smallarmssurvey.org
w http://www.smallarmssurveysudan.org

نبذة عن تقييم الأمن في شمال إفريقيا

يعتبر تقييم الأمن في شمال إفريقيا مشروعا ممتدا على مدى عدة سنوات يديره مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لدعم المشاركين في إيجاد بيئة أكثر أمانا في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء. يقدم المشروع بحوثا وتحليلات زمنية تستند على الأدلة حول توفر وتداول الأسلحة الصغيرة، ديناميكيات الجماعات المسلحة الناشئة، وانعدام الأمن المرافق لها. ويبرز البحث تأثيرات الثورات الأخيرة والنزاعات المسلحة في المنطقة على سلامة المجتمع.

يحصل مشروع تقييم الأمن في شمال إفريقيا على التمويل الرئيسي من وزارة الشؤون الخارجية في هولندا. إضافة إلى ذلك، يحصل المشروع على دعم مستمر من وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية ومن القسم الفدرالي السويسري للشؤون الخارجية. وقد تلقى في وقت سابق منح من وزارة الشؤون الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الألمانية، وزارة الشؤون الخارجية للنرويج، ووزارة الخارجية الأمريكية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.smallarmssurvey.org/sana

أبحاث تسليح النزاعات

أبحاث تسليح النزاعات (www.conflict.com) هي منظمة بحثية مستقلة مقرها في لندن وهي متخصصة في تتبع الأسلحة والذخيرة وتعمل في اكثر من اثني عشر دولة بما فيها جنوب السودان. ويتم نشر غالبية المعدات العسكرية التي تم التفتيش عليها من قبل أبحاث تسليح النزاعات في قاعدة بيانات (iTrace) المجانية، وهي أداة تم تطويرها وفقا لتعليمات مجلس الاتحاد الأوروبي (بما يتوافق مع قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي CFSP/2013/698 و CFSP/2015/1098)

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري

ملخصات

العدد 1، أيلول/ سبتمبر 2006
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات في جنوب السودان منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد 2، تشرين الأول/ أكتوبر 2006
المجموعات المسلحة في السودان: قوات الدفاع عن جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد 3، (الإصدار الثاني)، شباط/ فبراير 2007
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد 4، كانون الأول/ ديسمبر 2006
لا حوار لا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

العدد 5، كانون الثاني/ يناير 2007
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد 6، أيار/ مايو 2007
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد 7، تموز/ يوليو 2007
الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد 8، أيلول/ سبتمبر 2007
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد 9، شباط/ فبراير 2008
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد 10، آذار/ مارس 2008
لا (مشتركة) ولا (مدمجة): الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد 11، أيار/ مايو 2008
حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد 12، آب/ أغسطس 2008
الانجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد 13، أيلول/ سبتمبر 2008
اللاموقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد 14، أيار/ مايو 2009
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد 15، كانون الأول/ ديسمبر 2009
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد 16، نيسان/ أبريل 2010
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد 17، أيار/ مايو 2011
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد 18، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد 19، نيسان/ أبريل 2012
السعي إلى السلاح: تدفق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد 20، أيلول/ سبتمبر 2012
الأعمال تجري كالمعتاد: تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي 2009 و2012

العدد 21، تشرين الأول/ أكتوبر 2012
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد 22، تشرين الثاني/ نوفمبر2013
البندول يتأرجح: صعود وهبوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد 23، تموز/ يوليو 2014
إجراءات احترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

العدد 24، تموز/ يوليو 2016
وعود منكوثة: حظر الأسلحة المفروض على دارفور منذ عام 2012

العدد 25، كانون الأول/ ديسمبر 2016
الشرعية والإقصاء والسلطة تعبان دينق غاي وعملية السلام في جنوب السودان

العدد 26، آذار/ مارس 2017
حفظ النظام في جنوب السودان: التحديات أمام التحول وأولويات التحول

العدد 27، نيسان/ أبريل 2017
انهيار السيطرة عن بعد: القوات شبه العسكرية السودانية والميليشيات الموالية للحكومة

أوراق العمل

العدد 1، تشرين الثاني/ نوفمبر 2006
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا
بقلم جون يونغ

العدد 2، شباط/ فبراير 2007
العنف واستهداف الضحايا جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد 3، أيار/ مايو 2007
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش
بقلم جون يونغ

العدد 4، أيار/ مايو 2007
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان
بقلم جوشوا ماركس

العدد 5، أيار/ مايو 2007
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض
بقلم جون يونغ

العدد 6، تموز/ يوليو 2007
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور
بقلم فكتور تانر جيروم توبيانا

العدد 7، تموز/ يوليو 2007
توترات الشمال- الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب
بقلم جون يونغ

العدد 8، أيلول/ سبتمبر2007
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات
بقلم ماريكه شوميروس

العدد 9، تشرين الثاني/ نوفمبر 2007
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات
بقلم جون يونغ

العدد 10، كانون الأول/ ديسمبر2007
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي
بقلم ياغو سالمون

العدد 11، كانون الأول/ ديسمبر 2007
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حال جونقلي
بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد 12، نيسان/ أبريل 2008
حرب تشاد- السودان بالوكالة و(درفرة) تشاد: أساطير وحقائق
بقلم جيروم توبيانا

العدد 13، حزيران/ يونيو 2008
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين
بقلم ماريكه شوميروس

العدد 14، تموز/يوليو 2008
قياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية
بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد 15، أيلول/ سبتمبر 2008
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور
بقلم كليا كاهن

العدد 16، كانون الثاني/ يناير 2000
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام 2008
بقلم آدم أوبراين

العدد 17، حزيران/ يونيو 2009
ما بعد (الجنجويد): فهم مليشيات دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد 18، أيلول/ سبتمبر2009
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل
بقلم مايك لويس

العدد 19، كانون الثني/ يناير 2010
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور
بقلم جولي فلينت

العدد 20، نيسان/ أبريل 2010
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان
بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد 21، حزيران/ يونيو 2010
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان
بقلم جولي برثفيلد

العدد 22، تشرين الأول/ أكتوبر 2010
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور
بقم جولي فلينت

العدد 23، تشرين الثاني/ نوفمبر 2010
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من 2006 حتى 2010، وما بعد ذلك
بقلم ريتشارد راندز

العدد، 24 شباط/ فبراير 2011
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟
بقلم رايان نيكولز

العدد 25، أذار/ مارس 2011
نبذ المتمردين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان
بقلم جيروم توبيانا

العدد 26، حزيران/ يونيو 2011
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي
بقلم جوشوا كريز

العدد 27، حزيران/ يونيو 2012
مهمة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط | فبراير 2012
بقلم جون أ. سنودن

العدد 28، تموز/ يوليو 2012
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد 29، نيسان/ ابريل 2013
حرب جديدة وأعداء قدامى: ديناميات الصراع في جنوب كردوفان
بقلم كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا

العدد 30، تموز/ يوليو 2013
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد 31، كانون الأول/ ديسمبر 2013
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق
بقلم كلاوديو غراميزي

العدد 32، أيار/ مايو 2014
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان
بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد 33، أيلول/ سبتمبر 2014
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة
بقلم أندرو ماك كاتشيون

العدد 34، تشرين الثاني/ نوفمبر 2014
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان | جنوب السودان
بقلم جوشوا كريز

العدد 35، آذار/ مارس 2015
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى
بقلم كلاوديو توديسكوبي

العدد 36، مايو/ أيار 2015
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان،
من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

العدد 37، تموز/ يوليو 2015
الخضوع للهجوم دون الإخضاع للرقابة؟ تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، 2014-2002،
بقلم إريك بيرمان وميهيلا راكوفيتا

العدد 38، آب/ أغسطس 2015
جبهتان، وحرب واحدة: نشوء الصراع في المنطقتين، 2015-2014
بقلم بينياديتا دي أليسي

العدد 39، ديسمبر 2016
تمرد مشاكس: داخل الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان المعارضة
بقلم جون يونغ

العدد 40، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015
حقول السيطرة: النفط وال(لا) أمن في السودان وجنوب السودان
بقلم لورا م. جيمس

العدد 41، تموز/ يوليو 2016
الصراعات الشائعة الشعبية واختيار النخبة: الجيش الأبيض للنوير في الحرب الأهلية في جنوب السودان
بقلم جون يونغ

العدد 42، كانون الأول/ ديسمبر 2016
حالة من عدم الوحدة: ديناميات الصراع في ولاية الوحدة، جنوب السودان، 2015-2013
بقلم جوشوا كريز وجيروم توبيانا مع كلوديوغراميزي

مصادر من الإنترنت

معظم نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة للتحميل مجانا من موقعنا على الإنترنت **www.smallarmssurvey.org/publications**

العديد من نشرات مسح الأسلحة الصغيرة متاحة بلغات أخرى على الموقع الإلكتروني: **www.smallarmssurvey.org/languages**

هناك مجموعة من أدوات الإنترنت المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح – بما في ذلك تحديد الأسلحة وتتبع الموارد – وخرائط غنية بالبيانات الغنية وكتيبا تفاعلية يمكن الوصول إليها على الموقع الإلكتروني: **www.smallarmssurvey.org/tools**

للحصول على كل جديد عبر البريد الإلكتروني بخصوص النشرات وغريها من الأخبار، اشترك في الخدمة الإخبارية الإلكترونية عبر الموقع الإلكتروني: **www.smallarmssurvey.org/eAlerts**

تابع مسح الأسلحة الصغيرة على

www.facebook.com/SmallArmSurvey
www.twitter.com/SmallArmSurvey
www.smallarmssurvey.org/prodcasts

وقولوا لنا عما تفكرون فيه

نحن حريصون على تلقي ملاحظاتكم حول كيفية استخدام بحوث مسح الأسلحة الصغيرة وكيف يمكننا تحسين نشراتنا وغيرها من الموارد. يرجى ملء استبيان قصير على الموقع الإلكتروني: **www.smallarmssurvey.org/feedback**
أو مراسلتنا على البريد الإلكتروني لإبداء أي ملاحظات أو اقتراحات إلى: **feedback@smallarmssurvey.org**